سلسلة قراءات معاصرة (2)

محمد رباعــة

السلطة الجديدة

... و الثورة المضادة

(1965.1962)

دار القبس للنشر الإلكتروني
ص.ب: 42 اولاد موسى / بومرداس
الهاتف: 78 ـ 73 ـ 20 ـ 0662

السلطة الجديدة
... و الثورة المضادة
(1962 ـ 1965)

قراءة موضوعية لأهم الأحداث و القرارات و المواقف

سلسلة كتب دورية إلكترونية

تصدر عن

دار القبس للنشر الإلكتروني

الناشر رئيس التحرير

محمد رباعة

الطبعة الإلكترونية الأولى ـ جوان ـ 2019

طبعة جديدة منقحة و مزيدة

دار القبس للنشر الإلكتروني

ص ب: 42 اولاد موسى / بومرداس

الهاتف: 0662 . 20 . 73 . 78

رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنِ نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا
رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا
وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ
وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ
مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ } البقرة 286

صدق الله العظيم

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله و كفى ، و صلى الله على النبي محمد المصطفى ، و على آله و أصحابة ، و رضي الله عن زوجاته أمهات المؤمنين ، ومن إهتدى بهديهم الى يوم الدين ، أما بعد ، فليس من السهل بالنسبة لنا نحن جيل بداية الستينيات ، جيل الإستقلال الذي ولد و ترعرع في ظل الحرية ، و الذي واكب مسيرة الدولة الجزائرية الحديثة منذ لحظات تأسيسها و عاش أجمل فتراتها ، و أتعسها ، التجرد كلية عن الذاتية و الحديث بموضوعية تامة و حيادية مطلقة عن تلك الفترة في هذه السلسلة التي خصصناها لدراسة و تقييم النظام الجزائري منذ الإستقلال إلى غاية اليوم - نهاية عهدات الرئيس بوتفليقة الطويلة ، و خروجه من الباب الضيق - لا نزعم أننا سنعالج كل القضايا السياسية و الإقتصادية و الفكرية ، دون أن نتأثر بالواقع و يجرفنا تيار العاطفة نحو هذا أو ذاك ، فمثل هذا العمل يتطلب مجموعات فكرية و رجال أكاديميين و موسوعات ضخمة ، لكننا و كما ذكرنا في العنوان الأول كتاب رماد الثورة سنحاول ، التجرد قدر ألإمكان من طغيان العاطفة و الذاتية ، و التحلى بالحد المطلوب من الحياد و الموضوعية في أي عمل ثقافي و فكري ، حيث سنتوقف في عدة محطات رئيسية مهمة ، لدراسة و تحليل أهم الأحداث و القرارات و المواقف و معالجتها في هذا الكتاب الذي سميناه السلطة الجديدة و الثورة المضادة وسنتناول عدة محاور منها ظروف إنسحاب الباءات الثلاث ، مناورات العقيد كريم بلقاسم ، و دور زميليه بوصوف و بن طوبال في تقديم العقيد هواري بومدين الى الواجهة ، أزمة ٦٢ و كيف انقلب السحر على الساحر ، مؤتمر طرابلس و ما دار فيه من مناوشات بين الإخوة الفرقاء ، ظروف تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة ، صراع الزعماء الكبار بن بلة ، بوضياف ، آيت أحمد ، خيضر حول كرسي الرئاسة ، رغم إتفاقهم حول تمديد صلاحية جبهة التحرير و الخيار الإشتراكي ، و فشل النظام في إحتوائهم رغم الإغراءات و الإمتيازات المادية التي منحت لهم ،، مشكلة إعدام أصغر عقيد في العالم و هو الشاب المجاهد محمد شعباني ، الثورة المضادة ، التمرد المسلح الفاشل الذي قاده آيت أحمد ، تراجع الرئيس بن بلة تدريجيا عن إلتزاماته مع حلفائه من جماعة وجدة ، و محاولاته التحرر من ضغوطات العسكر و تمدين النظام ، التصحيح الثوري وآخر أيام الرئيس في فلا جولي ، أهم الإنجازات التي حققها الرئيس ألمنتخب أحمد بن بلة رغم المدة القصيرة التي عاشها كواجهة للنظام و العسكر ، و جماعة وجدة ، و الأخطاء القاتلة التي أدت الى سقوط النظام بين أيدي العسكر ، و رغم قلة المراجع التي تتحدث عن هذه الفترة ، فقد حاولنا إنجاز هذا الكتاب معتمدين على الله و على مراجع قليلة و الذاكرة و بعض الشهادات المنشورة في الصحف الوطنية ، وجدير بالتذكير أن مادة الكتاب تم صياغتها سنة ٢٠١٤ على أمل أن تنشر في شكل ورقي ، لكن تعذر ذلك لأسباب عديدة ، و جاءت فرصة النشر الإلكتروني ، و هي أفضل من لا شيء ، حيث سنشر كل المخطوطات المتراكمة في ادراج وكالة القبس للإعلام و النشر منذ سنوات ، بصيغة ال **PDF** و إتاحة الفرصة للجميع لقراءتها مجانا ، في الأخير نسأل الله أن يجعل هذا الكتاب و كل المطبوعات التي نشرناها و سننشرها بصيغة ال **PDF** وقف في سبيل الله ، و عمل خيري ، و علم ينتفع به ، و صدقة جارية ، و حسنة في ميزان حسناتانا ، قد تنفعنا يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

محمد رباعـة

بومرداس في٢٠ . جوان . ٢٠١٩

ـ الباءات الثلاثة أو ... حكومة الظل

يطلق مصطلح الباءات الثلاثة تاريخيا و إعلاميا على مجموعة من الشخصيات السياسية و العسكرية الثورية التي كونت في وقت من الأوقات نواتا صلبة للثورة و تكفلت بجميع أعبائها العسكرية و السياسية و الدبلوماسية و الإعلامية، و مصدر التسمية أن ألقاب هؤلاء الأبطال الثلاثة تبدأ بحرف الباء ، حيث شكلوا تحالفا ظرفيا و قادوا الثورة بعد الفراغ الرهيب الذي تركه إستشهاد القادة الأوائل مصطفى بن بولعيد ، زيغود يوسف ، العربي بن مهيدي ، و تغييب الزعماء الخمس ، بن بلة ، بوضياف ، آيت أحمد، خيضر ، بيطاط ، في السجون الفرنسية ، و هؤلاء الباءات الثلاثة هم ، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال ، و كريم بلقاسم ، فكيف ظهرت مجموعة الباءات الثلاثة و ماهي أهم إنجازاتها ؟ و كيف تفكك هذا التحالف الظرفي مع إقتراب إسترجاع السيادة الوطنية ؟ و ماهي مواقفهم من تطورات الأحداث ، وأزمة صائفة ٦٢ ؟ و هل كان تكتل الباءات الثلاثة يعبر عن تيار سياسي و عسكري متجانس ، أم أنه هو مجرد تكتل ظرفي أملته ظروف خاصة من دون لون سياسي معين ؟ و هل كان وجود بوصوف و بن طوبال ضمن التكتل لمجرد فرملة طموحات العقيد كريم بلقاسم ؟ بدليل رفضهما القاطع توليه رئاسة الحكومة المؤقتة، و لماذ لم يقترحا منصب قائد الأركان على العقيد كريم بلقاسم و فضلا ترشيح العقيد الشاب هواري بومدين؟ قبل الأجابة عن هذه الأسئلة و تحليل مختلف المواقف ، تقف مع هذه شخصيات الباءات الثلاثة لتتبع مسارها التاريخي و دورها في تحقيق الإستقلال

ـ العقيد عبد الحفيظ بوصوف: من مواليد ١٧ ـ أوت ١٩٢٦ بولاية ميلة تابع دراسته الإبتدائية بإحدى المدارس الفر نسية و تحصل على الشهادة الإبتدائية، إنخرط في بداية حياته السياسية في حزب الشعب الجزائري و أسس خلايا حزبية في مسقط رأسه مدينة ميلة، بداية من سنة ١٩٥٠ تحول الى العمل السري إنطلاقا من مدينة سكيكدة ثم إنتقل الى مدينة وهران لتمويه مصالح الأمن التي لم تتفطن بعد لنشاطه السري ، كان أحد أعضاء لجنة ال ٢٢ التي تعتبر مجلسا مصغرا للثورة و هي التي أختارت مجموعة الست ٦ المكتب التنفيذي للثورة الذي توسع فيما بعد بإنضمام الوفد الخارجي بن بلة ، خيضر، آيت أحمد والتي قامت بإعلان ثورة أول نوفمبر المباركة فكان ضمن الصفوف الأولى وقام بتنشيط عدة خلايا و مجموعات عسكرية و نظرا لحيويته و ذكائه الحاد عين نائبا للشهيد محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة وهران ، بعد لقاء القاهرة الذي يمكن إعتباره نسخة ثانية معدلة و منقحة من مؤتمر الصومام أصبح بوصوف عضوا في المجلس الوطني للثورة و تم تعيينه وزيرا للإتصلات العامة و المواصلات، يعتبر العقيد بوصوف هو الأب الروحي للمخابرات العسكرية الجزائرية ، حيث وضع أسسها الأولى إثناء الثورة و قام بتنظيم الخلايا في الداخل و الخارج ، و تمكن في ظرف وجيز و رغم قلة الإمكانيات و الوسائل من تقديم حصيلة إيجابية للغاية ، فتمكن من تأمين قادة الثورة بالداخل و الخارج و تحصل على معلومات ثمينة ساعدت على معرفة ردود فعل العدو الفرنسي ، كما حاول التنسيق مع أجهزة مخابرات أجنبية محايدة و زودها بمعلومات ثمينة مقابل دعم مالي لصندوق الثورة ، من الناحية السياسية و الأيديولوجية يمكن تصنيف العقيد بوصوف ضمن تيار الليرالية الوسطى ، بعد إستشهاد العربي بن مهيدي أصبح العقيد بوصوف قائدا للمنطقة الخامسة وهران ، فنجح في الكثير من المهمات الإستخبراتية كما نجح في إختراق صفوف العدو و تجنيد مسؤولين فرنسيين كبار لمصلحة الثورة ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية حاول أن يقف على الحياد في الصراع بين قيادة الأركان ، و الحكومة المؤقتة ، و قام بمساع لتقريب وجهات النظر بين الإخوة الفرقاء ، ثم

فضل الإنسحاب طواعية و بهدوء من المشهد السياسي ، و فضل إدراة أعماله التجارية الخاصة ، بقي طول تلك الفترة ممتنعا عن الكلام في أي موضوع يتعلق بالجزائر و لم يبد أي موقف أو راي حول الأحداث الوطنية أو المحلية، و لم تسجل له اية مشاركة في اية نشاط سياسي رسمي أو شعبي ، و حتى الصحافة الوطنية و الأجنبية فشلت في إفتكاك حوارات أو لقاءات معه ، و حسب علمنا لم تنشر أية مذكرات عن حياته بعد مماته تضع بعض النقاط على بعض الحروف و تضيء بعض المناطق الغامضة من تاريخ الجزائر الحديث ، وقد تفاجأ العديد من شباب الجزائر بوفاته في ٣١ . ديسمبر . ١٩٨٠ بأحدى المستشفيات الفرنسية بعد إصابته بنوبة قلبية مفاجئة ، حيث كانت الأجيال الجديدة تعتقد أنه توفي بعد إسترجاع السيادة الوطنية بأعوام قليلة ، و قد قامت الحكومة الجزائرية بإرسال طائرة خاصة لنقل جثمانه لدفنه بالجزائر .

ـ لخضر بن طوبال: هو سليمان بن طوبال المدعو لخضر من مواليد سنة ١٩٢٣ بمدينة ميلة بشرق البلاد ، انظم الى صفوف حزب الشعب الجزائري ثم أصبح عضوا في المنظمة الخاصة و أشرف على تحضير الخلايا العسكرية بالشمال القسنطيني ، و بعد إكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الأمن الفرنسي، لجأ الى جبال الأوراس فإلتقى بمجموعة من المناضلين في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية مصطفى بن بولعيد ، رابح بيطاط ، عمار بن عودة ، كان عضوا في مجموعة ال ٢٢ و كلف بعد إندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر العظيمة بقيادة عمليات عسكرية خاطفة بضواحي مدينتي جيجل و الميلية ، ثم أصبح نائبا لقائد المنطقة الثانية الشهيد زيغود يوسف حيث قاد رفقته هجومات ٢٠ أوت٥٥ التي غيرت من إيقاع الثورة و فرضت أمرا واقعا على العدو الفرنسي ، شارك في مؤتمر الصومام فعين عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة ، ثم أصبح قائدا للولاية التاريخية الثانية بعد إستشهاد زيغود يوسف ، إلتحق بتونس سنة ١٩٥٧، ثم عين عضوا في التشكيلة المعدلة للجنة التنسيق و التنفيذ في آفريل ١٩٥٨ و بعد إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة عين وزيرا للداخلية وحافظ على نفس الحقيبة الوزارية في مختلف الحكومات التي تشكلت، و شارك في المفاوضات الأولية مع السلطات الفرنسية التي جرت في لي روس و إيفيان ، بعد إنتخاب أحمد بن بلة رئسا للجمهورية في سبتمبر ٦٣ حاول الإبتعاد عن المشهد السياسي ، لكن العقيد هواري بومدين عرض عليه بعد التصحيح الثوري الذي أطاح بالرئيس بن بلة بعض الوظائف البسيطة لكنه فضل التقاعد المسبق و العيش بعيدا عن الأضواء، وظل صامتا و صائما عن الكلام طيلة فترة حكم العقيد هواري بومدين و فترة الشاذلي بن جديد، و فترة الجنرال اليامين زروال ، و كان من الصعوبة بمكان إقناعه بالحديث الى الصحافة أو المشاركة في حصص تلفزيونية و قبل وفاته بأشهر قليلة إستطاعت مجموعة من الخيرين إخراجه من عزلته و تم تكريمه في حفل بهيج ، و من التصريحات المثيرة التي فجرها المجاهد لخضر بن طوبال قبل وفاته ما صرح به لرئيس تحرير يومية الخبر عندما سأله عن رأيه في عبان رمضان و موقفه من حادثة إغتياله فقال المجاهد لخضر بن طوبال بصراحة المناضل الذي لم يعد يخشى شيئا على الأقل بحكم السن و الإحساس بإقتراب موعد الرحيل ، أن عبان رمضان رجل وطني ، و بطل و مجاهد ، لا يجادل في هذه الحقائق إثنان ، لكنه يستحق أكثر من القتل ، و بهذه الشهادة التاريخية يكون المجاهد لخضر بن طوبال قد وضع حدا للجدل الذي كان قائما حول عملية إغتيال عبان رمضان ، تولى عدة وظائف بسيطة بعد الإستقلال، ثم إنسحب من المشهد السياسي مبكرا ، تضاربت الأخبار حول مذكراته، و رغم مرور سنوات طويلة على وفاته لم نر أي اثر لتلك المذكرات حيث تسربت أخبار أن أبنته التي ساعدته على كتابتـــها قالت له بعـدما إنتهت من

قراءتها إنكم لم تحاربوا فرنسا فقط ، بل كنتم تتصارعون مع الأسود و الفيلة في الغابات ، كان من المقربين للعقيد بوصوف و ساهم معه في وضع أسس و معالم المخابرات الجزائرية ، و في يوم ٢١ . أوت . ٢٠١٠ توفي المجاهد الكبير لخضر بن طوبال بمستشفى عين النعجة و عمره ٨٧ سنة .

ـ العقيد كريم بلقاسم: ولد يوم ١٤ . ديسمبر . ١٩٢٢ بذراع الميزان ولاية تيزي وز، إنتقل من مسقط راسه الى مدينة الأغواط حيث زاول عدة مهن بسيطة ، ثم دعي للتجنيد إثناء الحرب العالمية الثانية، ثم عاد الى مسقط راسه ليشتغل ككاتب مساعد ببلدية ذراع الميزان، في سنة ١٩٤٥ إنظم الى صفوف حزب الشعب الجزائري و شرع في تكوين خلايا سرية بمختلف مداشر البلدية ، إلتقى يوم ٩ . جوان . ١٩٥٤ بالعاصمة مع مفجري الثورة مصطفى بن بولعيد و محمد بوضياف و ديدوش مراد ، ظل وفيا لمصالي الحاج حتى بعد إنفجار الحزب و إنقسامه الى ثلاثة ٣ أجنحة ، بعد إعلان الثورة المباركة إلتحق بها في الربع ساعة الأخير بعد إصرار بوضياف على ضرورة مشاركة منطقة القبائل في الثورة و تمثيلها في هياكلها ، و لم يكن عضوا ضمن مجموعة ال ٢٢ و تم إختياره في المكتب التنفيذي للثورة مجموعة الستة ٦ التي توسعت بإنضمام الوفد الخارجي و أصبحت تسمى في الأدبيات السياسية مجموعة التسعة ٩ و هي النواة التي تولت إعلان و إدارة و تسيير شؤون الثورة عسكريا و سياسيا و دبلوماسيا ، كان أحد مهندسي مؤتمر الصومام الذي أنعقد يوم ٢٠ . أوت . ١٩٥٦ الذي خرج بتوصيات و قرارات كانت نتائجها عكسية و وخيمة على الثورة ، و تم إلغاء أهم تلك القرارات في لقاء القاهرة الذي عقد في شهر أوت ١٩٥٧ كما تم إعدام مهندس المؤتمر عبان رمضان بتهمة التخابر مع العدو ومحاولة السيطرة على قيادة الثورة و تحويل مسارها ، تقلد حقيبة القوات المسلحة في التشكيلة الأولى للحكومة الجزائرية المؤقتة و نائب رئيس الحكومة ، و مع إقتراب بداية المفاوضات مع الحكومة الفرنسية تم تعيينه وزيرا للشؤون الخارجية مع إحتفاظه بمنصب نائب رئيس الحكومة ، حيث تولى إدارة المفاوضات مع فرنسا و كان رئيسا للوفد الجزائري ، من خلال تتبع مسار حياته النضالية و السياسية و العسكرية ، وقراءة مختلف مواقفه و أفكاره و دراسة مختلف علاقاته مع مكونات الثورة الجزائرية و روافدها المحلية و الخارجية ، و طريقة تعامله مع مختلف الأحداث و تعاطيه مع مراكز القوة الظاهرة و الخفية في المشهد السياسي و العسكري، يمكننا تحديد ملامح شخصيته كما يلي

من الناحية السياسية أو الإيديولوجية يمكن تصنيف شخصية العقيد كريم بلقاسم ضمن التيار البربري الفرنكوفوني الذي يعتبر الجزائر دولة بربرية ليست لها أية علاقة باللغة العربية و الإسلام ، كما يعتبر العرب مجرد غزاة قدموا من شبه الجزيرة العربية لنشر الإسلام بالقوة شأنهم شان مختلف العناصر الأجنبية التي حاولت إحتلال الجزائر في العصور الغابرة ، و يستمد التيار البربري الفرنكوفوني أدبياته من الأفكار السياسية التي زرعها الآباء البيض بمدارس منطقة القبائل ، و من تنظيرات الأكاديمية البررية بباريس،التي تعتبر الجنس البريري و يقصد به سكان منطقة جرجرة و ماجاورها فقط ـ دون بقية المناطق البربرية الأخرى . هو جنس أوروبي ينتمي الى ثقافة البحر البيض المتوسط

. يميل الى حب السلطة بجنون و كان مستعدا للتضحية بالجميع من أجل الوصول لتحقيق طموحاته السياسية في قيادة البلاد بعد إسترجاع السيادة الوطنية، و قد برزت هذه الطموحات مباشرة بعد تنفيذ حكم الإعدام في المجاهد عبان رمضان، و تعتبر كل الخطوات و الإجراءات

و التصرفات التي قام بها منذ ذلك التاريخ ، كإعدام مئات الضباط و الجنود الرافضين لمؤتمر الصومام شكلا و مضمونا من الولاية الأولى و القاعدة الشرقية ،حيث كان يعتبر نفسه مسيرا عاما لشؤون الثورة .

ـ إستراتيجية مبكرة للسيطرة على الثورة و إستلام السلطة

إذا كان كلا من بوصوف و بن طوبال على قدر كبير من الحنكة السياسية و بعد النظر و المرونة و الحكمة في معالجة مختلف القضايا السياسية و العسكرية ، و الخلافات الحادة التي تنشب بين الحين و الآخر بينهما أو في مختلف مناطق البلاد ، فإن العقيد كريم بلقاسم على ما يبدو من أرشيف الثورة كان يميل الى الإستعمال المفرط للقوة لتحييد معارضيه او تصفيتهم كخطوة تمهد له طريق السيطرة على الثورة و بسط نفوذه عليها بصورة تدريجية تحضيرا لما بعد الثورة و إستلام السلطة ، و قد طهرت طموحاته مبكرا و مباشرة بعد الفراغ السياسي و العسكري الذي أحدثه إستشهاد معظم القادة الأوائل ، وإختطاف آخرين و سجنهم من طرف الحكومة الفر نسية ، و تتجلى إستراتيجية كريم بلقاسم لإختطاف الثورة لصالح مجموعة تمثل منطقة بعينها في المحطات لتاريخية التالية التي كان له فيه دور أساسي . مؤتمر الصومام شكلا و تنظيما و موقعا و حضورا و توصيات .

. إصراره على ترؤس الحكومة المؤقتة و الإحتفاظ بأهم الحقائب الوزارية .

. إصراره على تعيين ضابطين مقربين إليه أحدهما من منطقة القبائل على راس لجنة العمليات العسكرية بالشرق و الغرب .

. دوره السلبي في إبادة مجاهدين و نفي آخرين يختلفون معه في إستراتيجيته الجهوية.

. تبنيه للضباط الجزائريين الفاريين من الجيش الفرنسي تحسبا لإستعمالهم في بسط نفوذه .

و بهذا الشكل يكون العقيد كريم بلقاسم قد تورط حتى أخمص قدميه في مستنقع الثورة وفضل إستعمال لغة الرصاص لمحاورة رفاق دربه الذين إختلفوا معه و هم جنود و ضباط الولاية الأولى ، و القاعدة الشرقية، و إصراره على إلقاء القبض على العقيد هواري بومدين .

مؤتمر على المقاس: من الأخطاء التي تحسب على العقيد كريم بلقاسم تورطه رفقه صديقه عبان رمضان في تنظيم مؤتمر حسب مقاسهما سمي بمؤتمر الصومام، سواء من حيث التوقيت أو المكان أو لظروف أو الشخصيات المدعوة ، أو القرارات و التوصيات ، و يكفي دليلا على عدم مصداقية مؤتمر الصومام هو بداية عدم حضور قادة الولاية التاريخية الأوراس و القاعدة الشرقية بسوق أهراس، و عدم إعترافهم في النهاية بالمؤتمر شكلا و مضمونا ، أما بالنسبة لقادة الخارج فعبروا عن موقفهم من مؤتمر الصومام بإعادة صياغة و تعديل قراراته و توصياته و إحتفظوا فقط بفكرة لجنة التنسيق و التنفيذ التي مهدت لظهور الحكومة المؤقتة ، و الأهم من ذلك هو الحكم بالإعدام على مهندس المؤتمر و إعدامه بعد إستدراجه الى مدينة وجدة المغربية، بتهمة التخابر مع العدو و التنسيق معه ، و إتخاذ خطوات للسيطرة على الثورة .

ـ رئاسة الحكومة المؤقتة

يبدو إصرار العقيد كريم بلقاسم على ترؤس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، مستندا الى شرعية تاريخية مؤقتة ، أملتها ظروف إستشهاد القادة الأوائل و تغييب آخرين في

السجون الفرنسية ، اول محاولة لجس نبض رفيقيه بوصوف و بن طوبال و موقفهما من تطلعاته و طموحاته في تعديل موازين القوى لصالحه ، و بسط نفوذه مما يسمح له بالتموقع الجيد و إعادة ترتيب البيت لصالحه . لكن هذه المحاولة التي جرت في شهر أوت ١٩٥٨ إصطدمت كما يقول الأستاذ محمد عباس بإعتراض العقيدين بوصوف و بن طوبال، اللذين أدركا أبعاد و خلفيات الفكرة و حاولا إقناعه بخيار القيادة الجماعية للثورة ، حفاظا على موازين القوى بينهما ، ورغم فشل مساعيه الأولى أعادا لمحاولة مرة أخرى في إجتماع مجلس الثورة بطرابلس ، بدعوى أن رئاسته للحكومة المؤقتة ستمنحه قوة معنوية في إدارة المفاوضات المحتملة مع العدو الفرنسي ـ يومية الخبر ليوم ٣١ . أكتوبر . ٢٠١١ بتصرف ـ

ـ لجنة العمليات العسكرية (الكوم)

ظهرت فكرة لجنة العمليات العسكرية أو قيادة الأركان الجهوية بالشرق و الغرب ، كمحاولة أخرى من العقيد كريم بلقاسم للتموقع من جديد و بسط نفوذه على الثورة بعد فشل مساعيه السابقة في إقناع قادة الثورة بمشروعه ، و جاءت فكرة تأسيس لجنة العمليات العسكرية نظريا و مبدئيا لفك الحصار المضروب على الحدود الشرقية و الغربية و إختراق خطي موريس و شال لضمان تموين الثورة و مواصلة الحرب ، و هنا حسب ما يرى محللون برزت النظرة الجهوية الضيقة للعقيد بلقاسم ، كما بدت تطلعاته البعيدة المدى تنكشف من خلال تعيين قادة عسكريين موالين له جغرافيا و سياسيا ، لتحضير أرضية عسكرية و سياسية تمهد له الطريق نحو السلطة عاجلا أم آجلا، فإقترح تعيين العقيد محمدي السعيد القائد السابق للولاية الثالثة منطقة القبائل كقائد للجنة العمليات العسكرية بالشرق ، و العقيد الصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة منطقة الجزائر سابقا ، قائدا لمنطقة الغرب ، لكنه إصطدم برفض العقيد بوصوف الذي إستمات في محاولة تنصيب نائبه بالولاية الخامسة العقيد الأزهري الشاب هواري بومدين كقائد للجنة العمليات العسكرية بغرب البلاد ، وبعد مفاوضات عسيرة إستسلم العقيد بلقاسم و رضي بتقاسم السلطة مع بوصوف ، لكن جيش الحدود المرابض بالشرق على ما يبدو كان غير راض بتعيين العقيد محمدي السعيد على رأس لجنة العمليات العسكرية بالشرق ، ولم يتمكن هذا الأخير من مد جسور الثقة و الإنسجام و التفاهم مع القادة الأصليين للشرق محمد العموري قائد الولاية التاريخية الأوراس، عمار بن عودة و عمارة بوقلاز .

ـ نفي و تشريد عقداء الشرق

ذكرنا في الفقرات السابقة أن مهندسي مؤتمر الصومام تعمدا تفويت فرصة حضور أشغاله على قادة الولاية الأولى و القاعدة الشرقية ، فكان رد الفعل قويا و متشددا من طرفهم بحيث رفضوا المؤتمر شكلا و مضمونا و لم يعترفوا بنتائجه ، و جاءت عملية إعادة هيكلة الجيش لتصب الزيت على النار التي إشتعلت بين الرفقاء بعد إستشهاد مصطفى بن بولعيد و إصرار جماعة تيزي وزو والعاصمة على إلحاق الولاية التاريخية الأولى ـ أوراس النمامشة ـ بمنطقة تيزي وزو، و تحويل مركز ثقل الثورة و رمزيتها من الأوراس الى جرجرة ، ثم جاء مؤتمر الصومام فزرع بذور الشك و عدم الثقة بين قادة الثورة و أضفى عليها بعدا جهويا و مصلحيا ، و بعد رفض عقداء منطقة الشرق الإنصياع الى القرار الذي إتخذه العقيد كريم بلقاسم و القاضي بتعيين العقيد محمدي السعيد كقائد للجنة الشرق ، وبعد الأصداء السلبية التي وصلته ، كان ضروري تعيين شخصية عسكرية أخرى تملك مواصفات نفسية وسياسية تؤهلها لإحتواء عقداء الشرق الغاضبين ، أو تسعى لفتح باب الحوار معهم و تدرس مطالبهم .

- إتخذ قرار يصفه المتابعون بالخطير و القاسي جدا و في ظرف غير مناسب ، تعلق بحل لجنة الشرق للعمليات في ٠٩ . سبتمبر . ١٩٥٨ و تسليط عقوبات قاسية ضد عقداء الشرق ، تمثلت في تجريد العقيد عمارة بوقلاز من رتبته العسكرية و نفيه الى العراق ، و تخفيض رتبة العقيد العموري و نفيه الى السعودية ، لكنه رفض الذهاب الى السعودية و إستقر بالقاهرة ، وطالب بمحاكمة علنية منصفة ، غير أن العقيد كريم بلقاسم راوغ و ماطل ، وحاول إبعاده عن القاهرة بشتى الطرق ولم ينجح ، وظل العموري على إتصال بقواعده بالشرق

- خطة لإعتقال الباءات الثلاث

و حسب العقيد طاهر زبيري آخر قادة الأوراس فإن تفاصيل خطة الإنقلاب على الباءات الثلاث التي وضعها العقيد العموري كانت تعتمد على هجوم مباغت تنفذه مجموعة من نخبة الكوموندوس على مقر الحكومة المؤقتة و إختطاف الباءات الثلاثة ، بالإضافة الى العقيد محمود شريف و رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، أما تحفظات العقيد العموري على مواقف و تصرفات الباءات الثلاثة و تعني في حقيقة الأمرالعقيد كريم بلقاسم دون زميليه فيلخصها الكاتب المصري فتحي الذيب في كتابه عبد الناصر و ثورة الجزائر في النقاط التالية إنحرافهم عن مبادىء أول نوفمبر، إبعادهم للقادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة منذ قيامها ، و تبني عناصر مشبوهة ممن خدمت الإستعمار، و سوء إستغلال أموال الثورة ، و تراخيهم في إيصال السلاح الى الداخل و حجزهم للذخيرة في ليبيا و تونس لإتخاذها وسيلة للضغط على جيش الداخل ، ورفضهم إنعقاد المؤتمر الوطني السنوي ، و إنتهاجهم سياسة ديكتاتورية مستبدة ضد كل مسؤول يقف في وجههم ، وخضوعهم لبورقيبة ، و إتجاههم للتفاوض مع فرنسا لقبول أنصاف الحلول ، و عدم الرجوع الى أعضاء المجلس الوطني في القضايا الخطيرة ، وفرضهم لشخصيات مكروهة لد ى الشعب و ضباط جيش التحرير، و هم فرحات عباس ، العقيد محمدي السعيد ، الرائد إيدير، أما الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد فيتذكر بعض تفاصيل هذه القضية في مقال بجريدة الخبر ٠٤ - ديسمبر -٢٠٠٨ قائلا كان العموري و عواشرية ، ونواورة و أغلب ضباط الولاية الأولى و القاعدة الشرقية مقتنعين بأن الثورة قد إنحرفت عن مسارها الأصلي ، و أنه يجب التحرك لإصلاح الأوضاع قبل إنفلاتها ، هكذا تبلورت فكرة إستعمال العنف ضد الباءات الثلاثة لحملهم على مراجعة القرارات التي إتخذوها في حق عمارة بوقلاز و العموري بعد حل لجنة العمليات العسكرية ، و عند متابعة أطوار هذه القضية و تحليل مساراتها و تأثيراتها على واقع و مستقبل الثورة نخلص الى عدة حقائق تاريخية ثابتة

. أن العقيد كريم بلقاسم قد حاول بسط نفوذه و قناعاته السياسية على الثورة و أصبح يتصرف كزعيم بداية من نهاية أشغال مؤتمر الصومام المثير للجدل

. أن العقيد كريم بلقاسم لم يتعظ و لم يأخذ العبرة من عملية إعدام رفيقه عبان رمضان بتهمة ثقيلة هي الخيانة العظمى وواصل عمله الممنهج في صياغة الثورة حسب قناعاته الشخصية التي تتنافى و تتصادم مع مبادى أول نوفمبر .ولم يعد يفكر سوى في مستقبله السياسي بعد إسترجاع السيادة الوطنية

. عند تحليل جملة الحجج التي وضعها العقيد العموري كمبرر للإنقلاب على الباءات الثلاث و محاكمتهم نجد أن هذه الملاحظات كانت في محلها و أن الوضع الداخلي و مسار الثورة قد وصلا الى حالة التعفن و أن الصراعات الداخلية قد بلغت مرحلة الخطر

. نلاحظ أن إستعمال العنف و القوة من طرف العقيد كريم بلقاسم قابله العقيد العموري بنفس اللغة و بنفس المنطق ، و نستنتج أن لغة الحوار و النقاش الديمقراطي الحر لم يكن لها

مكانا في مختلف الأطر و المؤسسات التي كانت تدير الثورة ، و بالرغم من فشل هذه المحاولة الإنقلابية فإن تداعياتها السلبية على صعيد العمل السياسي و العسكري كانت كبيرة

ـ هيئة الأركان أو المارد الجديد

يتفق الكثير من المؤرخين و المحللين على أن تأسيس هيئة الأركان العامة للجيش كان حدثا عاديا و منتظرا في إطار التطور الطبيعي لمسار مؤسسة الجيش ، لكنهم يختلفون في تفسير و تقييم إسناد مهمة الإشراف على هذه الهيئة الى عقيد أزهري شاب من الجيل الثاني للثورة و هو محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين ، لكن عند قراءة مسار الأحداث و التطورات التي شهدتها ثورة التحرير بعد مؤتمر الصومام المشؤوم ، و صعود نجم الباءات الثلاثة و الصراع الخفي يمكننا فهم الأسباب و المبررات التي جعلت العقيد بوصوف و زميله بن طوبال يقترحان تعيين العقيد هواري بومدين كقائد لأركان الجيش .

. هناك عدة إعتبارات موضوعية و ذاتية أدت الى ظهور طموح مبكر للعقيد كريم ببلقاسم في قيادة الثورة ، وهناك بعض المتغيرات الظرفية و الطبيعية ، جعلت مساره السياسي و العسكري يتطور و يقفز الى الصف الأول ، خاصة و أنه أقتنع بجدوى العنف الثوري المشروع في آخر لحظة و بعد إلحاح من محمد بوضياف لضمان مشاركة منطقة القبائل في الثورة ـ إستشهاد عدد من الشخصيات الوطنية من مجموعة التسعة ٩ التي فجرت الثورة، وإختطاف القادة السياسيين الخمسة و سجنهم بفرنس

. سيطرة العقيد كريم بلقاسم على الوضع العسكري بحكم مسؤوليته في مختلف تشكيلات الحكومية المؤقتة

. تصفيته لجميع الضباط المعارضين لمؤتمر الصومام من قادة الشرق في إطار مخطط إستراتيجي للسيطرة على الثورة

. إعتماده بشكل كبير على إطارات و قادة موالين له سياسيا و مقربين منه جغرافيا و عرقيا

. خلفيته الثقافية و السياسية الفرنكوفونية البربرية التي تتناقض مع قيم و مبادىء ثورة أول نوفمبر، كانت تقف حاجزا نفسيا بينه و بين قادة الثورة من المحافظين

و من هنا يبدو لي أن تواجد العقيد بوصوف من المخابرات و العقيد بن طوبال من الداخلية ضمن النواة الصلبة أو العلبة السوداء للثورة ، كان بالإضافة الى المهام النبيلة و الإنجازات الكبيرة التي قدماها للثورة ، يمارسان نوعا من المراقبة اللصيقة بالعقيد كريم لفرملة طموحاته المبكرة في قيادة البلاد بعد تحقيق نجاح معتبر في المحطات الرئيسية التالية

الإشراف على قيادة الثورة عسكريا و سياسيا، ثم قيادة مفاوضات مع العدو الفرنسي قد تثمر إتفاقية ثنائية تؤدي الى إعتراف الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير، و إقرار بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره عبر إستفتاء شكلي معروف نتيجته يسمح لفرنسا بالإنسحاب بشرف من الجزائر، هذه المحطات المحتملة ستعطي لشخصية كريم بلقاسم بالإضافة الى شرعيته الثورية و مساره السياسي و العسكري بعدا شعبيا على الصعيدين المحلي و العالمي تجعل منه شخصية سياسية و عسكرية ذات رمزية قوية وتجعله زعيما رقم واحد في الجزائر.

. يمكن معاينة مظاهر الصراع الخفي بين بوصوف و بن طوبال من جهة و كريم بلقاسم من جهة ثانية في إصرار كريم بلقاسم على إستغلال أي فرصة للتموقع و القفز الى الصف الأول و محاولاته الفاشلة لترؤس الحـــكومة تنصيب قائدين للجنة الشرق و الغرب من أقرب الناس

إليه ، و هي التعيينات التي فسرت كخطوة لتأمين المستقبل السياسي و العسكري للعقيد كريم، زيادة على طابعها الجهوي الشديد الوضوح

. هذه الإعتبارات و غيرها كثير ساهمت في تعميق الهوة بين العقيد بوصوف و زميله بن طوبال من جهة و كريم بلقاسم من جهة ثانية ، و بحكم توازن القوى بين الطرفين و الظروف التي تعيشها الثورة على الصعيدين السياسي و العسكري، فقد كان كل من بوصوف و بن طوبال في وضع سياسي و أخلاقي لا يحسدان عليه يتطلب منهما إرتكاب أخف الضررين، فكان أمامهما طريقين لا ثالث لهما .

. دعم العقيد كريم بلقاسم و مسايرة طموحاته المجنونة التي ستؤدي لا محالة لقيام حرب أهلية بين جماعة الشرق المشكلة من الولاية الأولى الأوراس و جزء من الولاية الثانية الشمال القسنطينيى و القاعدة الشرقية بسوق أهراس ، و جماعة الوسط تيزي وزو و العاصمة بحكم أن العقيد كريم بلقاسم لم يتمكن طيلة مساره السياسي و العسكري من توظيف شرعيته الثورية لكسب ود جماعة الشرق ، مصدر الشرعية الثورية و منطلق الكفاح المسلح بل حاول فرض قناعاته بالقوى و هو الأمر الذي أدى الى تفتيت اللحمة الوطنية و أواصر الأخوة .

. إنقلاب العقيد بوصوف و زميله بن طوبال بشكل عنيف على العقيد كريم بلقاسم سيؤدي بدوره الى نفس النتائج التي كان الجميع يتخوف منها ، و ستعطي للصراع طابعا جهويا أيضا بحكم إنتماء بوصوف و بن طوبال الى نفس المدينة و نفس المنطقة أي الشرق .

. إحساس بوصوف و بن طوبال بأنهما أمينين على الثورة و مسؤولان على تأمين وصولها الى بر الأمان، لضمان تحقيق أهدافها في هدوء و إطمئنان و في أسوأ الأحوال بأقل التكاليف و الأضرار، يضاف إليه إحساسهما الكبير بأن شخصية العقيد كريم بلقاسم بالرغم مما تتوفر عليه من شرعية ثورية لا غبار عليها و نضال طويل لا تتوفر فيها مواصفات القائد الرمز الذي يتمتع بالروح الإنسانية الكبيرة و القدرات الذاتية العالية على تجاوز كل السلبيات و المشاكل و الخلافات بين الإخوة الثوار.

. أعتقد أن التخطيط لإزاحة العقيد كريم بلقاسم من الواجهة كان حتمية تاريخية و سياسية ظهرت بوادرها بعد تورطه في التصفية الجسدية للمجاهدين الرافضين لمؤتمر الصومام ، و محاولة العقيد كريم تنصيب مقربين إليه على رأس لجنة العمليات العسكرية بالشرق و الغرب و التي تم إلغاؤها بطريقة لا تثير الشك و تعويضها بهيئة الأركان،

. تأسيس هيئة الأركان و إسناد مهمة الإشراف عليها للعقيد الشاب هواري بومدين الذي سبق و أن تبناه العقيد بوصوف و أعجب بروحه الإنسانية العالية هي في تقديرنا خطوة تمهيدية تحضيرية لإنسحاب بوصوف و بن طوبال من التحالف الشكلي مع العقيد كريم و بالتالي إعلان حل النواة الصلبة للثورة تمهيدا لبداية مرحلة جديدة من العمل السياسي و العسكري، بدليل إستسلام العقيدين بوصوف و بن طوبال دون مقاومة و إعترافهما بالسلطة الجديدة التي ظهرت بعد إستعادة السيادة الوطنية بتحالف كل من بن بلة بومدين

. إصرار العقيد بوصوف على تعيين العقيد الأزهري الشاب هواري بومدين لم يكن خطأ إستراتيجيا كما أشار الأستاذ محمد عباس في حواره مع جريدة الخبر ـ ٢٠ . سبتمبر . ٢٠١٢ ـ و لكن العملية كانت تنتدرج في مخطط إستراتيجي متفق عليه بين بوصوف و بن طوبال يقضي بإزاحه كريم بلقاسم من الواجهة السياسية و العسكرية و عزله عن مصدر القوة بإعتباره يشكل خطرا و على مستقبل البلاد بالنظر الى توجهـاته الفرنكوبـربرية و طبيعته

الإستبدادية العنصرية و إفتقاده الى الشخصية الكارزماتية التي تحقق الحد الأدنى من الإجماع النخبوي و الشعبي

. كانت دورة المجلس الوطني للثورة التي إنعقدت بمدينة طرابلس الليبية أواخر سنة ١٩٥٩ و بداية سنة ١٩٦٠ فرصة لقادة الثورة لتقييم مسار الثورة و إحداث تغييرات هيكلية تستجيب للتطورات الطبيعية ، فكان قرار سحب الإشراف على القوات المسلحة من العقيد كريم بلقاسم الذي اصبح يشكل مركز قوة و راح يبتعد شيئا فشيئا عن رفيقيه بوصوف و بن طوبال ، و في هذه الدورة تم إعادة قطار الثورة الى سكته و تشكيل لجنة ثلاثية تشرف على قيادة شؤون الثورة بصلاحيات متساوية لا تسمح لأي من الباءات الثلاثة بالإنفراد أو التقدم أو الهيمنة، و بطبيعة الحال تم إلغاء وزارة الدفاع من تشكيلة الحكومة، لكن الذي لم يكن في الحسبان هو موافقة بوصوف و بن طوبال بكل سهولة على مقترح إنشاء هيئة الأركان العامة، و تعيين العقيد الأزهري الشاب هواري بومدين كقائد عام لها، و يعتبر هذا القرار الإستراتيجي الهام هو أهم قرار سياسي و عسكري شكل إنقلابا كبيرا في موازين القوى، و مكن الثنائي بوصوف و بن طوبال من الإنقلاب على رفيقهم كريم بلقاسم بأقل التكاليف ، مما يجعل الأمر يبدو و كأنه خطة متفق عليها بين العقداء الثلاثة بوصوف ، بن طوبال ، بومدين هذا الأمر قد يعطي لرواية فرحات عباس التي نقلها الأستاذ محمد عباس في حواره مع جريدة الخبر طابع التكتيك السياسي الذي يبعد الشبهة عن الخطة المتفق عليها فعليا أو ضمنيا ين العقداء الثلاثة لإزاحة العقيد القبائلي من الواجهة يقول الأستاذ محمد عباس في نفس الحوار ناقلا عن المجاهد فرحات عباس ـ و كان الثلاثي . يقصد الباءات الثلاث . قد فقد الكثير من هيبته و نفوذه في إجتماع مجلس الثورة بطرابلس، هذا الإجتماع كان بمثابة محاكمة لكريم و شريكيه، حسب تقدير فرحات عباس لكن ما يعتبره الأستاذ محمد عباس خطأ قاتلا و هو يتحدث عن إتفاق الباءات الثلاثة على ضرورة إلغاء وزارة الدفاع التي كان يسيرها العقيد كريم بلقاسم، و تعويضها بلجنة وزارية للحرب، هو من منطلق التحليل الموضوعي و الحيادي للأحداث، آخر محاولة لتحييد العقيد كريم بلقاسم و إبعاده بطريقة دبلوماسية عن الواجهة للحد من طموحاته الشخصية المتزايدة ، و لتأمين هذه الإجراءات و ضمان نجاح خطة العزل التدريجي للعقيد القبائلي ووضعه أمام الأمر الواقع ، تقرر تأسيس هيئة الأركان لتتولى جزءا هاما من صلاحيات وزارة الدفاع و من أهمها قيادة جيش الحدود الذي يعطي لهذه الهيئة فيما بعد قوة مادية و معنوية ما لبثت أن شكلت بديلا عن قوة الباءات الثلاثة، و يؤيد هذه الفرضية ما خلص إليه الأستاذ محمد عباس في نفس الحوار ــ واصلت هيئة الأركان القوة الصاعدة حملتها على الثلاثة خاصة بصورة منهجية بعد أن جندت لها مخابرات جيش الحدود الى أن تمكنت من عزلهم تماما عن هذا الجيش و تبديد نفوذهم عليه عشية الإستقلال ، كان كل من بوصوف و بن طوبال واعيين تماما بهذه الحقيقة ، ففضلا العافية و الإنسحاب بشرف ، بينما حاول كريم التصدي لهذه القوة الصاعدة ،بإعتماد إستراتيجية الرهان على الداخل و التحالف مع محمد بوضياف و على جزء من الولايتين الثانية و الثالثة ، غير أن القوى الصاعدة تمكنت من حسم تنازع السلطة لصالحها و راي الأستاذ محمد عباس يحتاج الى التعقيب التالي

. أن العقيدين بوصوف و بن طوبال كان رافضين لأي طموح يبديه كريم بلقاسم نحو قيادة البلاد و كانا مدركين أن رئاسة الدولة لا يمكن أن تخرج من أيدي القادة الخمس الكبار .

. إحتفاظ بوصوف و بومدين بخطوط الإتصال مفتوحة بينهما الى أمد بعيد، و سعي بوصوف لتخفيف ضغط الثورة المضادة على النظام ، من خلال محاولة الوساطة بين بومدين و بوضياف ، وتأييد بوصوف و إبتهاجه بالتصحيح الثوري الذي أوصل بومدين الى الحكم

. إن إصرار بوصوف و بن طوبال على حل وزارة الدفاع رغم تحفظ كريم على هذا الأمر ، و تأسيس هيئة أركان و تسليمها على طبق من ذهب الى العقيد الأزهري هواري بومدين ، لم يأت صدفة ، بل يمكن إدراجه في إطار خطة هادئة لتحييد هيمنة جناح ثوري يحمل توجهات سياسية و ثقافية خطيرة و غريبة عن طبيعة المجتمع الجزائري العربي المسلم ، كما أن بوصوف و بن طوبال كانا من دون شك يدركان أن محاولات العقيد كريم بلقاسم التي بدأت مبكرا للسيطرة على الثورة ، و تأمين مستقبله السياسي و تحقيق طموحاته الشخصية في رئاسة البلاد، كانت ستؤول الى الفشل لإفتقادها لعدة عناصر و عوامل دفع و مساندة و تأمين ، وأن وضعه في مواجهة مع قيادة أركان شابة تحوز على تأييد داخلي و خارجي هي وحدها الكفيلة بوضع حد لطموحاته غير المشروعة

. إن إنسحاب العقيدين بوصوف و بن طوبال من المشهد السياسي بهدوء و بشرف لم يكن لمجرد ضمان راحة البال و التقاعد المبكر و المريح ، لقد أدركا بطبيعتهما العسكرية و الثورية أن ميزان القوة بعد تنصيب هيئة الأركان ، و بعد تحالف الشرعية الثورية ممثلة في المجاهد أحمد بن بلة مع القوة العسكرية ، الذي إكتسب في مدة وجيزة تأيدا و تعاطفا كبيرين تقف وراءه قوة إقليمية مهمة هي القاهرة ، في الوقت الذي كان العقيد كريم بلقاسم يراهن على شرعية ثورية تفتقد الى الدعم الخارجي بوضياف و جزء من الولايتين الثانية و الثالثة ، تهافت معظم قادتها على الحج الى مدينة تلمسان بمجرد وصول الرئيس أحمد بن بلة إليها لتقديم الولاء ، و حاول بعضهم التوسط لضمان موقع محترم للعقيد كريم بلقاسم في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني

. الفكرة العامة التي ينبغي التأكيد عليها في ختام هذه الفقرات هي أن هذه المجموعة لم تكن كما يحاول الترويج لذلك من يتعاملون مع حقائق التاريخ كما يتعامل بائع فاكهة التين الشوكي مع زبائنه ، مجموعة متجانسة على طول الخط ، بل كانت تتشكل من جناحين قويين شكلا فيما بعد مركزي قوى متصارعين ، الجناح الأول يقوده العقيد القبائلي كريم بلقاسم يستند على شرعية ثورية لا غبار عليها و يعتمد على قوة عسكرية ميدانية تحت سلطته بإعتباره وزيرا للقوات المسلحة ، أما الجناح الثاني فيقوده العقيد بوصوف رفقه زميله بن طوبال ، طبيعة الصراع بين الجناحين لم تكن بالشكل الذي يمكن ملاحظته بالعين المجردة لكن إستقراء الأحداث و قراءة ما بين السطور توضح شيئا فشيئا معالمه و لكن بشكل غير مكتمل ، و أهم أسباب الصراع تجلت في تسجيل عدة تحفظات حول أداء العقيد كريم بلقاسم للخلافات التي ظهرت بعد مؤتمر الصومام و موقفه من جماعة الشرق ، و إدماجه للضباط الفارين من الجيش الفرنسي و تفضيلهم على المجاهدين الوطنيين ، و إعتماده على مبدأ العروشية و الجهوية ، و العقيد بلقاسم كما هو معلوم يصنف سياسيا ضمن التيار البربري الفرنكوفوني الذي لا يعترف الى اليوم بالإنتماء العربي الإسلامي للجزائر و يعتبر العرب المسلمون مجرد غزاة محتلين ، كل هذه المعطيات جعلت الثنائي بوصوف و بن طوبال يتعمدان عرقلة طموحاته و إفشال كل محاولاته الرامية لتصدر الواجهه ، و من دون شك أن اللجنة الوزارية التي تشكلت بعد إلغاء وزارة القوات المسلحة ، لم تكن سوى ذر للرماد في العيون بدليل أن هذه اللجنة لم تكن لها صلاحيات واضحة ، حيث هيمنت قيادة الأركـــان على

الجانب العسكري ، وتمكن العقيد الشاب هواري بومدين في ظرف وجيز من إعادة تنظيم صفوف الجيش ، و هكذا كانت نهاية أسطورة الباءات الثلاثة بإنسحاب هادىء و مشرف لكل من بوصوف و بن طوبال من المشهد السياسي مباشرة بعد إعلان الجمهورية ، فيما كان العقيد كريم بلقاسم أكثر العناصر الثلاثة إحساسا بالهزيمة الداخلية و الخسارة السياسية ، فلم يستسلم للأمر الواقع و حاول تشكيل تحالف مماثل مع شرعية ثورية تفتقر هذه المرة للقوة العسكرية التي أصبحت لدى السلطة القائمة ، فعاد الى مدينة تيزي وزو و شرع في تنظيم مقاومة شعبية للسلطة الشرعية الجديدة بداية من ٢٥ ـ جويلية ـ ١٩٦٢ ثم أصبح عضوا بارزا ضمن فصائل الثورة المضادة التي تشكلت للوقوف عبثا في وجه السلطة الجديدة ، و في ٤ ـ أوت ـ ١٩٦٧ غادر كريم الجزائر و في نفس السنة صدر ضده حكما غيابيا بالإعدام ، و إثناء تواجده بالخارج أسس رفقه صديقه سليمان عميرات حزبا سياسيا معارضا ، لكنه تعرض لعملية إغتيال شنقا بالفندق الذي كان يقيم به بمدينة فرنكفورت الألمانية في ٢٤ أكتوبر ـ ١٩٧٠ ، و في ٢٤ ـ أكتوبر ـ ١٩٨٤ أعيد له الإعتبار من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في إطار مشروع المصالحة الوطنية مع التاريخ و أعيد دفن رفاته بمربع الشهداء بمقبرة العالية بالجزائر ، رحم الله الشهداء و المجاهدين

ـ الباءات الثلاث في منظور التاريخ الرسمي

لا تذكر كتب التاريخ الرسمي موضوع الباءات الثلاث و لا تشير إليه من قريب أو من بعيد رغم أن وجود هؤلاء القمم الثابتة في حركية التاريخ الوطني الحديث كان يشكل نقطة فاصلة في مسار الثورة ، فلقد حاولوا سد ثغرة كبيرة صنعها الإستعمار الفرنسي بقتله لأبرز قادة الثورة الميدانيين ، مصطفى بن بولعيد، زيغود يوسف ، ديدوش مراد ، العربي بن مهيدي ، و إختطاف أبرز عناصر النخبة السياسية التي كانت تضمن الدعم السياسي و العسكري للثورة من الخارج أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر، فجاء تحالف الباءات الثلاث غير المعلن مكون من عضوين من لجنة ال ٢٢ هما بوصوف و بن طوبال ، و كريم بلقاسم ـ التي أعترها شخصيا بمثابة المجلس الوطني المصغر للثورة لتواصل النضال و الكفاح و تضمن ديمومة الثورة المسلحة التي لا تنتهي بطبيعة الحال بإستشهاد هذا البطل أو ذاك ، فكانت هذه المجموعة بالرغم من خلافاتها الحادة في بعض الأحيان حول أهم القضايا المصيرية و المحاولات التي أظهرها كريم بلقاسم للصعود الى الواجهة ، فقد واصلت عملها في ظروف صعبة للغاية و تمكنت من إجتياز أصعب المراحل في تاريخ الثورة ، بدءا بمعالجة تداعيات مؤتمر الصومام و فرملة طموحات العقيد القبائلي ، و تفكيك مخططاته الرامية لإضفاء بعد جهوي بربري على طبيعة الثورة ، وصولا الى حل وزارة الدفاع و تسليم سلطة الجيش الى العقيد الأزهري الشاب هواري بومدين تمهيدا لتجريد العقيد كريم بلقاسم من كل مقومات و عناصر القوة التي كان الجميع يتخوف من إستعمالها لإزاحة كل من يقف في طريق طموحاته الشخصية ، لكن كتب التاريخ الرسمي لم تولي هذا الموضوع أية أهمية تذكر لدرجة أن أجيال الإستقلال لم تكن تعلم بأن شخصية وطنية كبيرة من مؤسسي جهاز مخابرات الثورة كانت تملك شبكة كبيرة من العلاقات، و ترسانة ضخمة من المعلومات و تعرف كل شيء عن مسار الثورة بأدق تفاصيلها كشخصية العقيد بوصوف ، عاشت منذ إسترجاع السيادة الوطنية سنة ١٩٦٢الى غاية ١٩٨٢ بفرنسا صائمة عن الكلام و لم تحاول إبدا رأيها أو موقفها في أي موضوع، و نفس الشيء بالنسبة للمجاهد بن طوبال الذي عاش في الجزائر العاصمة الى غاية سنة ٢٠١٠

ـ مسار ... ثورة

إسترجعت الجزائر السيادة الوطنية، بعد قرن و ربع من الإحتلال الفرنسي الغاشم ، تخللته إنتفاضات و ثورات شعبية ، إستمرت طيلة القرن التاسع عشر، و مع بداية القرن العشرين دخلت النخبة السياسية الجزائرية تجربة المقاومة السياسية السلمية الراقية ، التي أخذت عدة إشكال سياسية و ثقافية و إصلاحية ، و عادت فكرة المقاومة العسكرية من جديد و تبلورت بشكل صريح بعد مجازر الثامن ماي ١٩٤٥ التي أكدت للجزائريين أن اللغة الوحيدة التي يفهمها الإستعمار الغبي بطبيعته هي لغة الرصاص ، و بعد تحليل عميق للأوضاع الداخلية و الخارجية و تشاور بين النخب السياسية التي رأت في إستمرار المقاومة السياسية السلبية هو تضييع للوقت و تفويت للفرص و رهن لمستقبل الأجيال ، أخذت على عاتقها مسؤولية تفجير الثورة و إعلان الجهاد المقدس على المستدمر الكافر ليلة الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤ عبر بيان يحدد بكل وضوح الهدف الرئيسي من إعلان الثورة و هو إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ، ذات السيادة ، ضمن إطار المبادىء الإسلامية ، و بعد سنوات طويلة من الجهاد المقدس على مختلف الجبهات العسكرية والسياسية والدبلوماسية و الإعلامية ، خضع المستدمر الغاشم من جديد الى لغة الحوار، بعدما عجز عن إختراق حصون الثورة المنيعة أو تفكيك خيوطها مستعملا كل أساليب الترهيب و الترغيب و الإغراء ، فكانت طاولة الحوار ثم المفاوضات هي المحطة الأخيرة التي توقف فيها قطار الحرب بين الشعب الجزائري المسلم و الإستعمار الفرنسي الكافر، و تم توقيع إتفاقية إيفيان بين جبهة التحرير و الحكومة الفرنسية ، و تم تحديد ال١٩ عشر من شهر مارس ١٩٦٢ كآخر يوم من أيام الثورة ، و توقيف إطلاق النار من الجانبين تمهيدا لمرحلة إنتقالية قصيرة تسمح للإستعمار من الخروج من البلاد بشرف ، بعد أن يستمع للرصاصة الأخيرة التي أطلقها الشعب الجزائري في شكل جماعي في إستفتاء تقرير المصير، الذي لم يكن سوى إجراء شكلي لتغطية خروج المستدمر الفرنسي ـ نعم للإستقلال لا و ألف لا للإستعمار البغيض

ـ أحداث .. . و محطات

بقدر ما كان تحقيق النصر على المستعمر الفرنسي الكافر صعبا وعسيرا، بقدر ما كانت مرحلة إعادة تأسيس الدولة الجزائرية من جديد ، صعبة و قاسية ، و إذا كان الإخوة الثوار قد تمكنوا من كتم خلافاتهم الإيديولوجية لفترة طويلة ، و نجحوا في تجاوز عدة محطات بداية من لحظة إطلاق أول رصاصة في وجه العدو الفرنسي الى غاية مؤتمر الصومام حيث إنفجرت تلك الخلافات المكتومة و ظهرت الى العيان صراعات سياسية حول السلطة، ساهم في إحيائها و تأجيجها كل من عبان رمضان و كريم بلقاسم ، ورغم أن النخبة السياسية العسكرية قد رفضت الكثير من نتائج مؤتمر الصومام، و لم تعترف سوى بالجانب التنظيمي الذي أفرزه المؤتمر، فإن فترة ما قبل الإستقلال قد شهدت تطورات و أحداث و محطات كثيرة كان تأثيرها كبيرا على مستقبل البلاد، فقد جرت سلسلة مفاوضات سرية عسيرة بين ممثلي جبهة التحرير الوطني و ممثلين عن الحكومة الفرنسية ، توجت بإتفاقية إيفيان التي مهدت لإستقلال الجزائر عن فرنسا ، وتم عقد مؤتمر طرابلس في أجواء متعفنة تدنى فيها مستوى النقاش الى الحضيض، و نجحت جماعة وجدة في تمرير مشروعها السياسي الذ ي عرف فيما بعد ببرنامج طرابلس ، كما نجحت نفس المجموعة في تحييد معارضة مبكرة ما لبثت أن تحولت الى ثورة مضادة ، حاولت إستثمار الوضع الأمني و السياسي لصالحها و سعت الى ربح الجولة الثانية من مقابلة تلمسان و تيزي وزو وكان للجيش الوطني المرابط بالحدود دور كبير في حسم الصراع لصالح الشرعية الثورية و الشعبية .

ـ مؤتمر طرابلس

. يعتبر مؤتمر طرابلس آخر إجتماع وطني عام تحضره النخبة السياسية و العسكرية من الجيل الأول و الجيل الثاني قبيل إسترجاع السيادة الوطنية بصفة رسمية . و في أروقته أحيا الجميع خلافاتهم القديمة التي كانت سائدة قبيل تفجير الثورة و أعاد إحيائها مؤتمر الصومام . و هي خلافات شخصية بحتة تحولت فيها الشرعية الثورية الى شكل من المزايدات و الفخر و تمجيد الذات . كما تحولت سنوات الجهاد الى سجل تجاري يحاول كل طرف إستعماله و إستغلاله لإثبات جدارته في قيادة البلاد . لكن ما يؤسف له أن النخب السياسية الجزائرية التي تأثرت بالفكر السياسي اليساري بحكم عدة عوامل لم تتمكن من إحتواء خلافاتها الشخصية و صراعاتها حول الزعامة . و لم تتمكن من الإنصهار في حزب واحد تحت قيادة واحدة راشدة تمنحها فرصة تجسيد حلم مشروع الدولة . و لا يمكن باي حال من الأحوال تفسير مواقف بوضياف . آيت أحمد، خيضر . من تحالف بومدين بن بلة . و خروجهم المبكر من الحزب . و إبداء معارضة شرسة و أخرى مسلحة في تلك الظروف القاسية التي كانت فيها البلاد بحاجة الى الأمن و الإستقرار . و ما الفائدة من تأسيس تنظيمات و أحزاب سياسية تتبنى نفس الخيار الإشتراكي الذي تبنته الدولة سوى أن تكون محاولة للتشويش و المعارضة من أجل المعارضة . و هل كانت الجزائر في تلك الأيام بحاجة الى الديمقراطية و التعددية أكثر من حاجتها الى قيادة موحدة تضع الأسس المتينة للدولة و تسع لتوفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة للمواطنين . و تعمل على تسوية مخلفات الحرب قبل أن تفكر في ديمقراطية الكلام التي لا تسمن و لا تغني من جوع .

ـ أزمة صائفة 62

أزمة صائفة ٦٢ هي في حقيقتها و في مظاهرها صراع سياسي بين مشروعين سياسيين . المشروع الأول هو الذي تبناه شباب أول نوفمبر كهدف أساسي والذي يجسد قيم الجمهورية و الديمقراطية و السيادة في إطار المبادى الإسلامية . و هذه العبارة الأخيرة تحتمل عدة تفسيرات و يمكن فهمها من عدة أوجه و هي عبارة مرنة تعطي للنخبة السياسية المجال واسعا عند التطبيق . و هي من جهة أخرى إفرازات خطيرة للأزمة السياسية التي تولدت بعد مؤتمر الصومام الذي كان محاولة أولى لإختطاف الثورة و تحويلها عن مجراها الطبيعي من طرف الثلاثي عبان رمضان . كريم بلقاسم . عمر أوعمران و هم شخصيات سياسية و عسكرية تنتمي الى منطقة جغرافية واحدة . و يجمعهم إنتماء سياسي واحد هو التيار البربري الفرنكوفوني الذي لا يؤمن بالإنتماء الحضاري الإسلامي أو العربي للجزائر، و يفضل البعد البربري و المتوسطي و حتى الإفريقي . على البعد التاريخي و الجغرافي الأصيل للجزائر و هو من دون شك البعد الإسلامي بكل مكوناته الروحية و وزخمه الثقافي و الفكري و تاريخه النضالي و الجهادي .أزمة صائفة ٦٢ بدأت بعد إعلان تأسيس هيئة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين سنة ١٩٦٠ من طرف المجلس الوطني للثورة بأغلبية ساحقة لم تعجب من دون شك العقيد كريم بلقاسم . الذي كان يخطط للسيطرة على الثورة و توجيهها في إتجاه يخدم مصالح التيارالبربري الفرنكوفوني . لكن العقيد هواري بومدين تفطن مبكرا للمؤامرة التي تحاك في الخفاء من أجل تحقيق إستقلال رخيص و بأي ثمن . إستقلال مرتبط بفرنسا . قد يكون في حقيقته نوعا من الحكم الذاتي ليس إلا . و هنا أصطدمت إرادتين متناقصتين و مشروعين مختلفين . مشروع الدولة الوطنية التي تحترم الإنتماء العربي و البعد الإسلامي . و مشروع علماني مرتبط بأفكار غربية غريبة عن المجتمع الجزائري المسلم . فبدأ صراع خفي بين عقيد شاب ذو خلفية أزهرية . و كريم بلقاسم العقيد القبائلي الفرنكوفوني

- بعد إستشهاد كل من بن بولعيد و بن مهيدي، و مراد ديدوش ، و غياب بن بلة و بوضياف وخيضر، وجد ان الفرصة أمامه مواتية لتزعم الثورة و توجيهها و التأثير على قراراتها و مواقفها، ولما وجد صعوبة في التأثير على الحكومة المؤقتة الأولى بقيادة فرحات عباس الذي يتمتع بشرعية ثورية و نضالية كبيرة و نوع من الكاريزماتية ، قام بإنقلاب أبيض للإستخلافه بشخصية سياسية مهادنة تكون قابلة للإحتواء و التوجية بسهولة ، فجاء تعيين بن يوسف بن خدة كرئيس للحكومة المؤقتة بصفته واجهة مدنية يتحكم فيها العقيد كريم بلقاسم و يوجه قرارتها و مواقفها ، في ظل حياد غير مبرر من طرف العقيدين بوصوف و بن طوبال اللذين أدركا منذ أمد طويل ابعاد المؤامرة و تفاصيل اللعبة السياسية و حيثيات الصراع و مآلاته فلم يجدا أمامهما من حل سوى وضع شوكة في حلق العقيد كريم بلقاسم تمثلت في العقيد هواري بومدين ، و حاولا الإنسحاب ظاهريا و بهدوء غريب و تدريجي من الساحة السياسية تاركين الصراع يأخذ مجراه بين الطرفين الى نهايته .

- بداية الخلاف

و لفهم مظاهر و أسباب أزمة صيف ٦٢ نحاول قدر الإمكان و في حدود المساحة المتاحة عرض كرونولوجيا لأهم الأحداث التي عرفتها سنوات ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

كانت البداية بإجتماع عاصف للمجلس الوطني للثورة بين ١٦ ديسمبر ١٩٥٩ و ١٨ جانفي ١٩٦٠ و قد حضر الإجتماع قادة الثورة بناء على جدول أعمال واضح ، لكن كل تكتل أو مجموعة كانت تحضر للإنقلاب على الأخرى ، و تحقيق أكبر قدرا من الإمتيازات ، و بدا أن مجموعة العقيد هواري بومدين كانت عازمة على البدء في مرحلة تحييد كريم بلقاسم الذي أبدى منافسة شرسة و علنية للعقيد هواري بومدين ، و من هذا الإجتماع إنطلق مارطون أو السباق نحو السلطة الفعلية بين الرجلين ، فكان أول قرار صدر عن اللقاء و ظهرت فيه بصمات العقيد هواري بومدين هو إلغاء وزارة القوات المسلحة ، و تعويضها بلجنة تسيير ثلاثية مشكلة من الباءات الثلاث عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال ، و كريم بلقاسم ، وواضح من أول وهلة أن هذا التغيير الشكلي كان هدفه الحد من إندفاع العقيد كريم بلقاسم كخطوة أولى و الحيلولة دون إنفراده بتسيير موارد الثورة من الأموال و الأسلحة ، و حصاره تمهيدا لعزله بصفة نهائية أو وضعه في حالة مواجهة دائمة تربكه و تشتت طاقته .

. إنشاء هيئة للأركان العامة للجيش ، و تعيين العقيد هواري بومدين رئيسا و على منجلي و عز الدين زراري نائبين له ، لكن مجموعة كريم بلقاسم لم تهضم فكرة إلغاء وزارة القوات المسلحة ، وإستبدالها بلجنة ثلاثية لتسيير موارد الثورة و الإشراف عليها ، و رغم عدم إعتراض العقيدين بوصوف و بن طوبال على الفكرة ، عمل كريم بلقاسم على تعفين الأجواء بتمرير قرار يقضي بضرورة دخول ضباط جيش التحرير الوطني الى داخل الوطن ، و حددت الحكومة المؤقتة يوم ٣١ مارس ١٩٦١ كآخر أجل ، و هذه هي النقطة التي أفاضت الكأس ، و أظهرت ما كان خافيا من الخلافات الحادة بين هيئة أركان الجيش المستحدثة و الحكومة المؤقتة ، و في تقديري أن هذا القرار كان عبارة عن فخ محكم نصبه كريم بلقاسم الذي خسر وزارة القوات المسلحة، و هو يعلم أنه غير قابل للتطبيق من الناحية العملية .

. و حاولت قيادة الأركان من جهتها إستخراج ورقة مفاوضات إيفيان و إستعمالها للضغط على الحكومة و أبدت من جهتها تحفظات عديدة حـــول نتائج المفاوضات مع الحكـــومة الفرنسية

حيث رأت في سعي مجموعة كريم بلقاسم للتفاوض مع العدو الفرنسي ، محاولة يائسة للحصول على شبه إستقلال و بأي ثمن ، يؤسس لشبه دولة باهتة المعالم مرتبطة بالبورجوازية الفرنسية ، و ترى هيئة الأركان أن إسترجاع السيادة الوطنية ينبغي أن يتم عبر تحقيق نصر على الأرض يجبر العدو على الإنسحاب من دون شروط ، لكن هيئة الأركان ما لبثت أن تراجعت عدة خطوات الى الوراء و إكتفت بإبداء ملاحظات و تحفظات على النص النهائي لإتفاقية إيفيان ، و سحبت معارضتها المبدئية للإتفاقية ، بحيث بدا هذا الموقف كرسالة تحذيرية سريعة الى الحكومة المؤقتة حتى تتصور الوضع في حالة رفض الجيش لإتفاقية إفيان ، و تطور الموقف بين الطرفين من خلافات مبدئية و شخصية الى تلاسنات و تبادل الإتهامات حيث وصفت هيئة الأركان المجاهد فرحات عباس أول رئيس لأول حكومة جزائرية مؤقتة بالشخصية الضعيفة التي لا تثبت على أي موقف وبالتسرع و الجري وراء سراب مفاوضات مشبوهة للحصول على مكاسب رخيصة ، وإعتبرت نائبه العقيد كريم بلقاسم لم يتخلص بعد من جهويته الضيقة ، كل هدفه هو تقسيم الصفوف و إثارة الفتنة بين القادة و المجاهدين ، حتى يتمكن من تسلق سلم السلطة وكان رد الحكومة المؤقتة عمليا حيث قامت بتوزيع نسخ من محاضر اللقاءات الأولى التي جمعت ممثليها فرحات عباس و كريم بلقاسم مع ممثلين عن الحكومة الفرنسية في إطار المفاوضات، و قاد العقيد كريم بلقاسم حملة تشويه مضادة لهيئة الأركان مؤكدا أنها تتلقى أموالا طائلة و أسلحة حديثة بقيت مكدسة في مخازن خارج الوطن، دون أن يستفيد منها جيش التحرير بالداخل ،و أصبحت تحشر نفسها في قضايا سياسية ليست من مهامها، وهي محاولة إستهدفت من دون شك زعزعة ثقة الجيش في قيادته، و إثارة الشكوك حول مصير ووجهة الأموال التي تدخل الى خزينة هيئة الأركان كهبات و مساعدات من عدة جيهات لدعم الثورة، و إثارة الشكوك أيضا حول سبب إصرار هيئة الأركان على الإحتفاظ بكميات كبيرة من الأسلحة في مخازن خارج الحدود

ـ إتجاهات و مواقف و قرارات

في هذه الدورة تقرر إجراء تعديل طفيف في تشكيلة الحكومة المؤقتة، بإعفاء فرحات عباس من رئاسة الحكومة و تعيين بن يوسف بن خدة كرئيس جديد للحكومة و هو محسوب على التيار لعربي الإسلامي، لكنه يبتقد الى الكاريزما و قوة الشخصية و الصرامة و سرعة الحسم، و طبيعته السياسية جعلته يبدو ضعيفا أمام العسكر ، و في هذه الدورة تكرس عمليا الإتجاهين السياسيين المتناقضين و ظهر في الأفق تنافس كبير بينهما ما لبث أن تحول الى صراع مرير و تجاذب خطير و لوكان الصراع بين شخصية مدنية و أخرى عسكرية لبدا الأمر طبيعيا بحكم إختلاف طبيعة الشخصيتين و نظرتهما الى الواقع و المستقبل بحكم طبيعة التكوين النفسي على الأقل، لكن الصراع في الجزائر قبيل إسترجاع السيادة الوطنية بسنوات قليلة كان على أشده بين جناحين مختلفين في المنطلق و الرؤية و الموقف ، يقود كل منهما شخصية عسكرية برتبة عقيد و هما العقيد كريم بلقاسم أحد الزعماء الستة و نائب مهندس مؤتمر الصومام، تولى حقيبتين هامتين في حكومتي فرحات عباس، و بن يوسف بن خدة، و أحد المتحمسين للمفاوضات مع فرنسا وممثل الوفد الجزائري في تلك المفاوضات، ينتمي الى التكتل البربري الفرنكوفوني عبان، بلقاسم ، أوعمران ، آيت أحمد و العقيد هواري بومدين ذلك الشاب الأزهري الذي حفظ القرآن الكريم و تتلمذ في معهد الكتانية الإسلامي ، الذي كان تحت وصاية حزب الشعب ، و درس في الأزهر الشريف أكبر وأعرق جامعة إسلامية ، ينتمي بحكم تكوينه الثقافي الى تيار الوسط الذي يعتبر الإسلام و العروبة من أهم مكونات الشخصية

الوطنية . فبداية الخلاف بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان كما ذكرنا تمظهر حول موضوع المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حيث تباينت المواقف بين الطرفين في إتجاه مواز يوحي بعدم وجود حد أدنى من الإنسجام في الرؤى و المواقف بين الحكومة المؤقتة و ذراعها العسكري متمثلا في هيئة الأركان و هي المؤسسة الوحيدة التي من صلاحياتها تحديد الموقف النهائي من الحرب و تقدير الأوضاع و الإمكانيات، و لا يمكن باي حال من الأحوال من تجاوزها او تجاهل رأيها في أية صيغة حل سياسي محتمل مع العدو الفرنسي . و يمكن إجمال نقاط الخلاف بين الطرفين و مواقفهما من أهم القضايا في النقاط التالية

- ترى هيئة الأركان و هي مؤسسة عسكرية من مؤسسات الحكومة المؤقتة أن أنصار التفاوض مع العدو الفرنسي يسعون الى الإسراع في طي ملف الثورة بأي ثمن . و أن إسترجاع السيادة الوطنية لا بد أن يتم عبر إلحاق هزيمة عسكرية بالجيش الإستعماري . و تعتبر التفاوض مع العدو تنازلا خطيرا قد يعتبر نوعا من الخيانة . يجب التصدي لها بكل حزم . كما تعتبر إتفاقيات إيفيان مشروعا لإجهاض الثورة و إرساء قواعد الدولة الليبرالية في إشارة الى تحالف كريم بلقاسم . عباس فرحات . بن يوسف بن خدة و موقف هيئة الأركان كمؤسسة عسكرية مهمتها الأساسية هي تسيير شؤون الثورة ماديا و عسكريا ينسجم مع طبيعتها العسكرية و روحها الجهادية و الثورية التي تعتبر الميدان هو الذي يحسم الموقف و يفصل في نتيجة الحرب . مهما طالت المدة و مهما كانت الظروف . فطبيعة المؤسسة العسكرية في كل زمان و مكان لا تؤمن سوى بالقوة كوسيلة وحيدة لتحقيق الإنتصار، او على الأقل إرهاق الخصم و إجباره إذا دعت الضرورة الى التفاوض من موقف ضعيف يجبره على القبول بالحد الأدنى من الشروط التي تسمح له بإنسحاب مشرف

- أما الحكومة المؤقتة فكانت ترى في المفاوضات سبيلا وحيدا للوصول الى وقف إطلاق النار يمهد لإسترجاع السيادة الوطنية في إطار إتفاقية ثنائية متوازنة . و بعد تمسك كل طرف بموقفه من المفاوضات و من قضايا أخرى . و بذلت مساع حسنة من أجل الوصول الى حلول وسطى . و مضى كل طرف للإستنجاد بالزعماء المسجونين بفرنسا بوضياف بن بلة آيت أحمد . محمد خيضر الذين لم يتمكنوا هم أيضا من حسم خلافاتهم و مواقفهم . و لم تنجح محنة السجن في توحيد رؤاهم السياسية و مواقفهم من التطورات الحاصلة في الميدان رغم نقاوتهم و شرعيتهم الثورية و السياسية التي حاول كل طرف جذبها نحوه و إستغلالها لتقوية موقفه . حيث قدمت قيادة الأركان عرضا سخيا لمحمد بوضياف بدعم ترشحه لرئاسة الجمهورية، لكنه رفض العرض بحجة إرتباطه بتحالف سابق مع زعيم المحور الآخر العقيد كريم بلقاسم . فكانت إلتفاتة طيبة و حركة جيدة من قيادة الأركان تهدف لعدم تجاوز شخصية سياسية كانت تشكل رقما مهما في معادلة الثورة و الإستعمار، و قامت بدور محوري في تأسيس النواة الأولى لجبهة التحرير و جيش التحرير، و من جهة أخرى محاولة ذكية لرفع الحرج عنها ليس إلا . فحولت العرض مباشرة الى الرقم الأول في قيادة الثورة من الأحياء في ذلك الوقت و هو المجاهد أحمد بن بلة الذي تردد قليلا . قبل أن يقترح ترشيح المجاهد محمد خيضر لمنصب رئاسة الجمهورية لكن التيار كان لا يمر بينه و بين قيادة الأركان . نتيجة لخلافات و مشاحنات قديمة مع العقيد هواري بومدين أيام اللجوء بالقاهرة . فعادت الكرة لتستقر في ملعب المجاهد أحمد بن بلة الذي لم يكن يخفي طموحه السياسي في زعامة البلاد . لكن رغم الخلافات و الصراعات التي لم تكن في ذلك الوقت بالضبط ذات طابع سياسي أوإيديولوجي بالمعنى الدقيق للكلمة . فتعتبر خلافات طبيعية . لكن تدخلت عدة عوامل ذاتية

ذاتية حولت هذه الخلافات الظاهرة الى تنافس مرير على السلطة، بدليل أنه حصل شبه إجماع على قضيتين أساسيتين كان من الممكن أن يكونا سببا في تفجير أي إتفاق محتمل بين الإخوة الثوار، و هما

تمديد مهمة جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي، يقود مرحلة البناء و التشييد

إعتماد نوع من الإشتراكية يتم تكييفه مع المعطيات و القيم المحلية، تنطبق من الأرياف و تبتعد كثيرا عن فلسفة الإشتراكية و أدبياتها وخطابها المبني على المادية و الإباحية و الصراع الطبقي

لكن عند إعداد تشكيلة المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ظهر خلاف كبير حول لجنة الترشيحات، و حول الأسماء المؤهلة لعضوية المكتب ، ووصلت الخلافات الى ذروتها و إنقسم المجتمعون الى مجموعتين الأولى بقيادة بن بلة و مدعومة من طرف قيادة الأركان و الموالين لها ، و الثانية بقيادة العقيد كريم بلقاسم و الموالين له من السياسيين و في ما يشبه الصراع القديم بين السياسي و العسكري، فإذا كانت مجموعة العقيد هواري بومدين حاولت تغطية تصرفاتها و طموحاتها بالتستر وراء شخصية سياسية لا يشك أحد في شرعيتها الثورية كشخصية أحمد بن بلة ، فإن مجموعة العقيد كريم بلقاسم كان ينقصها كثيرا من الذكاء و الدهاء السياسي و بعد النظر، بحيث عملت على تقوية العنصر العسكري على حساب المدني أو السياسي و قبلت بالوقوف خلف شخصية عسكرية طموحة و ذات توجهات ليبرالية لائكية لا تلتقي معا أبدا، و من ثم تكريس مبدأ أولوية العسكري على السياسي

ظهرت قائمتين مختلفتين لأعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، الأولى إختارها أحمد بن بلة و تضم سبعة اسماء من بينهم القادة الأوائل للثورة و السجناء الأربع محسوبين على الشخصيات السياسية أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر ، رابح بيطاط و العقيدين عبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال من مجموعة الباءات الثلاث العسكرية، بالإضافة الى محمدي السعيد و سعد دحلب، و يمكن تسجيل عدة ملاحظات حول الأسماء التي رشحها أحمد بن بلة لعضوية المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، لتكون أعلى هيئة سياسية للدولة و المجتمع تحدد المرجعية السياسية للنظام و طبيعته و ترسم ملامح المجتمع و التوجهات الكبرى .. و تعتبر غرفة عمليات و صناعة القرار و الموقف ، و بقدر ما يكون المكتب السياسي قويا بقدر ما تكون قراراته و مواقفه قوية و صلبة و قابلة للتطبيق، و بقدر ما تكون تركيبته البشرية ذات أغلبية سياسية و مدنية قوية بقدر ما تبتعد قراراته و مواقفه عن تأثيرات و هيمنة العسكريين،

. أن مجموعة أحمد بن بلة التي يقف وراءها العقيد هواري بن بومدين حاولت الترفع قدر الإمكان عن الخلافات التاريخية و الشخصية ، ولم تقص أية شخصية سياسية تاريخية ذات وزن ثقيل في ميزان الثورة و في الشارع،

. إن ترشيح شخصيات تاريخية لعضوية المكتب السياسي كان الهدف منه تحويل المكتب السياسي الى منبر لتذويب الخلافات التاريخية و الشخصية ، و حسمها تدريجيا من خلال التوصل الى حلول وسطى حول مشكلة السلطة و الشروع في التطبيق الميداني لبرنامج طرابلس الذي تم الإتفاق عليه بالإجماع تقريبا ، و الإتفاق على حلول واقعية لمخلفات قرن و ربع قرن من الإستعمار و سبع سنوات و نصف من الحرب ، و هي من دون شك مشكلات عويصة

بالنظر لظروف البلد مطلع القرن العشرين الى غاية إسترجاع السيادة الوطنية ، و هي مشكلة السلطة ، يضفي على القائمة نوعا من التوازن ، و هو تمكين كل أجنحة الثورة من التواجد بنسب متقاربة ضمن تشكيلة المكتب السياسي

- أن رفض كل من بوضياف و آيت أحمد بصورة مبدئية لقائمة المكتب السياسي كانت تخفي ورائها رفضا مبطنا للنظام و كانت هذه التحركات بداية متواضعة لما يعرف فيما بعد بالثورة المضادة ، بعد إنضمام محمد خيضر و فرحات عباس

- معظم الأسماء التي أختيرت أو رشحت لعضوية المكتب السياسي كانت متأثرة بالفكر الإشتراكي الذي كان سائدا و ناجحا ، و منحازانظريا على الأقل الى الشعوب المستضعفة و المستعمرة ، و رغم ذلك لم تتوصل النخب السياسية الى بلورة مفهوم محدد و متفق عليه للإشتراكية ، و كل شخصية تحاول تفسير الإشتراكية و تكييفها حسب قناعاتها السياسية و خلفيتها الفكرية ، و حتى مرجعيتها الدينية ، و عدم الإنفاق على تفسير محدد للإشتراكية هو الذي أدى الى بروز معارضة سياسية جزائرية من نوع خاص،

- أن قائمة المكتب السياسي بدت خالية من أية أسماء محسوبة على التيار الإسلامي رغم وجود شخصيات وطنية إسلامية ذات وزن كبير و شعبية محلية و دولية كالشيخ البشير الإبراهيمي ، يؤكد وجود ضغوطات مصرية و تونسية و ربما فرنسية تكون قد مورست على أحمد بن بل من أجل إستبعاد التيار الإسلامي مبكرا من أي تواجد سياسي داخل دواليب السلطة ، و هي إشارة واضحة لما يسميه البعض ب تكريس إنحراف النخبة السياسية عن مبادىءأول نوفمبر و خيانة رسالة الشهداء .

- أن هذه القائمة و بالرغم من إحتوائها على رموز و قيادات الثورة الأوائل لم تتحصل على حد أدنى من الإنسجام و التفاهم ، بدليل رفض كل من بوضياف و آيت أحمد تواجدهما معا ضمن تشكيلة يقودها أحمد بن بلة ، و سبب الإعتراض هو أن سنوات السجن التي جمعتهم معه علمتهم أن الطبيعة النرجسية الإستعلائية لأحمد بن بلة التي لا تحسن الحوار و لا تتقن لعبة التوازنات و الحلول الوسطى ، و تنظر الى ألأمور بمنظارين أسود أو أبيض فقط ، و لا تعترف بمنطقة الوسط ، بيد أن تحليل خلفيات و أسباب الخلاف بين أحمد بن بلة و بوضياف يؤدي الى نتيجة واحدة و هي أن هذه الخلافات هي مجرد تنافس على زعامة الثورة و صراع على السلطة ، و كل واحد كان يسعى لحسم الصراع لصالحه بالقوة و خارج الأطر الشرعية ، و لم تكن فكرة الإحتكام الى الشرعية الشعبية أو الى الصندوق الشفاف واردة في أذهان الجميع و لم تكن قضية الإنتخابات الديمقراطية كسبيل شرعي ووحيد لحسم الخلافات السياسية و حتى الشخصية ، ناضجة لتشكل قناعة راسخة لدى النخب السياسية ، لذلك نما الفكر الإقصائي و ترعرع داخل السجن و لم تتمكن خمس ٥ شخصيات وطنية تاريخية ذات مستويات رفيعة من تتبنى فكرا سياسيا واحدا و أن تتفق على حد أدنى من القواسم المشتركة و لم تتمكن من تحديد آليات مشتركة لتنظيم السلطة و التداول عليها ، لأن هذه الشخصيات في حد ذاتها حاولت سجن نفسها ضمن قناعات سياسية إقصائية بطبيعتها لا تؤمن بحق الأخرين في التفكير و في التطلع الى السلطة ، و رغم إسترجاع السيادة الوطنية لم تتمكن مجموعة الخمس من تذويت خلافاتها الشخصية، و بدأت سياسة التكتلات و الإحتماء بالعسكر من داخل السجن، حيث تشكل تكتل بوضياف الذي حاول التخندق وراء العقيد القبائلي كريم بلقاسم ، و تكتل سياسي ثان بقيادة احمد بن بلة ، وجد ضالته في مجموعة العقيد هواري بومدين ، و هي المجموعة التي عرف فيما بعد ب جماعة وجدة ، و في إجتماع المجـــــلس الوطني جرى

جرى التصويت على القائمتين فتحصلت قائمة بن بلة على ٣٣ صوت، و قائمة كريم بلقاسم على ٣١ صوت، ولم تحصل أية قائمة على أغلبية مطلقة تحسم الصراع لأي طرف، و عادت الأمور الى المربع الأول ، بين فصيلين يحاول كل واحد منهما إنهاء الصراع لصالحه بكل وسيلة ممكنة ، و من خلال إستقراء و تحليل تداعيات عملية إختيار أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، يمكن تسجيل الملاحظات التالية

. للحقيقة التاريخية فإن أحمد بن بلة و رغم توجهاته الفردية و تصرفاته النرجسية التي تحولت تدريجيا الى نوع من الديكتاتورية ، فقد حاول بالتنسيق مع مجموعته لتشكيل مكتب سياسي قوي و متوازن ، يضم جميع الأسماء و الشخصيات التاريخية و كان هاجس التجميع و الوحدة ظاهرا على تشكيلة المكتب السياسي

. مبادرة كريم بلقاسم بإختيار قائمة للمكتب السياسي موازية للقائمة التي كان يعدها أحمد بن بلة كانت عبارة عن كمين أو فخ جهز لتفجير المكتب السياسي بغض النظر عن نتيجة التصويت

. عدم إعتراف مجموعة كريم بلقاسم بنتيجة التصويت التي فازت فيها قائمة أحمد بن بلة بأغلبية بسيطة جدا، يعني عدم إحترام نتيجة الصندوق ، و ينم عن غياب الحس الديمقراطي و تشجيع غير مباشر على حلول أخرى لم تكن ربما واردة في أذهان الطرف الآخر، يعني ترك المجال واسعا أمام منطق القوة

. إنسحاب بوضياف مبكرا من عضوية المكتب السياسي ، بإيعاز أو تأثير من العقيد كريم بلقاسم ، ساهم بشكل كبير في فشل مساعي أحمد بن بلة في لم شمل الأسرة الثورية الكبرى في إطار سياسي واحد ، هو بمنظور سياسة الحزب الواحد أعلى هيئة سياسية للدولة، يسمح بالمساهمة الفعلية و الفعالة في رسم الخطوط العريضة لسياسة الدولة و التأثير على القرارات و المواقف ، و الأصلاح من داخل النظام،

. إصرار مجموعة كريم بلقاسم على ضم العقداء الثلاث بوصوف ، بن طوبال ، كريم بلقاسم الى المكتب السياسي، كانت حيلة ساذجة ما لبث أن تفطنت إليها مجموعة بن بلة التي رفضت الإقتراح بشدة ، و إعتبرت المسألة محاولة يائسة من كريم بلقاسم لفرض سيطرته مجددا على المكتب السياسي بإضافة أصوات العقداء الثلاثة الى أصوات بوضياف و آيت أحمد و محند أولحاج، و بالتالي يضمن أغلبية مريحة داخل المكتب السياسي تسمح له بتوجيه الحزب و الدولة في أي إتجاه يريد

. كانت عملية إختيار أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني و هي اول خطوة في بناء المؤسسات الجديدة للدولة الجزائرية الحديثة ، عسيرة و شائكة و تبنت الدولة نظام الحزب الواحد والإشتراكية إختيارا تاكتيكيا قابلا للتغيير أو التعديل في أي وقت ، حيث لم تكن أمامها خيارات أخرى سهلة و ممكنة ، بإعتبار الجزائر كانت في ذلك الوقت أقرب الى دول المعسكر الإشتراكي ، و لا يتصور أن تنتهج البلاد في تلك الظروف القاسية سياسة ليبرالية راسمالية .. كانت عملية إنتخاب المكتب السياسي للحزب أخر إمتحان للنخبة السياسية و العسكرية و آخر مسمار دق في نعش مؤسسات الثورة الجزائرية حيث لم يتمكن الطرفان من حسم الصراع ، و لم يخرجا بأية نتيجة تذكر، و الذي يبدو لي من خلال إعادة قراءة تلك الأحداث أن هدف مجموعة كريم بلقاسم كان واضحا منذ البداية و هو إفشال مساعي مجمـــوعة بن بلة باي شكل من الأشكال و الحيلولة دون وصولها الى حل وسط مهما

كان حجم التنازلات المقدمة للطرف الآخر ، بدليل أن إجتماع الإخوة الثوار إنفض دو تحقيق حد أدنى من الإتفاق حول الخطوط العامة للدولة، حيث لم تصدر اية قرارات ذات قيمة إستراتيجية ولم يتمكن المجتمعون من الإتفاق على قائمة موحدة لأعضاء المكتب السياسي، و لم يتم تمديد مهمة الحكومة المؤقتة، و خرج الجميع من المؤتمر يبحث كل طرف منهم عن حلول أخرى و عن تحالفات جديدة تعيد موازين القوى و ترجح الكفة لصالحه،رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة الذي تعتبر ولايته منتهية آليا بحكم عدم الإتفاق على تمديد مهمتها أو تجديد الثقة فيها، كانت عينيه مركزة على إتفاقية إيفيان التي كانت بالنسبة إليه مخرجا سلميا معقولا و مقبولا يشكل حدا أدنى وحلا مثاليا هو بشكل او بآخر و مهما كانت سلبياته جواز عبور للنخبة السياسية و العسكرية يسمح بدخولها المشرف الى البلاد،وإستلام السلطة، حيث غادر طرابلس الليبية نحو تونس المقر الثاني للبعثة الجزائرية، اما احمد بن بلة فقد وجد ضالته في هيئة الأركان التي وفرت له دعما سياسيا و غطاء عسكريا مكنه فيما بعد من الدخول الى البلاد دخول الفاتحين الكبار .

النتيجة الوحيدة التي تمخضت عن آخر إجتماع للنخبة السياسية و العسكرية في طرابلس لتحديد الخطوط العريضة للدولة هي إنقسام النخبة السياسية الى مجموعتين متصارعتين، إنقسام مرير لعبت فيه الخلافات الشخصية دورا رئيسيا، و لم تكن الخلافات الإيديولوجية واردة بشكل كبير بحكم تشبع جميع الفرقاء بالفكر الإشتراكي الذي كان نجمه لامعا في ذلك الوقت، و بحكم علاقة النخب السياسية و العسكرية الجيدة بدول المعسكر الإشتراكي، بالإضافة الى أن الأنظمة العربية التي إحتضنت الوفد الخارجي سواء في القاهرة أو تونس كانت أنظمة إشتراكية يسارية علمانية، إنقسام كرسته مواقف غير محسوبة العواقب و غير مدروسة و متسرعة من طرف جناح العقيد كريم بلقاسم، فكانت النقطة التي أفاضت الكأس و عجلت بتحويل الصراع السياسي الى صدام عسكري إستعملت فيه القوة هو إصرار جناح من حكومة مؤقتة فاقدة للشرعية بحكم الواقع و بحكم إتفاقيات إيفيان، و لم تتحصل على تجديد الثقة فيها من طرف أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة في آخر إجتماع له بطرابلس ، و كان من مظاهر إنقسام النخبة السياسية والعسكرية ظهور مجموعتين سياسيتين هما

. جماعة تلمسان، و هي نفس المجموعة التي كانت تسمى بجماعة وجد ة و هي خليط غير متجانس سياسيا و فكريا ، ضباط فرنسا ، فرنكوفون . أحمد قايد ، الشريف بلقاسم ، أحمد مدغري ، عبد العزيز بوتفليقة ، يقودهم ضابط عسكري من الجيل الثاني بخلفية أزهرية يدعى هواري بومدين عرف بالذكاء و الدهاء و الهدوء .

. مجموعة تيزي وزو بقيادة العقيد كريم بلقاسم و عضوية محمد بوضياف .

و تحول الصراع الشخصي بين العقيدين هواري بومدين و كريم بلقاسم الى صراع سياسي أخذ عنوانا كبيرا و براقا هو الشرعية و انقسمت الولايات التاريخية بدورها الى مجموعتين ، الأولى تعتبر أن الحكومة المؤقتة تمثل الشرعية الثورية و السياسية و هي وحدها المخولة بإستلام السلطة و تأسيس الدولة ، و تتكون من الولايات الثانية ، الثالثة، الرابعة ، و فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، و قد ساعدت هذه الولايات على دخول رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة الى الجزائر في يوم ٣ . جويلية . ١٩٦٢ حيث إستقبل إستقبال الأبطال من طرف الشعب الجزائري ، في حين وقفت بقية الولايات في صف قيادة الأركان فيما واصلت مجمـوعة كريم - بوضياف محاولاتها اليائسة لتفجير كل مبادرة لجمع الشمـل و توحيـد

الرؤى ، و تجميع القادة الثوريين في تنظيم سياسي كبير لقيادة مرحلة الجهاد الأكبر، جهاد بناء الدولة الجديدة فأعطت لهما فرصة أخيرة للتوبة و العودة الى الطريق الصحيح ، حيث جاءت قائمة المكتب السياسي التي أعلنها أحمد بن بلة متكونة من سبعة أسماء هي أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد محمد خيضر، رابح بيطاط ، محمدي السعيد، الحاج بن علة، وواضح جدا من إعادة نفس الأسماء السابقة أن مجموعة بن بلة كانت تعمل بكل وسعها لإحتواء محمد بوضياف و حسين آيت أحمد و عزلهما عن تأثيرا العقيد كريم بلقاسم ، الذي سيجد نفسها هو الآخر معزولا عن رفاقه من مجموعة الستة التي ستصبح مهيكلة في المكتب السياسي للحزب ، و قبل ذلك كان أحمد بن بلة قد أمر جيش الحدود بضرب حصار حول ولاية قسنطينة مقر الولاية التاريخية الثانية لتأديبها على موقفها المعادي لجماعة تلمسان ، و تحييدها حتى تسمح لجيش الحدود بدخول آمن و مشرف الى العاصمة ، وأعلن أن المكتب السياسي لجبهة التحرير هو أعلى هيئة سياسية للدولة و هو الذي سيتولى صلاحيات المجلس الوطني للثورة .

هذه الخطوة الحاسمة من بن بلة قابلتها خطوة أخرى من جماعة تيزي وزو لتصعيد الموقف أكثر و جر البلاد نحو حرب أهلية ، حيث أعلن كل من محمد بوضياف و العقيد كريم بلقاسم من تيزي وزو عن معارضتهما لمشروع المكتب السياسي شكلا و مضمونا ، و أعلنا عن تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة تتولى مهمة تحضير المؤتمر و الإشراف على إنتخاب المجلس التأسيسي ، فعادت الأزمة الى المربع الأول و نقطة الصفر و كأن شيئا لم يكن ، و في تلك الأثناء حاولت بعض الإرادات الخيرة أن تسعى للم شمل الإخوة الفرقاء و أقنعت بوضياف بالتراجع عن إستقالته من المكتب السياسي، و إعطاء فرصة للزعيم أحمد بن بلة لتسيير البلاد و تجسيد مشروع الدولة الجزائرية الحديثة الذي لا يختلف كثيرا في محاوره و أهدافه الكبرى عن رؤية مختلف النخب السياسية سوى في بعض الشكليات و الأمور الثانوية ، بحكم تقارب خلفياتهم السياسية و مرجعيتهم الفكرية التي لم تبتعد كثيرا أو قليلا عن الفكر الإشتراكي

ـ إنتصار السياسي و العسكري

شكل تراجع محمد بوضياف عن إستقالته من المكتب السياسي و قبوله العمل تحت مظلة الزعيم أحمد بن بلة نقطة تحول كبرى في مسار الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر في صائفة ٦٢ و هي في طبيعتها و في جوهرها أزمة شخصية مفتعلة نتجت عن سباق محموم و تنافس شرس بين شخصيتين عسكريتين تحملان مشروعين متناقضين ، و إستراتيجيتين مختلفتين ، هما العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان للجيش الذي ينحدر من مدينة قالمة بشرق البلاد، و العقيد كريم بلقاسم قائد الولاية الثالثة من منطقة القبائل الكبرى ، و عند تحليل خلفياتهما السياسية و مرجعيتهما الفكرية و الخطط الإستراتيجية التي إعتمدها كل منهما لتحقيق هدفه في فرض مشروعه السياسي و رؤيته للدولة الجزائرية الحديثة نجد أن الرجلين ظلا يتصارعان في صمت كبير و سباق محموم مباشرة بعد مؤتمر الصومام ، الذي فضح بشكل علني محاولات جماعة تيزي وزو الإستيلاء على الثورة و توجيهها بعد تحريفها و قطع صلتها بمبادئها و أهدافها التي جاءت في بيان أول نوفمبر، منذ ذلك التاريخ ظهر جناح ثوري وطني متمسك بإعتدال واضح بالإنتماء الحضاري العربي الإسلامي يقابله إتجاه سياسي آخر حاولت عبثا جماعة تيزي وزو تكريسه و تسويقه منذ مؤتمر الصومام ، لكنها باءت بالفشل الذريع ، و قد يخطىء من يعتقد أن جماعة تيزي وزو هي وليدة أزمة

صائفة ٦٢ التي تجلت في نزاع حاد بين حكومة مؤقتة منتهية الصلاحيات و فاقدة لأبسط الإمكانيات، و هيئة اركان تعتقد أنها هيئة عسكرية معنية أكثر من غيرها بالمحافظة على الوطن و الوقوف في وجه الأطماع الشخصية و الطموحات الفردية ، فجماعة تيزي وزو هي إمتداد طبيعي لجماعة الصومام التي حاولت السيطرة على الثورة عسكريا ، و قيادة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، و تحضير الأرضية لصالحها بعد رحيل الإستعمار، لكن تفطن هيئة الأركان ثم مجموعة تلمسان فيما بعد حال دون وصولها الى تحقيق الأهداف التي رسمتها منذ مؤتمر الصومام المشؤوم ، و بالرغم من محاولة جماعة كريم بلقاسم و الولايات التاريخية الموالية لها التمسك الى آخر لحظة بموقفها بالوقوف وراء شرعية ناقصة لحكومة مؤقتة أصلا و منتهية الصلاحيات ، حاولت أن تسبق الأحداث و عجلت بدخول رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة يوم ٣ . جويلية ـ ١٩٦٢ فالرصاص كان هو الكلمة الأخيرة و الفاصلة في نزاع مفتعل و صراع مرير حول السلطة و لما تكلم الرصاص سكت الجميع ، بعد دخول جيش الحدود و جماعة تلمسان الى الجزائر العاصمة و إستقبل الزعيم أحمد بن بلة إستقبال الأبطال، معلنا عن نهاية مسلسل الصراع حول السلطة ، و أن المكتب السياسي للحزب سيتولى إعداد قائمة المترشحين لإنتخابات المجلس التأسيسي كأول لبنة في جدار الدولة الجزائرية الحديثة ، ينتخب بدوره حكومة جديدة تتولى تسيير شؤون الدولة ، وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ جرت أول إنتخابات في الجزائر المستقلة لإختيار أعضاء المجلس التأسيسي ، الذي تراسه فرحات عباس، و في٢٩ . سبتمبر . ١٩٦٢ تشكلت أول حكومة جزائرية بعد إسترجاع السيادة الوطنية برئاسة احمد بن بلة ، عادت فيها حقيبة الدفاع الى العقيد هواري بومدين و قبل أن نغلق ملف أزمة صائفة ٦٢ من الضروري أن نعيد إستعراض و تحليل مواقف بعض الأطراف التي كانت تبدو بعيدة عن خط النار سواء في الداخل أو الخارج

ـ الباءات الثلاث: العقداء عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم

أكثر ما يثير الإستغراب في هذا الموضوع هو موقف العقيد عبد الحفيظ بوصوف قائد جهاز المخابرات وزميله لخضر بن طوبال قائد الولاية الثانية الشمال القسنطيني وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة من الأزمة و إصطفافهما بصورة آلية ضمن جناح الحكومة المؤقتة ، فإذا كانت الطموحات السياسية المبكرة للعقيد كريم بلقاسم في الزعامة و حكم البلاد و هو حق مشروع يمكن تحصيله بتوافق الفاعلين في الميدان، أو من خلال الصندوق أو الأطر النظامية ، ، و ليس باية وسيلة اخرى ، قد املت عليه موقفه من هيئة الأركان التي كان التيار لا يمر إطلاقا مع قائدها العقيد هواري بومدين الذي ربما كان يحمل نفس الطموحات المبكرة في زعامة البلاد ، او على الأقل تمرير مشروعه و رؤيته بواسطة واجهة مدنية و قد ظهر التنافس بينهما مباشرة بعد مؤتمر الصومام المشؤوم ، فإن موقف عبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال بإعتبار الأول كان يمسك بكل خيوط اللعبة و يملك شبكة كبيرة من العلاقات بالداخل و الخارج تسمح له بتحديد إتجاهات الأحداث و التأثير في موازين القوة و يعرف ما يملك كل طرف أو جناح من إمكانيات عسكرية و مالية و علاقات إستراتيجية بالداخل و بالخارج ، و الثاني بحكم إشرافه على حقيبة الداخلية في الحكومة المؤقتة و إشرافه على الولاية الثانية الحدودية مع الولاية الأولى و الحدود التونسية حيث تتمركز القاعدة الشرقية بأسلحتها الضخمة و المتطورة و بجنودها و ضباطها المدربين تدريبا عسكريا حديثا ، ووجودهم في حالة تشبه الإحتياط و التأهب الدائم يؤهلهم لحسم الموقف لصالحهم في أي وقت ،و الغريب في الأمر أن هذا الوضع لم يؤثر في سيروة الثورة التحريرية

ـ الإرث المـــــر

ورثت حكومة أحمد بن بلة إرثا مرا كان نتيجة منطقية لإستدمار غاشم دمر البلاد و العباد طيلة قرن و ثلث ، وخلف وراءه تداعيات و مشاكل و أزمات شملت كل الميادين ، إرتفاع نسبة الأمية ، البطالة ، نقص فادح في الإطارات المتوسطة و العليا ، و بصفة عامة حالة إنتقالية سلسة و سلمية من دولة و شعب كان تحت الإحتلال ، الى دولة مستقلة تسير شؤونها بنفسها ، و من سوء حظ الرئيس او نتيجة لبعض مواقفه المبدئية المتفق عليها مع جماعة الظل حول طبيعة النظام ظهرت في السنة الأولى للإستقلال بوادر إنشقاقات في صفوف النظام تحولت الى تمرد و عصيان فمن جهه لم يعترف محمد بوضياف ، و كريم بلقاسم بالنظام الجديد و أختاروا المعارضة و من جهة أخرى إنسحب بوصوف و بن طوبال ، من الواجهة في صمت رهيب ، و هما اللذان كانا يمسكان بمفاتيح الثورة و يشكلان تحالفا طبيعيا و مركز قوة و مجموعة تفكير و إقتراح و ضغط ، وعلبة سوداء ومخزن أسرار الثورة و خيوطها ، يصعب على أي كان إختراقها، و بداية الصراع كانت مع تحفظ هيئة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين حول بعض بنود إتفاقية إيفيان، لكنه مجرد تحفظ لم يرق الى مرتبة المعارضة الصريحة ، فالعقيد شعباني حاول الإنشقاق بعساكره عن الجيش الوطني الشعبي في الصحراء ، و حسين آيت أحمد قام بحركة عصيان و صعد الى جبال جرجرة مع مجموعة من أتباعه ، أما بوضياف فظل يراقب الوضع عن قرب حتى تفاجأ برجال بن بلة يخططفونه في عز النهار و يحملونه الى مكان مجهول في سيارة مدنية بيضاء اللون ، و هذا التمرد الذي تزامن مع إنسحاب الباءات الثلاث من المشهد السياسي مباشرة بعد نجاح العقيد هواري بومدين في الدخول الى العاصمة و بسط نفوذه على الجيش والأرض ، هو نتيجة حتمية للصراع المحموم حول السلطة ، و نتيجة لتراكمات و خلافات لم يفصل فيها أثناء الثورة و ظلت حبيسة الرفوف والأذهان، و نتيجة منطقية لسياسة الهروب الى الأمام و الإنفراد بالحكم و تجاوزا خطيرا لمبدأ تقاسم السلطة بين جميع الحساسيات التي ذابت في الثورة و ساهمت فيها و تنازلت عن قناعاتها و أجلت الحسم فيها الى غاية الإستقلال ، و أخيرا نتيجة حتمية لتراجع النخبة السياسية و العسكرية التي إستلمت الحكم بعد الإستقلال عن أهم أهداف الثورة و هو تأسيس جمهورية ديمقراطية إجتماعية في إطار المبادىء الإسلامية ، و هو مبدأ يستجيب لكل الوان الطيف و الحساسيات و الإتجاهات التي شاركت في صناعة الإستقلال، و بنظرة بسيطة في المكونات السياسية و الأيديولوجية لثورة نوفمبر نجد أن كل تيارات المجتمع الجزائري كانت ممثلة فيها و بنسب متفاوتة ، و أن الشعب الجزائري بجميع أطيافه ساهم في هذه الثورة بالغالي و النفيس و من حق الجميع أن يجنوا ثمار الثورة و بتحليل بسيط لأدبيات أول نوفمبر وأهدافه الرئيسية نجده يعبر عن كل مكونات المجتمع الجزائري فالجمهورية الديمقراطية هو توجه نحو تسليم السلطة للشعب يختار من يحكمه عبر الصندوق ، و رفض مسبق للنظام الملكي الوراثي بأي شكل ، و في جميع الحالات لا توجد ديمقراطية حقيقية من دون تعددية سياسية و تداول سلمي على السلطة عبر الإنتخابات الحرة و النزيهة ، كما حدد الشعار السقف النهائي لنظام الحكم و خلفيته الفكرية و الروحية و هي المرجعية الإسلامية و هو نظام توافقي يمزج بين المبادئ الإسلامية في الحكم و آخر ما توصل إليه الفكر البشري من نظريات سياسية و تطبيقاتها العملية ، تعدد الأحزاب ، الإنتخابات و هكذا دخل نظام أحمد بن بلة في صراعات مع رفقاء الأمس و فتح على نفسه عدة جبهات في نفس الوقت و في ظرف بالغ التعقيد و تبين أن النخبة السياسية و العسكرية الحاكمة رغم تنازلاتها السخية لم تنجح في إحتـواء المعـارضة .

ـ إتفاقية إيفيان بين القبول و الرفض

في تقديرنا أن أهم إيجابيات إتفاقية إيفيان هو إعتراف الإدارة الإستعمارية المتأخر كثيرا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، والذي جاء بعدما عجزت فرنسا عن تحمل ضربات جيش التحرير، و ضغوطات الرأي العام الفرنسي المعبر عنه في إستفتاء ١٩٦١، و ضغوطات المجتمع الدولي، و بإستثناء هذا الإنجاز الكبير فإن معظم بنود الإتفاقية كانت تصب في خدمة المستعمر الفرنس في مختلف المجالات العسكرية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية، فقد نصت صراحة على حماية المصالح الفرنسية في الجزائر، و بالغت في الإهتمام بفئة الفرنسين الذين قرروا البقاء في الجزائر و منحتهم إمتيازات سياسية و أدوار تنفيذية في مختلف المجالس المحلية ، و في الجانب العسكري أقرت فرنسا لنفسها إمتيازات غير طبيعية تتعلق بإستمرا إحتلال عدة أجزاء من الأرض الجزائرية، و حق إستغلال الأرض و الجو و البحر عسكريا لمدة ١٥ سنة ، و أعطت مكانة هامة للغة الفرنسية في المشهد الجزائري العام ، و من خلال قراءة متأنية لبنود إتفاقية إيفيان، نصل الى قناعة راسخة بأن المفاوض الفرنسي الذي إضطرته ظروفا محلية و إقليمية و دولية سياسية للجلوس في طاولة للمفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ، لم يكن حتى تلك اللحظة مقتنعا من الباطن بحق الجزائر في تقرير مصيرها ، و الإنفصال عن فرنسا و إدارة شؤونها بكل حرية و سيادة ، و إنما كان همه الأول و الأخير هو التخلص من عبء الإحتلال، و منح شبه إستقلال ذاتي يبقي على جميع المصالح العسكرية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية لفرنسا و الفرنسيين الى مدة غير محدودة ، لكن مع الذكاء المفرط الذي تحلى به المفاوض الفرنسي ، لا توجد في نصوص الإتفاقية ما يمنع الطرف الجزائري من تعليقها أو تجميدها أو إلغائها في أي وقت من الأوقات و هو ما حصل بالفعل

ـ قراءة في أوراق مؤتمر طرابلس

جاء إنعقاد مؤتمر طرابلس في فترة حرجة و حساسة من تاريخ الجزائر الحديث ، و مرحلة فاصلة بين وقف إطلاق النار و إستفتاء تقرير المصير، هو أول مؤتمر تعقده جبهة التحرير الوطني و هي في موقف قوي ، تحولت فيه من منظور الخطاب الإستعماري من منظمة إرهابية الى تنظيم سياسي وممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري ، بنص إتفاقيات إيفيان،و في تقديرنا أن مؤتمر طرابلس الذي إنعقد أواخر شهر ماي و بداية جوان ٦٢ لتحضير الأرضية الأساسية للجزائر الحديثة و رسم خارطة الطريق نحو المستقبل ، و بغض النظر عن الخلافات الحادة التي وقعت إثناء المؤتمر بين النخب السياسية و العسكرية و التي يمكن تصنيفها في إطار الإختلافات الطبيعية في وجهات النظر و في المواقف ، و إن كان تجاهل طبيعة النظام و مرجعيته كما حددها بيان أول نوفمبر من طرف النخب السياسية بعد مؤتمر الصومام ، و تأجيل الحسم في تلك الإشكالية بعد إسترجاع السيادة الوطنية و هو الأمر الذي أدى الى ظهور إشكالية أخرى عميقة و مؤثرة و هي مشكلة الهوية الجزائرية التي لم يتم تحديدها بدقة رغم وضوحها، في مؤتمر طرابلس كان الصراع على أشده بين ثلاث مجموعات سياسية متنافسة في أجواء ديمقراطية فرضها عاملي توازن القوى بين الأطراف الثلاث، و ضغط المواعيد السياسية التحضير لإستفتاء تقرير المصير و تسيير المرحلة الإنتقالية ، و كملاحظة عامة قبل تحليل أوراق العمل المقدمة و المحاور الكبرى لميثاق طرابلس نشير الى أن أول قرار صامت لقي إجماع المؤتمرين هو الإلتفاف حول بيان أول نوفمبر نصا و روحا و تجاهل طبيعة النظام و مرجعيته ، و إستبداله بنظام سياسي يعتمد سياسة الحزب الواحد و الإشتراكية كخيار إقتصادي ، و قد قدمت مجموعة العقيد هـــواري

بومدين ممثلة لهيئة الأركان، المتحالفة مع المجاهد أحمد بن بلة مشروع برنامج وضع خطوطه العريضة أحمد بن بلة و العقيد هواري بومدين ، كما قدمت مجموعة عبد الحفيظ بوصوف التي كانت في النزع الأخير مشروعها ، و حاولت أن تحافظ على وجودها الظاهري بإعتبارها نواة صلبة للثورة قبل صعود نجم العقيد هواري بومدين و سيطرته الكاملة على الجيش و مختلف أسلاك الأمن ، بالإضافة الى ورقة عمل قدمتها فدرالية فرنسا التي كانت تمثل بقايا الشيوعيين برئاسة على هارون ، لكن في النهاية تمكنت مجموعة العقيد هواري بومدين من فرض سيطرتها على مجريات المؤتمر و توجيه النقاش لصالح أطروحاتها، و تحييد المجموعتين الأخرتين

ـ من بيان أول نوفمبر الى برنامج طرابلس

برنامج طرابلس جاء في ظروف سياسية عصيبة تميزت بالصراع حول السلطة بين عدة مجموعات، و إختلاف الرؤى و المواقف بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان التي تحفظت على عدة بنود من إتفاقية إيفيان رأتها مجحفة في حق الشعب الجزائري ، كما إعتبرت الإتفاقية في عمومها قد أقرت بإمتيازات خيالية لصالح فرنسا ، تجعل من إسترجاع السيادة مجرد إستقلال ذاتي و شكلي، يبقي المستعمر السابق مهيمنا بطريقة غير مباشرة على مقدرات البلاد و خيراتها و يرهن سيادتها ، و قد جرت أشغال المؤتمر في جو مشحون من الخلافات و الصراعات بين مختلف الأقطاب و النخب، لدرجة لم يتمكن المؤتمرون من إتمام جدول الأعمال و عقد جلسة الإختتام حتى قيل أن مؤتمر طرابلس هو الوحيد في العالم الذي لم تختتم أشغاله الى اليوم ، و في التحليل النهائي لمحاور برنامج طرابلس يمكن الخروج بالنتائج التالية

تبنى مؤتمر طرابلس مشروع الحزب الواحد و الإشتراكية و هو نظام سياسي قد يعتبر مناسبا لمرحلة و ظروف ما بعد الإستقلال ، نظام إقتصادي و إجتماعي أكثر عدالة و أكثر إنسانية و سخاء .. و عندما نتوقف عند المحطة الأولى من محطات ميثاق طرابلس المتعلقة بالجانب السياسي نجد أن مجموعة العقيد هواري بومدين نجحت في تمرير مشروعها السياسي بصعوبة كبيرة وسط منافسة شرسة من طرف مجموعتي بوصوف و علي هارون ، لكن أول ملاحظة تستوقفنا لدى قراءة برنامج طرابلس هي انه تجاهل طبيعة النظام و مرجعيته كما حددها بيان أول نوفمبر خاصة في الجانب المتعلق بالإطار العام للدولة و هي المبادىء الإسلامية، و من دوم شك هنالك أسباب نفسية و عوامل سياسية عديدة ، مرتبطة بالظروف المحلية و الإقليمية و الدولية ، حالت دون تمسك النخب السياسية ببيان أول نوفمبر كمرجع أساسي و رئيسي وضع الإطار العام للدولة و حدد طبيعة النظام و مرجعيته بطريقة ذكية و مدروسة، راعت مختلف التوازنات السياسية السائدة و المحتملة ، و حتى بعض النصوص التي زكاها مؤتمر الصومام بغض النظر عن نتائجه السلبية و تداعياته الخطيرة على الثورة لم تهمل هذا الجانب و أكدت عليه في القانون الأساسي لجبهة التحرير المصادق عليه في نفس المؤتمر، الفصل الأول في باب المبادىء العامة المادية الثانية إن هدف جبهة التحرير هو بناء جمهورية حرة ديمقراطية و إجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادىء الإسلامية

. لم تتوفر للنخبة السياسية بعد إسترجاع السيادة سلطة القرار السياسي السيد البعيد عن المؤثرات الخارجية الإقليمية و الدولية مصر ، تونس ، دول المنظومة الإشتراكية

. تأثر بعض النخب السياسية التي كانت تقيم بالقاهرة أو تتردد عليها بإستمرا أحمد بن بلة

آيت أحمد، محساس ، بالفكر الإشتراكي الذي تبناه نظام عبد الناصر و إعتبره حلا سحريا و مثاليا لمشكلات العرب و المسلمين

. ضغط النظامين المصري و التونسي اللذين إحتضنا الثورة و كانت كل من القاهرة و تونس بمثابة قاعدتين خلفيتين للثورة ، وليس من مصلحة النظامين المصري و التونسي العلمانيين صعود نخبة سياسية الى الحكم في الجزائر لا تقاسمهم نفس الأفكار و الإتجاه

. حاجة الدولة الجزائرية الفتية الى مساعدات تقنية حديثة غير متوفرة سوى لدى الدول الإشتراكية الكبرى التي قطعت أشواطا كبيرة في العلوم والتكنولوجيات الحديثة و تمكنت من الوصول الى نتائج مبهرة إقتصاديا و إجتماعيا

. إستشهاد معظم الشخصيات العسكرية التي كانت محسوبة على الإتجاه الإسلامي ، و التي ساهمت في تثبيت البعد الإسلامي للثورة كمنطلق و كهدف من خلال بيان أول نوفمبر مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي ،عميروش و غيرهم و حاولت أن تجعل من جبهة التحرير الأصيلة حركة إسلامية ثورية عظيمة ، نجحت في توظيف البعد الإسلامي في حربها ضد المستعمر الكافر ، فكان البعد الإسلامي واضحا في كل مكوناتها نصا و روحا و ممارسة ، وكانت الحرب جهادا بين المسلمين و الكفار، ووقود الحرب من الطرف الجزائري مجاهدون و ضحاياه شهداء ، و كانت الشريعة الإسلامية هي القانون السائد بين الأهالي ، و تذكر المصادر أن الشهيد عميروش و هو من منطقة القبائل ، و أحد تلامذة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان حريصا جدا على تأدية الشعائر الإسلامية في كل الأحوال ، كما كانت له علاقة حميمية مع شيوخ الزوايا و الأئمة و العلماء ، و قام بإنشاء محاكم شرعية إسلامية موازية يشرف عليها أئمة و علماء ، للفصل في النزاعات اليومية التي تحدث بين المواطنين في المدن و القرى و المداشر ، حتى لا يخضع الجزائري المسلم الى القانون الفرنسي اللائكي الوضعي ،و هناك عدة أسباب واهية يقدمها أنصار تأجيل إعتماد شكل النظام الذي حدده بيان أول نوفمبر مباشرة بعد إستعادة السيادة الوطنية ، لكن الحقيقة غير ذلك

. إن بيان أول نوفمبر يتحدث صراحة عن نظام سياسي واضح المعالم و السمات يجمع بين الأصالة و الحداثة و هو نظام جمهوري ديمقراطي إجتماعي إسلامي، و يبشر بجمهورية إجتماعية تعتبر الشريعة الإسلامية إطارا عاما للحكم و التشريع، وهو يعني من جهة أخرى نظام تعددي يحترم الإختلافات السياسية المشروعة و يحتويها ضمن منظومة سياسية راقية ، و يحترم أبسط مبادىء حقوق الإنسان و هي على الأقل الحق في الإختلاف السياسي أو الثقافي و الحق في إبداء الرأي والتعبير عن الموقف السياسي أو الثقافي بكل حرية و ديمقراطية، لكن في تقديرنا هناك عوامل أخرى و ضغوطات سياسية مباشرة أو غير مباشرة ، ادت الى تأجيل عرض أو مناقشة موضوع طبيعة النظام و مرجعيته كما وردت في بيان أول نوفمبر و أهم هذه العوامل و الضغوطات هي

. تخوف النخبة السياسية من تبني نظام إسلامي في تلك الظروف التي كانت تفتقر فيها البلاد الى أبسط مقومات الدولة الحديثة من جيش قوي ، و أسلحة متطورة ، و إقتصاد منتج و إطارات عليا و متوسطة، مع الأخذ بعين الإعتبار موقف القوى المعادية المبدئي من أية محاولة للنهوض في العالم الإسلامي تحت راية القرآن و السنة، تمهد لعودة الخلافة الإسلامية

. تبني نظام ديمقراطي ليبرالي سيحرج النخبة السياسية أمام أصدقائها في الكتلة الشرقية التي كانت داعمة للثورة سياسيا و عسكريا و دبلوماسيا ، و لم يكن أمام النخبة السياسية خيار

آخر سوى الإرتماء في أحضان ما تسميه الخطاب الرسمي أنذاك ب الإمبريالية و الرأسمالية

لكن هناك عدة تفسيرات و تحليلات و قراءات لبيان أول نوفمبر الذي يعتبر مرجعا أساسيا للثورة تجعله رغم وضوح عباراته و صياغته اللغوية الجميلة المترجمة عن اللغة الفرنسية، تظفي عليه نوعا من الغموض و السحر الجميل.

١ . جاء بيان أول نوفمبر في صيغته النهائية كمحصلة لنقاشات طويلة بين النواة الصلبة للثورة المنبثقة عن مجموعة ال ٢٢ و التي تعكس مرجعيات و أطروحات و مواقف أجنحة سياسية مختلفة . ظلت تتصارع داخل حزب الشعب بشكل صامت الى غاية الأنفجار الذي ولد اللجنة الثورية للوحدة و العمل . و التي سميت فيما بعد جبهة التحرير الوطني . حيث نجد صدى لبقايا اليسار الذي يمثله كل من محمد بوضياف و آيت أحمد . فيما يتقاسم كل من مصطفى بن بولعيد و العربي بن مهيدي إتجاها إسلاميا وسطيا معتدلا

٢ . ان بيان أول نوفمبر وضع بعين الإعتبار التوازنات السياسية الراهنة و المحتملة بحيث حاول أن يجمع بين آخر ما توصلت اليه النظم الحديثة من تطور في الفكر السياسي تنظيرا و تطبيقا، و بين المرجعية الدينية للشعب الجزائري . و بعبارة أخرى فإن البيان قد وضع إطارا عاما واضحا للدولة . و إعتبره من الثوابت الأساسية التي لا يمكن تجاهلها مهما كانت طبيعة النظام السياسي

٣ . التأكيد على الطابع الجمهوري للدولة . يوحي بأن شباب أول نوفمبر كانوا على وعي عميق بكل ما يدور داخل الساحة السياسية الوطنية من أفكار و إتجاهات و أحاسيس، قد تجر بعض الشخصيات الكارزماتية لتبني نظاما آخر يحول البلد الى قطعة أرضية تتوارثها أجيال من نفس العائلة . و هو تعبير عن رفض مبدئي لفكرة النظام الملكي السافر أو المقنع أو أي نظام سياسي مشابه لا يسمح بالتداول على السلطة عبر الصناديق الشفافة و يختفي وراء ديمقراطية شعبية زائفة و إنتخابات مزورة

٣ . أن بيان أول نوفمبر وضع أمام النخبة السياسية عدة خيارات . و ضح حسابات دقيقة لكل الإحتمالات . و لم يتعرض بدقة للتفاصيل . و لكنه وضع أسسا و مبادىء عامة تستجيب لطبيعة المجتمع الجزائري . فالعديد من المحللين كالدكتور محي الدين عميمور يذهبون في تفسير مصطلح إجتماعية التي وردت في البيان . على أنها إشارة ضمنية الى الإشتراكية . بحجة أن البيان كتب باللغة الفرنسية لكن هناك أراء أخرى تذهب في إتجاه مغاير و مناقض لرأي الدكتور عميمور، و هي أن إضافة مصطلح الإجتماعية الى الديمقراطية هي محاولة لتهذيب الليبرالية و تغليفها بحزام إجتماعي . يبعدها عن الرأسمالية المتوحشة . و يعطي مساحة مقبولة في النظام لحماية الطبقات الإجتماعية التي لا تسمح لها ظروفها بمواكبة الريتم الليرالي السريع . و هو نظام يجمع بين الحماية الإجتماعية لبعض الفئات و بين تحرير المبادرة الفردية و تدعيمها

٤ . تأثر شباب أول نوفمبر بالأجواء السياسية العامة في البلاد بغض النظر عن ظروف الإحتلال، بحيث كانت تتمتع بهامش صغير من حرية الرأي و التعبير و حرية تشكيل الأحزاب و الجمعيات . و بالتالي فإن الإتجاه العام لبيان أول نوفمبر كان يميل نحو نظام سياسي تعددي يسمح بتداول السلطة و إستقلالية القضاء و حرية الرأي و التعبير

٥ . يتضح من صياغة بيان أول نوفمبر و ترتيب الكلمات أن شباب أول نوفمبر قد تعمدوا وضع النخبة السياسية التي سيكون لها شرف إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة . بعد إسترجـــاع

إسترجاع السيادة الوطنية أمام الأمر الواقع ، و قاموا برسم حدود نهائية و خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها مهما كانت طبيعة النظام من خلال عبارة في إطار المبادى الإسلامية ، و من الواضح جدا أن النخبة الإسلامية التي كانت تمثل جناحا مهما في الحركة الوطنية ، كانت واعية بشكل كبير بتوازنات القوى داخل الحركة الوطنية و إتجاهاتها العامة ، و لذلك أصرت على عدم تهميش الإسلام بعد إسترجاع السيادة الوطنية و يفهم من عبارة الإطار العام أن الإسلام هو المرجعية السياسية للنظام و أن الشريعة الإسلامية هي مصدر اساسي و رئيسي للتشريع ، لا تمنع من إقتباس أو إستراد نظم و قوانين جاهزة و تكييفها مع الواقع المحلي و إحتوائها في روح الشريعة

٦ . يبقى إحتمال وارد و هو إمكانية محاولة توظيف البعد الإسلامي في الثورة كمنطلق و كهدف ، لإقناع الشعب و كسب تأييده و تسويق مشروع الثورة محليا و عبر العالم الإسلامي ، يؤكد هذه الفرضية سرعة تنكر قادة الثورة للإطار الإسلامي للدولة و تجاهله بعد إسترجاع السيادة الوطنية في مؤتمر طرابلس و مؤتمر الجزائر، و السكوت المشبوه الذي ميز مواقف قامات ثورية كبيرة بوضياف ، يت أحمد، خيضر تجاه الإنحراف المبرمج عن أهداف و مبادىء أول نوفمبر و سكوتهم الرهيب عن خيانة رسالة الشهداء

و هكذا جاءت نتائج مؤتمر طرابلس الذي كان منظموه في سباق ضد الساعة ، لتحضير مشروع رؤية سياسية و برنامج تنموي شامل ، قد كرسوا قطيعة كبيرة مع أهم مبادىء و أسس ثورة نوفمبر المباركة ، بإعتماد نظام الحزب الواحد و الإشتراكية كخيار إقتصادي ، يعتقد كثيرا من المحللين أن هذا المشروع كان هو المخرج الوحيد من أزمة سياسية و أمنية بدأت تلوح في الأفق ، لأن الوطن كان في حاجة الى إستقرار سياسي و أمني يساعد على التنمية و الإستثمار و تحقيق أبسط حاجيات المواطن الجزائري ، و لم تكن الديمقراطية أو التعددية أو حرية الرأي و التعبير من أولويات الوطن أو المواطن ، و في الخلاصة يمكن القول أن مؤتمر طرابلس هو بشكل أو بآخر إنقلاب ثان على مرجعية أول نوفمبر بعد محاولة إختطاف الثورة و تحريفها في مؤتمر الصومام ، و أن محاوره الكبرى جاءت لإرضاء أطراف أقليمية و دولية ساهمت في دعم الثورة و كانت على إستعداد لتقديم مساعدات مالية و تكنولوجية ، و مرافقة الدولة الفتية حتى تنهض و تقف على رجليها ، و لم يكن الخيار الإشتراكي قناعة شخصية بالنسبة للنخبة السياسية التي سيطرت على مقاليد الحكم بدليل دخول النظام في أزمة خانقة بمجرد البدء في تأميم الأراضي الفلاحية.

ـ الحزب و الدولة و الجيش

. أعطى برنامج طرابلس مكانة كبيرة لحزب جبهة التحرير الوطني، بصفته حزبا واحدا قائدا و موجها للدولة و الشعب ، و رغم تأكيده على ضرورة تبني الحزب لإيديولوجية واضحة و منسجمة مع الواقع الوطني ، و ألح على ضرورة إعادة تنظيم و هيكلة الحزب و تجديد دمائه بطاقات شابة جديدة و إنفتاحه على مختلف الفئات و الشرائح الإجتماعية من خلال الإهتمام بالمنظمات الجماهيرية كالعمال و الفلاحين و الشباب و النساء ، بإعتبارها مشاتل حقيقة لتزويد الحزب بالمناضلين و الإطارات ، و تعمد البرنامج تكريس تداخل كثيف بين الحزب و الدولة حتى أصبحا كعملة واحدة ، و كان الهدف من ذلك واضحا بشكل جلي و هو تكوين حزب طلائعي يكون نسخة من الأحزاب الإشتراكية التي حكمت دول الكتلة الشرقية ، و بالنسبة للجيش فقد منح البرنامج مساحة كبيرة لأصحاب القبعات و رسم لهم دورا إضافي هو المساهمة بشكل فعال في مختلف مسارات و برامج التنمية المحلية ، بالإضافة ألى مهمته و

وظيفته التقايدية و قد تناولت محاور برنامج طرابلس في مجملها أهم القضايا السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، و رسمت خارطة طريق ووضعت حلولا إستعجالية و أهدافا قريبة و بعيدة المدى ، و تناولت المحاور الثلاثة الأولي تشريحا لحالة الجزائر الجريحة التي تعرضت لإستعمار إستيطاني طويلا أرغمته الحرب المقدسة على الرضوخ الى تحقيق مطلب تقرير المصير، و عرج على نتائج إتفاقيات إيفيان التي إعتبرها مكسبا محترما للشعب الجزائري مشيرا الى بعض النقائص التي تخللتها ، و ملمحا الى إمكانية إدخال بعض الرتوشات و التعديلات وحتى إصلاحات جوهرية عليها بما يخدم مصالح الشعب الجزائري ، و أما ما يستوقف الكاتب في برنامج طرابلس هو إستعماله للهجة شديدة و خطاب قاس عند تعرضه بالنقد و التحليل لمسيرة جبهة التحرير الوطني ، منذ إعلان الثورة الى غاية توقيعها لإتفاقية إيفيان مع الحكومة الفرنسية ، تمهيدا لوقف إطلاق النار و إجراء إستفتاء تقرير المصير و إعلان إسترجاع السيادة الوطنية ، و هو الهدف الرئيسي و الأهم الذي أعلن عنه بيان أول نوفمبر، في إنتظار تحقيق الهدف الرئسي الثاني و هو بطبيعة الحال إقامة جمهورية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة في إطار المبادىء الإسلامية ، و هي من دون شك مهمة شاقة و طويلة ، و تتطلب جهودا كثيرة و إمكانيات كبيرة و صبرا جميلا ، عند قراءة نص المحور الرابع تشعر أن كاتبه يتعامل مع حزب سياسي حاكم موجه و مشرف على دولة مستقلة بكافة مؤسساتها الدستورية ، حكومة و برلمان و إدارات تنفيذية ووسائل إعلام ثقيلة و خفيفة ، و ليس مع حركة طلائعية شبانية ، ولدت في ظروف سياسية و أمنية قاسية أملتها وصول مختلف نضالات الحركة الوطنية الى طريق مسدودة ، نتيجة للحواجز التي وضعها الإستعمار في طريقها ، حركة وطنية ثورية شبانية مسلحة إنطلقت بإمكانيات بسيطة و إيمان قوي و عزيمة كبيرة في تحقيق النصر بإذن الله ، حاولت ان تشتغل على عدة محاور داخلية و خارجية و تمكنت عبر جناحها المسلح جيش التحرير الوطني من مقارعة جيش إستعماري حديث و إرغامه على الإعتراف بها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري ، و خضعت لمفاوضات سرية و أخرى علنية توجت بوضع حد للإحتلال الفرنسي ، و كانت جبهة التحرير رغم قلة الإمكانيات و نقص الإطارات قد أدت دورا محترما في تجنيد و توعية الشعب ، فكانت مؤسساتها البسيطة المنتشرة في المدن و الأرياف تقوم بدور مهم كبديل عن السلطات الفرنسية خاصة في مجالي الإعلام القضاء و الشؤون الدينية ، فجبهة التحرير الوطني التي خرجت منتصرة بعد كفاح مسلح دام سبع سنوات و نصف و بحصيلة ثقيلة من الشهداء و المعطوبين و عائلاتهم ، كانت تحتاج الى فترة نقاهة وإستراحة محارب تسترجع فيه قوتها و تجدد طاقاتها ، كما كانت بحاجة الى تقديم أسمى عبارات الشكر و العرفان لهؤلاء الشبان الذين غامروا بأرواحهم و أموالهم و حياتهم في سبيل الله و في سبيل الوطن من أجل إخراج المستعمر الكافر من هذه الأرض الطيبة ، كانت بحاجة الى تثمين مهمتها و تزكية المكاسب التي حققتها عسكريا و سياسيا و دبلوماسيا ، رغم قلة العدة و العتاد، وواضح من دون شك بصمة التيار الشيوعي في أهم محاور برنامج طرابلس ، كما هو واضح أن ممثل التيار الشيوعي في لجنة صياغة مقترحات برنامج طرابلس الكاتب الشيوعي المتطرف مصطفى لشرف قد حاول إستغلال الفرصة لتصفية حساباته مع الجبهة بتضخيم بعض الهفوات و محاسبتها على أساس أنها تنظيم سياسي حاكم و موجه و مشرف على دولة مستقلة و ذات سيادة ، و ليس حركة سياسية مسلحة كانت تتويجا لنصف قرن من الكفاح السياسي من أجل تحقيق الحد الأدنى من المطالب و الحقوق المشروعة لكن دون جدوى ، و هو في تقديري موقف معبر عن أقلية كانت تنتظر حل جبهة التحر ير الوطني و إحالتها على المتحف مباشرة بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، و هي كلمة حق أريد بها باطل ، حتى و إن كان الموقف يتناغم مع نص و روح بيان أول نوفمبر الذي لمح إلى إمكانية إعتماد النظام التعـــددي

الديمقراطي بعد تحقيق الإستقلال ، و كان واضحا أن عدة أطراف قد إستغلت هذه المناسبة لتصفية حسابات متأخرة مع جبهة التحرير الوطني ، فوجهت إليها الكثير من النقد اللاذع و اللوم الشديد، و سعت الى محاسبتها على كل كبيرة و صغيرة ، دون أدنى إحترام أو مراعاة للظروف التي تأسست فيها و الحصار الشديد الذي كان مضروبا حولها من طرف الإستعمار و الحرب النفسية التي إستهدفت تشويه سمعتها و سمعة رموزها من طرف الآلة الإعلامية و الدبلوماسية الإستعمارية ، و دون الأخذ بعين الإعتبار أن مهمة جبهة التحرير الأساسية كانت منذ البداية هي قيادة ثورة مسلحة لطرد الإستعمار الفرنسي، و مع ذلك حاولت أن تقود تلك الحرب عبر عدة جبهات سياسية و دبلوماسية و نفسية ، و لم تكن قضية التكوين السياسي و الإيديولوجي مطروحة بقوة بالنظر الى طبيعة المرحلة و ظروف الحرب ، بالإضافة الى عدة عوامل موضوعية أخرى تتعلق بطبيعة الشريحة الإجتماعية التي إلتحقت بالثورة و هي مشكلة في معظمها من مواطنين أميين لا يفقهون شيئا في القضايا الفلسفية و الإيديولوجية و يعتبرون مرجعية أول نوفمبر هي المرجعية الأساسية للثورة ، و نلاحظ أن المحور المخصص لتقييم النشاط السياسي لجبهة التحرير منذ تأسيسها الى غاية توقيع إتفاقيات إيفيان ، يرى في تحقيق الإستقلال شيئا بسيطا ، كما يحاول أن يقفز على تلاحم الشعب مع مبادىء و قيم و مواقف جبهة التحرير الوطني بجرة قلم ، و يتوهم حصول فجوة بين الجبهة و إمتداداتها الطبيعية سببها غياب العامل الإيديولوجي ، و كأنه لا يعترف صراحة بإيديولوجية جبهة التحرير المستمدة من مبادىء أول نوفمبر ، و لو لم تكن للجبهة إيديولوجية او مرجعية سياسية صلبة واضحة المعالم و السمات لما تمكنت من تجنيد الشعب و إعلان ثورة و الإنتصار على عدو غاشم مدعم بجيش قوي ، ثم يمضي كاتب المحور الرابع في تعداد نقائص جبهة التحرير الوطني فيتهمها بتخفيف الحراسة و سماحها للإقطاعيين و البورجوازيين بإختراقها ، فعن اية إقطاعية و عن أية برجوزازية تتحدث يا أستاذ مصطفى و أنت خير من يعلم بأن قيادة جبهة التحرير كانت مشردة و مشتتة بين الجبال و الكهوف و المغارات قد لا تأكل الطعام إلا مرة أو مرتين في الأسبوع ، و نصف القيادة الأخر مسجل ضمن قوائم اللاجئين في تونس أو القاهرة و مشتت بين عدة دول عربية و أجنبية ، و القادة الخمس الكبار إخططفتهم فرنسا و حولتهم الى سجناء ، كما يثير قضية وهمية أخرى لا توجد سوى في ذهن الكاتب يسميها إنفصال القيادة عن الجماهير و يتخذ من موضوع هجرة القادة السياسين الى تونس و القاهرة و إقامة قواعد سياسية و عسكرية لدعم الثورة سياسيا و عسكريا ، مشكلة كبيرة أدت حسبه الى حدوث شرخ كبير في علاقة القيادة السياسية بالجماهير، و في ختام المحور يصل الكاتب الى الهدف الذي كان يمهد له في الفقرات السابقة و هو نسف إيديولوجية جبهة التحرير الأصيلة المستوحاة من بيان أول نوفمبر، و يوهم القارىء أن الجبهة ظلت تعاني من غياب إيديولوجية واضحة طيلة سبع سنوات و نصف من الكفاح المسلح، و في تناقض صريح مع نفسه يعود للحديث عن ضرورة وجود إيديولوجيا ناضجة و منسجمة مع الواقع الوطني و جماهير الشعب دون أن يشير الى طبيعة الأيديولوجية التي يقترحها و دون أن يذكر على الأقل مرجعية بيان أول نوفمبر التي تعبر صراحة عن الواقع الوطني و تطلعات الجماهير ، إذن ليس من نافلة القول أن كاتب المحور المتعلق بتقييم حصيلة جبهة التحرير الوطني قد تعمد تضخيم بعض النقائص و السلبيات للتقليل من قيمة الإنجازات و الجهود التي قدمتها الجبهة للوطن على مختلف الأصعدة و الجبهات ، رغم قلة الإمكانيات و ظروف الحرب ، سواء بالنسبة للداخل أو على الصعيد الخارجي ، و الهدف من ذلك هو محاولة تحطيم معنويات قيادة الجبهة و فرملة إندفاعها و كأن تحقيق إنتصار سياسي و عسكري على إستعمار إستيطاني غاشم شيء قليل لا يستحق الفخر ، و يبدو أن قادة الجبهة

الكبار و مناضليها قد فهموا الرسالة جيدا ، و لذلك لم يعارض منهم إلا قليل مشروع برنامج طرابلس فيما يتعلق بتجاهل مرجعية بيان أول نوفمبر، و تأجيل الحسم في موضوع إيديولوجية النظام و تعمد ترك فراغ في هذه المنطقة بالذات فتحت المجال واسعا لعدة تأويلات أثرت بشكل كبير على علاقة الشعب بالحزب و القيادة السياسية ، حيث ان مرجعية الحزب الحاكم و النظام بصفة عامة لم تكن بالوضوح المطلوب و ظلت غامضة منذ الإستقلال الى يومنا هذا ، حيث يتلون الحزب في كل مرة بلون مميز يتماشى مع عقيدة و إيديولوجية الرئيس و حاشيته ، فهو تارة يتموقع في أقصى اليسار فترة محمد الصالح يحياوي و تارة في الوسط فترة عبد الحميد مهري و في عز نشوة الربيع العربي. فترة عبد العزيز بلخادم - إقترب كثيرا من المرجعية الإسلامية و أصبح يزايد على تنظيمات إسلامية بإعتباره أول حركة سياسية جزائرية تتبنى المرجعية الإسلامية و تدعو الى بناء جمهورية ديمقراطية إجتماعية في إطار المبادىء الإسلامية ، و إنتهى في فترة ولد عباس إلى مجرد جهاز تابع لرئاسة الجمهورية

ـ المؤسسات الإنتقالية

المجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة هما من بين أهم المؤسسات التي إستحدثت بعد مؤتمر الصومام ، و لم تلق أية معارضة من الأطراف التي لم تحضر المؤتمر لأسباب إرادية أو أسباب قاهرة ، و من المعلوم تاريخيا أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي التي قادت المفاوضات مع الحكومة الفرنسية و توصلت بعد سلسلة من اللقاءات السرية و العلنية الى توقيع إتفاقية إيفيان التاريخية التي وضعت حدا لقرن و ربع من الإحتلال الفرنسي و سبع سنوات و نصف من الحرب ، لكن و من خلال قراءة متأنية لنص الإتفاقية لا نجد أية إشارة و لو عابرة للحكومة الجزائرية المؤقتة أو مجلس الثورة ، و كأن المفاوض الفرنسي حتى ذلك الوقت لم يعترف بشكل صريح بهاتين المؤسستين المنبثقتين عن مؤتمر الصومام و اللذين واصلا الكفاح ضد المستعمر الفرنسي بشقيه العسكري و السياسي و الدبلوماسي، و إنما تشير الإتفاقية بصراحة الى جبهة التحرير كممثل شرعي ووحيد للجزائريين كما تشير الى الجزائر كدولة و كيان مستقل ، ولم تذكر الحكومة المؤقتة سوى في الفقرة الأخيرة من نص الإتفاقية عندما تتحدث عن موضوع تشكيل الهيئة التنفيذية بحيث اعطت صلاحيات تشكيلها مناصفة بين الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية ، حيث تم تعيين عبد الرحمن فارس رئيسا و روجي روت نائبا له ، و ضمت القائمة ١٠ مندوبين يؤدون مهام وزارية مختلفة و مؤقته ، و بهذا الشكل أصبحت الهيئة التنفيذية التي إستقرت في مدينة بومرداس عبارة عن حكومة إنتقالية مصغرة مكلفة بتسيير الشؤون العامة ، و حفظ الأمن، و تنظيم إستفتاء تقرير المصير و إنتخاب أعضاء المجلس الوطني ، و غني عن البيان أن ظهور حكومة مؤقتة من أبرز مهامها إنتخاب مؤسسات شرعية جديدة ، مجلس وطني ، رئيس جمهورية، حكومة جديدة هو بالضرورة إعلان ضمني عن حل آلي للمجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة ، و بالتالي فإن توقيع إتفاقية إيفيان هو في نفس الوقت هو توقيع شهادة وفاة المجلس الوطني للثورة و الحكومة المنبثقة عنه، نعود لبرنامج طرابلس بإعباره البرنامج السياسي الشامل الذي إعتمدته البلاد من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٧٥ لنؤكد أنه تضمن عدة تناقضات في محاولة لإحتواء مختلف خلافات النخب السياسية التي حاولت هي الأخرى غداة الإستقلال إستعادة خلافاتها القديمة التي أخذت طابعا شخصيا تجلى في تنافس كبير حول السلطة ما لبث أن تحول الى صراع دموي، كما حاول إسقاط قناعات و قواعد تحليل ماركسية يسارية على مختلف مكونات الثـــورة و الصراع مع الإستدمـار.

ـ التيار الثالث

في تلك الظروف ظهر تيار ثالث لم يتمكن من التخلص من تاثير و ضغوطات العقيد كريم بلقاسم ، و إن حاول الظهور بمظهر المحايد أو المنشق عن مجموعة كريم بلقاسم ، حيث إجتمع مجاهدون من الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة و فدارلية فرنسا في منطقة زمورة و خرجوا بعدة إقتراحات

. تأسيس لجنة تنسيق تتولى إختيار المترشحين للمجلس التاسيسي

. تحضير ظروف مادية و معنوية لعقد المؤتمر الوطني لجبهة التحرير

. الإشراف على عملية إدماج عناصر جيش الحدود و توزيعهم على ولاياتهم الأصلية

. دعم جيش الداخل بالأسلحة و الذخيرة التي لا تزال في المخازن بالخارج

و واضح من هذه القرارات أنها محاولة إنقلابية لتفكيك غير مباشر لهيئة الأركان و عزلها عن قوتها الحقيقية ، ومن ثم تحييدها و إبعادها عن مصدر القرار، ثم إن هذه المحاولة لا تعدو أن تكون محاولة جديدة من العقيد كريم بلقاسم لقطع الطريق أمام هيئة الأركان التي كانت تصر على الدخول بعناصرها الى داخل الوطن و بسط الأمن.

ـ لقاء تونس

. كان لقاء تونس الذي جمع قيادات الثورة شوطا ثان من مبارة طرابلس الفاشلة ، و رغم إلحاح الحكومة المصرية على الإخوة الفرقاء على ضرورة التحلي بأعصاب باردة و تحقيق حد أدنى من التوافق، من أجل الدخول الى البلاد و إستلام السلطة من المستعمر الفرنسي في ظروف طبيعية و بمعنويات مرتفعة، لم يتوصل الإخوة الفرقاء في هذا اللقاء المطول الى أية نتيجة تذكر لصالح الوطن الذي غاب في تلك اللحظات المجنونة عن مجموعة كريم بلقاسم التي أصبحت تفكر فقط في مصالحها الشخصية ، و تخطط لكيفية السيطرة على السلطة و تحويل الجزائر الى شبه مملكة بربرية مرتبطة بفرنسا ، ثم تأزم الوضع أكثر فأكثر بعد وصول وفد عن لجنة التنسيق المنبثقة عن إجتماع ملوزة حيث قام بتفجير الإجتماع عندما أقترح فصل أعضاء هيئة الأركان من الحكومة في إطار خطة أعدها العقيد كريم بلقاسم لتصفية الأعضاء الموالين لهيئة الأركان ، حيث أعاد هذا الإقتراح خلافات الإخوة الفرقاء الى نقطة الصفر، و إختلفت حوله مواقف القادة التاريخيين للثورة.

. أحمد بن بلة ممثلا عن هيئة الأركان ، لم يعط للإقتراح أية أهمية و أعتبر وجوده كعدمه و غادر مقر الإجتماع بسرعة لتقديم تقرير مفصل الى مجموعة تلمسان ، و تحضير العمليات الجديدة بعد تطور الأوضاع بشكل مخيف.

. بوضياف و آيت أحمد رحبا بالإقتراح و دعماه بحماس كبير،

. محمد خيضر الذي كانت مواقفه حتى تلك اللحظة تبدو قريبة من الحكومة المؤقتة ، عارض بشدة إقتراح مجموعة ملوزة القريبة من العقيد كريم بلقاسم و أعلن تأييده بشكل علني لتحالف بومدين بن بلة

ـ السباق نحو العاصمة

نحن الان أمام وضعية سياسية و عسكرية خطيرة ، و لم يبق إلا يوم او يومين من إعلان نتيجة الإستفتاء على الإستقلال ، و الشعب الجزائري الذي عانى من الإستعمار الفرنسي طيلة قرن و ربع توجت بثورة مسلحة دامت سبع سنوات و نصف ذاق فيها كل ألوان القهر و الذل ، كان ينتظر تلك اللحظات التي يعلن فيها عن إسترجاع السيادة الوطنية بفارغ الصبر، و كان يتابع بمرارة صراع الإخوة الفرقاء ، التي كان يتجه نحو الحسم العسكري لامحـــالة و ابدى

تعاطفا كبيرا مع الزعيم أحمد بن بلة، الذي ساهم الإعلام المصري في تلميع صورته و تضخيم بطولاته أثناء الثورة ، و خاصة في الأيام الأخيرة من عمرالإستعمار، حيث تحول بن بلة و حتى قبل إنتصار مجموعته على مجموعة كريم بلقاسم و سيطرتها على الوضع و تنصيبه رئيسا للجمهورية ، الى أسطورة تجاوز صداها مدن و قرى و أرياف الجزائر الى الخارج ، والشعوب العربية لا تعرف للثورة الجزائرية زعيما آخر غير أحمد بن بلة ، وتبقى طبيعة هذه الأسطورة بين الحقيقة و الخيال مسألة قابلة للنقاش ، و هكذا حاولت قيادة الحكومة المؤقتة إستباق الأحداث و الدخول الى الجزائر لمباغتة الخصم و إرباكه في اليوم الثالث من شهر جويلية تاريخ إعلان نتيجة الإستفتاء على تقرير المصير ، حكومة بمواصفات رديئة جدا، مقطوعة الجناحين ، لم تتمكن من إحتواء جناحها العسكري او تغييره ، و أهملت التنظيم السياسي الذي قاد البلاد الى تحقيق أهم الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر ، حكومة فاقدة للشرعية بحكم إتفاقية إيفيان، التي قررت تشكيل ما سمي بالهيئة التنفيذية كمؤسسة بديلة عن مؤسسات ما قبل إتفاقية إيفيان ، و فاقدة لثقة المجلس الوطني الذي لم يجدد ثقته فيها بحد أدنى من الإجماع و التوافق، حكومة كانت مجرد واجه مدنية للعقيد كريم بلقاسم الذي كان يخطط للإستلاء على السلطة بمجرد ظهور نتيجة الإستفتاء ، عبر تحالف بين السياسي و العسكري بوضياف - كريم فدخل ما تبقي من أعضاء الحكومة المؤقتة الى الجزائر تحت تغطية أمنية لجيش الولايات المؤيدة ، وخرج الشعب الجزائري لإستقبال الزعيم يوسف بن خدة الذي قاد بصفة غير مباشرة مفاوضات ناجحة مع الحكومة الفرنسية كان من إيجابياتها إتفاقية إيفيان التي وضعت حدا لإستعمار دام أكثر من قرن و ثلث قرن ، و حرب شرسة غير متكافئة إستمرت سبع سنوات و نصف، و كان من أهم نتائج تلك المفاوضات عمليا و بطبيعة الحال ، توقيف إطلاق النار و الشروع في تحضير تسليم السلطة الى القيادة الجزائرية

- الزحف الأخـضر

إنطلقت عملية الزحف الأخضر لإحتلال العاصمة من مدينة تلمسان معقل جماعة بن بلة و بالتحديد من مدينة الأصنام سابقا الشلف حاليا في ١١ جويلية ١٩٦٢ و في ١٧ جويلية ٦٢ إجتمع أحمد بن بلة في مدينة الشلف مع قادة الولايات التاريخية لتزكية قائمة المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، فحصلت القائمة على ٣١ صوت مؤيد من أصل ٦٦ صوت ، مما يؤشر ان موازين القوى كانت متساوية تقريبا ، وحاولت قيادة الولاية الثالثة الضغط من خلال المساومة و الإبتزاز لإفتكاك مقعد مريح لزعيمها العقيد كريم بلقاسم في المكتب السياسي ، و إقترحت إستبداله بمحمدي السعيد ، فيما إقترحت الولاية الرابعة تعيين قادة الولايات بصفة آليا في المكتب السياسي المؤقت ، و تكليفه بمهمة واحدة و محددة وهي تحضير الشروط المادية و المعنوية لإنعقاد مؤتمر الحزب ، أما الولايات الأولى و الخامسة و السادسة فطلبت مهلة للتفكير و التشاور مع مجالسها ، لكن أحمد بن بلة لم ينتظر عودة قادة الولايات المذكورة بحكم ضغط الوقت و الظروف العصيبة التي ميزت تلك المرحلة ، و فاجأ الجميع بإعلان تشكيلة المكتب السياسي التي لم تتغير كثيرا عن التشكيلة السابقة وحافظت على نوع من التوازن يحسب للراحل أحمد بن بلة والمجموعة التي كانت تقف بجانبه ، رغم وصول خلافات الإخوة في إجتماعي طرابلس و تونس الى درجة تبادل التهم و إستعمال كلمات بذيئة ، و تدنى مستوى النقاش بينهم الى الحضيض ، نتيجة لتصلب المواقف و تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة الوطنية ، و غياب قيم التضحية و نكران الذات ، و قلة الصبر، و ضغط الواقع و الحسابات السياسية .

ـ خطوات في الطريق

تبنى نظام أحمد بن بلة بطبيعة الحال ميثاق طرابلس الذي واقفت عليه من حيث المبادىء العامة أغلبية الأعضاء الحاضرين ، لكن الخلاف تجسد قيما بعد حول من يحكم البلاد، و إنقسمت النخب السياسية الى تكتلات متصارعة فيما بينها ، و برنامج طرابلس رغم عيوبه الكثيرة ، وتجاهله لمرجعية أول نوفمبر التي أفردت للإسلام مكانة أساسية في نظام الحكم سواء كمرجعية سياسية أو إطار عام للحكم ، كان هو الحد الأدنى الذي حقق نوعا من الإجماع لدى النخب السياسية ، و بعدما تم حسم الصراع عسكريا بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان التي دخلت بجنودها الى العاصمة و خاضت معارك جانبية في طريقها ، كان لابد من وضع اللبنات الأساسية لبناء الدولة وفق برنامج طرابلس الذي حدد الأولويات و المحاور الكبرى

. **سياسيا** كانت أولوية حكومة أحمد بن بلة هي تنظيم الحزب من خلال تشكيل مكتب سياسي و تم توسيع عدد مقاعده من ٧ أعضاء الى ١٧ لتمثيل جميع الكتل و الأطياف السياسية ، وتعيين أعضاء اللجنة المركزية

. إنتخاب مجلس تأسيسي يتكون من ١٢٢ عضوا، في٢٠ . سبتمبر. ١٩٦٢

. تشكيل أول حكومة جزائرية بعد الإستقلال ٢٩ . سبتمبر . ١٩٦٢

. إنتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية في ١٥ . أكتوبر . ١٩٦٣

. الإستفتاء على أول دستور للجمهورية الجزائرية

ـ إقتصاديا : رأت الحكومة أن الخيار الإشتراكي في جانبه الإقتصادي و الإجتماعي و بمعزل عن فلسفته الألحادية ، هو الأنسب للجزائر في ذلك الوقت، لعدة أسباب و إعتبارات سياسية إستراتيجية ، و تم خلال السنوات الأولى الشروع في تطبيق برنامج طرابلس بصورة تدريجية، تأميم البنوك و شركات التأمين ، و تأسيس شركتي سوناطراك و سونلغاز في إطار الإستثمار العمومي ، و تبنى بن بلة مشروع التسيير الذاتي المقتبس من التجربة اليوغسلافية و هو نظام تسيير بسيط يعتمد على إعطاء نوع من حرية الإدارة و التسيير للعمال و يعتبر جميع المؤسسات و الشركات الإنتاجية و المزارع عبارة عن تعاونيات يتم فيها إختيار المدير و المسيرين عن طريق الإنتخاب أو التوافق بين العمال أنفسهم دون تدخل من الوصاية، بغرض إضفاء مرونة على نمط التسيير و التخفيف من البيروقراطية .

ـ إجتماعيا : القضاء على بعض الآفات الإجتماعية كظاهرة التسول و مسح الأحذية و إجتهدت الحكومة في توفير مناصب شغل قارة للمواطنين القادرين على العمل .

. التربية و التعليم الإهتمام بقطاع التعليم بأبعاده الثلاثة

. تعليم عام تحظى فيه اللغة العربية بمكانة هامة و يكون منفتحا على لغة أجنبية و تم الشروع في تعريب التعليم الإبتدائي في السنوات الأولى بعد الإستقلال

. تعليم تقني مهني يسمح بتكوين إطارات متوسطة ذات كفاءة

. تعليم إسلامي مواز و مستقل عن التعليم العام يضمن تخريج إطارات متوسطة و عليا في مختلف مجالات العلوم الإسلامية ، تحت إشراف وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، يطبق نفس البرنامج المعتمد في معاهد الأزهر الشريف ، و تأطير جزائري مصري مشترك .

. المجتمع المدني دعمت الحكومة جمعية القيم التي حاولت أن تكون بديلا راقيا عن جمعية العلماء ،كما فتح الرئيس أبوابه للنخب المثقفة من اليسار و الإسلاميين على حد سواء ، و كانت له لقاءات ليلية مع النخب المثقفة من كل الإتجاهات ، وخاصة المفكر الإسلامي مالك بن نبي .

ـ مساميـر في طريق الرئيس... أو نيـران صديقة

إستلم الرئيس أحمد بن بلة السلطة في الجزائر في ظروف سياسية و إقتصادية و إجتماعية بائسة، تميزت من الناحية السياسية بصعوبة إستيعاب النخبة الحاكمة لكل مكونات المشهد السياسي ، بالرغم من إتفاق كل الأقطاب و الشخصيات الوطنية الفاعلة و المؤثرة، على الحد الأدنى من المبادىء العامة و الخيارات الكبرى ، التي تبلورت في برنامج طرابلس، فنظام الحزب الواحد و الخيار الإشتراكي كانا يشكلان إجماعا عاما ، كمرحلة إنتقالية ضرورية أملتها ظروف البلاد التي كانت أولوياتها الملحة تتطلب حلولا إقتصادية و إجتماعية سريعة ، ولم تكن بعض المطالب السياسية كالديمقراطية و التعددية و حرية التعبير ملحة بدرجة كبيرة ، و لكن رغم إتجاه الثورة الجزائرية بداية من منتصف الطريق نحو اليسار تدريجيا نتيجة لعدة عوامل ذاتية و موضوعية ، أبرزها تواجد مختلف النخب السياسية في القاهرة و تأثرها بالنظام المصري الإشتراكي ، و الدعم السياسي و الدبلوماسي الذي تلقته الثورة من بلدان المنظومة الإشتراكية ، و إرتفاع أسهم الإشتراكية في سوق السياسة العالمية و تقديمها كبديل إنساني و إجتماعي منصف في مواجهة الرأسمالية المتوحشة ، فكانت بالنسبة للنخبة السياسية و الفكرية الجزائرية هي الحل المثالي و النموذجي لكل المشاكل التي ورثتها البلاد عن المستعمر، و من الناحية الأخلاقية والدبلوماسية وحتى البراغماتية ، كان من غير الممكن إعتماد النظام الليبرالي على الأقل بسب غموض مواقف الدول الرأسمالية الفاعلة من الثورة الجزائرية ، و لذلك لم تكن مهمة الرئيس أحمد بن بلة و المجموعة التي تقف وراءه من جماعة تلمسان سهلة ، في ظل تلك الظروف المتشنجة على جميع الأصعدة ، فتسيير بلد خرج لتوه من حرب شرسة و غير متكافئة بين مستعمر غاشم مدجج بمختلف الأسلحة الحديثة و ترسانة إعلامية و دبلوماسية ضخمة ، و مجموعة من الثوار لا يملكون سوى أسلحة يدوية بسيطة أو ما يتحصلون عليه من غنائم الحرب و نخبة سياسية مشتتة بين تونس و مصر و المغرب و السجون الفرنسية ، تسيير مثل هذه الأوضاع و إعادة بناء الدولة و تنظيم دواليبها و مؤسساتها ، و الإستجابة لأبسط متطلبات الحياة اليومية للمواطنين ، يتطلب حدا أدنى من الإستقرار السياسي و الهدوء الإجتماعي و التوافق الفكري حول الخطوات الأولى ، لكن مع إستلام الرئيس أحمد بن بلة وظيفته كرئيس للجمهورية واجه عدة تحديات داخلية و خارجية كانت بمثابة أولى المسامير التي وضعت في طريق النظام ، و طفت الى السطح أصوات معارضة للنظام تشكلت فيما بعد على شكل مجموعات ضغط

. صعود العقيد القبائلي محند أولحاج رفقة جنوده الى جبال جرجرة في حركة تمرد صامتة و رافضة لنظام أحمد بن بلة

. تشكيل جبهة سياسية معارضة بقيادة بوضياف و كريم بلقاسم

. تمرد حسين آيت أحمد في محاولة فاشلة لإعلان ثورة شعبية للإستيلاء على السلطة بالقوة

. محاولات العقيد محمد شعباني ، قائد منطقة الصحراء للضغط على النظام

حرب الرمال التي شنها الجار المغربي على الجزائر الجريحة

. صراع خفي بين الرئيس أحمد بن بلة و الشيخ البشير الإبراهيمي

في الفقرات التالية نحاول إستعراض و تحليل مواقف النخب المعارضة لنظام احمد بن بلة و مطالبها و رؤيتها للواقع و المستقبل، و كيف تعامل النظام معها و كيف واجهها ، و أول ملاحظة تستوقف المحلل المحايد هي تدني مستوى النقاش بين النخب المتصارعة و دخول شخصيات وطنية تحسب مع الكبار في حسابات ضيقة وحيل و ألعاب صبيانية قذرة .

ـ آيت أحمد .. و التمرد المسلح

حسين آيت أحمد شخصية سياسية جزائرية يصفه الرئيس أحمد بن بلة الذي رافقه في المنظمة السرية ، و في القاهرة و في السجن الفرنسي ، أنه دائما يعتبر نفسه بربريا قبل أن يكون جزائريا مسلما ، ينحدر من بلدة عين الحمام ولاية تيزي وزو بمنطقة القبائل ، بدا نشاطه السياسي في خلايا حزب الشعب الجزائري و تعلم في أحضانه ابجديات النضال و العمل السياسي، إختلف مع الزعيم السياسي و أبو الوطنية الجزائرية الراحل مصالي الحاج حول القضية الفلسطينية التي إعتبرها حزب الشعب الجزائري قضيته الثانية بعد القضية الوطنية ، تراس المنظمة السرية التي كانت نواة أولى لمجموعة الستة المنبثقة عن مجموعة ال ٢٢، و تم تهريبه الى القاهرة أصبح ممثلا لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية بمصر ،و تم إخططافه رفقة الزعماء الأربع بن بلة ، بوضياف ، خيضر ، بيطاط ، و أطلق سراحه عشية الإستقلال ، ينتمي الى التيار الفرنكوفوني البربري الذي يعتبر الجزائريين من غير العنصر البربري مجرد غزاة و محتلين شأنهم شأن الغزاة الوندال و الرومان و العثمانيين و أخيرا الفرنسيين ، لائكي النزعة إشتراكي حتى النخاع ، لكن إشتراكية الدا حسين كما يدعوه القبائل تختلف عن الإشتراكية السوفياتية أو اليوغوسلافية أو الكوبية بكونها تتبنى نظاما ديمقراطيا تعدديا ، و لا أحد يدري كيف يمكن من الناحية العملية تبني نظاما إشتراكيا سمته الأولى و الأساسية هي الإعتماد على سياسة الحزب الواحد ، و رغم أن الدا حسين عارض سياسة التكتلات و التجاذبات التي شهدتها الساحة الوطنية بعد إسترجاع السيادة الوطنية و وقف موقفا شبه محايد من جماعتي تلمسان و تيزي وزو ، إلا أنه أصبح معارضا شرسا لنظام أحمد بن بلة و ذهب بعيدا في معارضته لدرجة التمرد و إعلان الحرب على النظام ، كما كان موقفه من الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان غير واضح تماما ، عينه أحمد بن بلة عضوا في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، ثم إنتخب عضوا في المجلس الوطني أول برلمان بعد الإستقلال عن دائرة العلمة ولاية سطيف

ـ الديمقراطية المسكينة أو مسمار جحا

ـ لم تكن الديمقراطية مطلبا شعبيا في ذلك الوقت و لم تكن التعددية مناسبة لظروف البلد سياسيا و إقتصاديا، و إختيار النظام الديمقراطي التعددي معناه بكل بساطة السقوط في أحضان ـ الإمبريالية و التنكر لجميل الدول الإشتراكية التي ساندت الثورة ماديا و عسكريا و دبلوماسيا، وكان بيان أول نوفمبر قد حدد الأهداف الكبرى و وضع الأسس و المبادىء و الخطوط العريضة، كما حدد المرجعية السياسية للدولة ، و في مؤتمر طرابلس تم مناقشة تفاصيل و عرض أفكار تبلورت فيما سمي ببرنامج طرابلس الذي تبنى بأغلبية معقولة الأسس و المحاور الكبرى لبناء الدولة ، و كان من المفروض أن تكون الأهداف و المبادىء التي حددها بيان أول نوفمبر و هي ـ بناء جمهورية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادىء الإسلامية ـ هي الأرضية التي تنطلق منها النخبة السياسية المجتمعة في طرابلس لبلورة مشروع سياسي و برنامج عمل الحكومة الجزائرية بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، و لكن و نظرا لعدة إعتبارات تم التغافل عن أهم مبادىء و أهداف بيان أول نوفمبر، و كانت النخب السياسية و العسكرية مرتاحة على ما يبدو لهذا الخيار الذي أملته عدة عوامل محلية و إقليمية ، وبحكم إرتباط الثورة الجزائرية بالدول الإشتراكية و معاداتها بطبيعة الحال للدول الليبرالية التي ساندت الإستعمار أو وقفت موقفا سلبيا من ثورة أول نوفمبر العظيمة ، و من الناحية الإيديولوجية كانت النخب السياسية الجزائرية متأثرة بالفكراليساري و معجبة ببعض

ببعض التجارب الإشتراكية الناجحة في الإتحاد السوفياتي و الصين و يوغوسلافيا ، ونال برنامج طرابلس شبه إجماع من طرف النخب السياسية خاصة في محاوره الكبرى، لكن بقي الخلاف فيمن يتولى تطبيق البرنامج و بالتالي قيادة البلاد، و تحول الخلاف الى صراع على السلطة بين عدة مجموعات و أقطاب و شخصيات، تعتقد كل منها أنها هي الثورة و أنها هي التي صنعت الإستقلال و هي أولى من غيرها في قيادة البلاد، فجوهر الخلاف بين النخب السياسية لم يكن في يوم من الأيام خلافا حول المبادىء و الأفكار و المشاريع ، فالجميع كان متفقا و موافقا على تبني الخيار الإشتراكي الذي كان خيارا حتميا أملته ظروف الثورة و علاقاتها الخارجية و حاجة البلاد الى مساعدة الدول الإشتراكية الصناعية الكبرى ، الإتحاد السوفياتي و الصين ، بدليل أن الشخصيات السياسية التي خرجت من النظام و سلكت طريق المعارضة كانت تتبنى مشروعا سياسيا و إقتصاديا لا يبتعد عن الخيار الإشتراكي سوى في بعض التفاصيل ، و السيد حسين آيت أحمد غامر بإعلان تنظيم سياسي ـ سماه ـ جبهة القوى الإشتراكية ـ كما أن محمد بوضياف لم تكن أفكاره بعيدة عن النهج اليساري الإشتراكي ، و أغلبية الشخصيات السياسية و الفكرية كانت متأثرة بالفكر اليساري الذي كان يسوق سياسيا و إعلاميا على أنه مشروعا مثاليا، يحمي الطبقات الفقيرة و يدعو الى عدالة إجتماعية و يتضمن أبعادا إنسانية غير متوفرة في المشروع الليبرالي الرأسمالي ، و كما ذكرنا في الفقرات السابقة فإن نظام الرئيس أحمد بن بلة الذي أصبح أمرا واقعا حاول بعد إستلامه للسلطة إحتواء كل الشخصيات و الكفاءات الوطنية و قدم تنازلات مغرية و منح الجميع مناصب و مسؤوليات تساعدهم على المشاركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صناعة القرار و تسيير البلاد، فإقترح عضوية المكتب السياسي على كل من محمد بوضياف و حسين آيت أحمد و محمد خيضر و شخصيات أخرى من الوزن الثقيل ، وكان حسين آيت أحمد عضوا في المجلس الوطني أول برلمان جزائري بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، لكن لماذا و كيف خرج حسين آيت أحمد من النظام و صعد الى جبال جرجرة و حمل السلاح ضد نظام أحمد بن بلة ؟ ما هي أسباب و مبررات إعلان تمرد مسلح ضد النظام بعد سنة واحدة من إعلان الإستقلال ؟ هل كانت كل طرق الحوار و النقاش مغلقة في وجهه لعرض أفكاره و إنتقاداته و تقديم إقتراحاته أو إعتراضاته على سلوك و تصرفات و مواقف الرئيس أحمد بن بلة الذي كان رفيقه في النضال قبل الثورة ، و زميله في السجن الفرنسي ؟ هل كانت خلافات آيت أحمد و أحمد بن بلة حول مشروع الدستور و طريقة إعداده و تحضيره كافية للخروج من النظام و إعلان الحرب عليه ؟ أم أن هذه القضية كانت مجرد فرصة إستغلها آيت أحمد لإعلان الحرب على النظام و قيادة إنقلاب عليه طمعا في إسقاطه بالضربة القاضية و إستلام السلطة و إعلان الجمهورية النوميدية في طبعة جديدة و معاصرة ؟ أم أن الخلاف بين حسين آيت أحمد و أحمد بن بلة هو في جوهره خلاف بين مدرستين و إتجاهين و هو إمتداد للخلافات القديمة بين التيار الوطني العربي الإسلامي الذي يؤمن بإنتماء الجزائر تاريخيا وجغرافيا الى العالم الإسلامي و الأمة الإسلامية ، و التيار البربري الفرنكوفوني الذي يعتبر الفتح الإسلامي للجزائر على يد القائد الإسلامي العظيم عقبة بن نافع نوعا من الغزو و الإحتلال ، و يعتبر البعد الإسلامي للشخصية الوطنية مجرد وهم ، و قبل الإجابة عن تلك الأسئلة و مناقشتها ، يجدر بنا العودة الى خريف سنة ١٩٦٣ و تتبع مسار ثورة الزعيم القبائلي حسين آيت أحمد على النظام الجزائري ، من خلال تقديم معلومات و تفاصيل و شهادات ترويها شخصيات وطنية شاركت في صناعة الحدث و عايشته عن قرب ، و نبدأ بشهادة المجاهد جيلالي الغيمة الذي كان أثناء الثورة إطارا بفدرالية جبهة التحرير بفرنسا ، و الذي يروي لجريدة الشروق

٢١ . ديسمبر . ٢٠١٣ تفاصيل و خلفيات التمرد الذي قاده حسين آيت أحمد ضد النظام الجزائري الفتي ، وحيثيات و نتائج الوساطة التي قام بها لتفكيك أول و أكبر قنبلة سياسية و أمنية إنفجرت في سماء الجزائر بعد الإستقلال. في ٢٠ سبتمبر . ١٩٦٢ تم إنتخاب المجلس الوطني التأسيسي شبه برلمان مؤقت و أسندت رئاسته الى فرحات عباس ، و تم عقد أول إجتماع في ٢٥ . سبتمبر . ١٩٦٢ و تعيين رئيس الحكومة و الطاقم الوزاري ، في نهاية جويلية ١٩٦٣ إستقال حسين آيت أحمد من المجلس التأسيسي ، كما إستقال فرحات عباس من رئاسة المجلس ، و قد إشتغل سنة كاملة لإعداد مشروع الدستور لكن أحمد بن بلة عقد إجتماعا مع رؤساء قسمات الحزب و طلب منهم التصويت بقوة على الدستور الذي أعدته لجنة موازية بتكليف منه ، فأثارت هذه الخطوة حفيظة فرحات عباس فقرر الإستقالة من المجلس . يا للعجب . و كان محمد خيضر الأمين العام للحزب قد قدم إستقالته في شهر مارس ١٩٦٣ و كان هناك خلاف سابق حول ظروف إغتيال محمد خميستي ، فتولى أحمد بن بلة منصب الأمين العام للحزب ، و رئيسة للحكومة ، و في يوم ١٠ . سبتمبر . أنتخب رئيسا للجمهورية و ساعتها قال آيت أحمد . يجب أن نؤسس حزبا . فقام بن بلة بحل المجلس التأسيسي في ١٥ . سبتمبر . ١٩٦٣

ـ آيت ... و التمرد المسلح

و يعتبر تأسيس حزب سياسي في ظل نظام سياسي يعتمد على الحزب الواحد و يتبنى الخيار الإشتراكي كمنهج إقتصادي و إجتماعي ، قفزة نحو المجهول و محاولة لفرض أمر واقع على نظام فتي ، كما يعتبر نقطة البداية لصراع قديم متجدد بين تيارين سياسيين متناقضين ، وفي هذا السياق يقول المجاهد جيلالي الغيمة لنفس المصدر و قررت قيادات إنشاء حزب سياسي و الدخول في نقاش مع الحكومة ، حيث إلتقى ١١ شخصا و أعلن عن تأسيس حزب جبهة القوى الإشتراكية و ضمت قائمة المؤسسين الأوائل ، حسين آيت أحمد ، بلعيد بدري ، العقيد محند أولحاج قائد الولاية التاريخية الثالثة ، محمد علي عمار قيادي سابق في الحزب الذي أسسه محمد بوضياف سابقا أبوبكر بلقايد ، علي يحي عبد النور، الرائد لخضر بورقعة قائد الولاية التاريخية الرابعة ، وفي ٢٩ . سبتمبر في ساحة عامة بمدينة تيزي وزو نظم لقاء شعبي ، أعلن بصفة رسمية عن تأسيس الحزب و حددت أهدافه في تحقيق دولة القانون ، صياغة دستور مستوحى من فكر الدولة و يناسب أفراد المجتمع ، مع إحترام الحريات و إرساء العدالة الإجتماعية ، بعد أربعة ايام من هذا اللقاء أي في ٥ . أكتوبر ١٩٦٣ قرر الرئيس أحمد بن بلة إرسال العسكر الى تيزي وزو و بدأت الحرب . و تم تعيين الرائد سعيد عبيد قائدا عسكريا خلفا للعقيد محند أولحاج و بدأ القتال بين الطرفين و أولى الضحايا كانا عنصران بمدينة عزازقة و هما الرقيب عدول و العريف حريشة ، حيث تم تسمية شوارع بالعاصمة بإسمهما و هكذا دخلت البلاد في حرب أهلية بين جيش المتمردين القبائل بقيادة حسين آيت أحمد و الجيش الوطني الشعبي ، إستمرت من ٥ . أكتوبر . ١٩٦٣ الى غاية ١٦ ـ جوان ـ ١٩٦٥ و كانت الحصيلة هي ٤٥٠ قتيل و عدد من المفقودين ، لكن المواجهة بين الجيش الوطني الشعبي ، وجيش المتمردين توقفت بمجرد دخول أول جندي مغربي للتراب الوطني فيما سمي بحرب الرمال ، و عن هذه اللحظات الحرجة و كيف إستقبل قادة التمرد و الجنود نبأ الغزو المغربي للتراب الجزائري و كيف كان موقفهم يقول المجاهد جيلالي الغيمة للمصدر السابق حينما إنتهك المغرب حرمة التراب الوطني و إحتل بعض المناطق المتاخمة له ، قال بن بلة في الإذاعة ـ يا خاوتي راهم حقرونا ـ فأرسل محند أوالحاج جنود جبهة القوى الإشتراكية إلى تندوف للمشاركة في قتال المعتدين المغاربة ولما توقفت الحرب و عاد العسكر الى تيزي وزو فالتقى

وفدا بقيادة آيت أحمد مع بن بلة لإيجاد تسوية لكنهم لم يتوصلوا الى أي إتفاق ، و قال بن بلة فإذا أردتم الرجوع فلكم ذلك ، لكن الحزب لا ، فوقع خلاف بين ممثلي الولاية التاريخية الثالثة و قيادة جبهة القوى الإشتراكية و انقسم الجنود الى مجموعتين ، مجموعة يقودها العقيد محند أولحاج الذي تراجع عن مواصلة التمرد و قبل الدخول من جديد في النظام ، و مجموعة ثانية و تشكل أغلبية بقيادة حسين آيت أحمد رفضت على ما يبدو مقترحات الحكومة لتسوية النزاع ، و عاد شبح الحرب الأهلية ليخيم من جديد على منطقة القبائل التي تضم ولايتي تيزي وزو و بجاية و بعض المناطق من ولاية البويرة الى غاية إلقاء القبض على زعيم المتمردين حسين آيت أحمد في يوم ١٧. أكتوبر . ١٩٦٤

ـ مفاوضات لوقف القتال ... و مطالب تعجيزية

بالنسبة للظروف التي جرت فيها المفاوضات بين النظام الجزائري و زعيم المتمردين القبائل حسين آيت أحمد، و النتائج التي أسفرت عنها هناك تباين بين الرواية السابقة التي ذكرها المجاهد و الوسيط بين الطرفين جيلالي الغيمة ، و رواية المجاهد لخضر بورقعة الذي كان طرفا في النزاع . حيث أن الرواية الأولى تتسم بقدر معين من الموضوعية بالنظر الى موقع و موقف الراوي من الأحداث ، و دوره فيها كوسيط حاز على ثقة الطرفين ، أما رواية المجاهد لخضر بورقعة فنقدمها مع كثير من التحفظ بإعتبار المعني كان جزءا من المشكلة و طرفا في الصراع و مواقفه من النظام معروفة ، و هو من أشد خصوم الرئيس أحمد بن بلة و العقيد هواري بومدين ، و سبق له و أن إستقبل جيش الحدود الذي أسسه العقيد هواري بومدين ليحمي به الوطن في الوقت المناسب من أطماع البربر الفرنكوفون ـ الذين كانوا يخططون منذ مؤتمر الصومام للإستيلاء على السلطة و إقامة جمهورية لائكية تكون قطعة من فرنسا ، إستقبله بالرصاص عند حدود الولاية التاريخية الرابعة ، و لذلك فإن المعلومات أو الأراء التي يقدمها المجاهد لخضر بورقعة قد تكون بعيدة عن الموضوعية و مشحونة بكم كبير من الذاتية و المواقف العاطفية المسبقة المتأثرة بعلاقاته المتشنجة مع النظام الجزائري ، و رغم ذلك لا نريد الحجر على أفكاره و مواقفه و آرائه و نقدمها للقراء مع إحتفاظنا بحقنا المقدس في التعليق عليها، و في تحليل المعلومات الواردة بكل موضوعية و حياد، يقول الرائد لخضر بورقعة متحدثا لجريدة الشروق ع ١٩ . ديسمبر . ٢٠١٣ ـ في صبيحة يوم ١٩ . أكتوبر . ١٩٦٣ إتصلنا بالسلطات في العاصمة بواسطة العقيد حسان ، و جاءنا فريق من الإخوة ، بوسماحة و صايشي محمد و تم اللقاء في مزرعة بمدينة الشبلي ضواحي البليدة ـ و إتصلنا عقب اللقاء بآيت أحمد و فوجئت بقوله لنا أنه إتصل بالمسؤولين في العاصمة مباشرة عن طريق المحامي بن حسين ، و إتصلنا بفدرالية فرنسا التي كان على راسها قدور عدلاني و عمر بودوود ، و إقترح آيت أحمد لقاء الرئيس أحمد بن بلة دون أي وسيط لإنهاء الخلاف ، و كان اللقاء بسرعة حيث إنتقلنا الى حي الأبيار و رافقنا المدير العام للأمن الذي جاء يقود سيارته بمفرده ، و حصل اللقاء بين بن بلة بفيلا الجميلة، وبعد صمت دام لحظات قال بن بلة لم يخطر ببالي يوما أن يرفع حسين آيت أحمد سلاحه ضدي ، و لم يقل ضد النظام أو تصرفات قائد الجيش ، فرد آيت أحمد بسرعة أما أنا فلم يخطر ببالي أبدا أن يأتي يوم يزج فيه أحمد بمحمد في سجن الجزائر المستقلة ، و يقصد محمد بوضياف ، فلم يرد بن بلة و خيم الصمت على المكان من جديد ، ثم بادر بن بلة بالسؤال عن الأهل و العائلة فردا فردا ، فلم يرد عليه آيت أحمد ، بل سأله عن أسباب إنفجار الصراع مع ملك المغرب ، فرد بن بلة كان أولى بك أن تسألني أين وصل الجنود المغاربة ، و أعلمك أنهما حتلوا مدينة حاسي البيضاء و هم في

طريقهم الى كلون بشار . و لم يقدم لنا المساعدة سوى الرئيسين عبد الناصر . مصر . و فيدال كاسترو كوبا ، فرد آيت أحمد إذا كان الوضع كذلك فقد جئناك للدفاع عن ترابنا الوطني بشروط ؟

ـ شروط وقف القتال

كان آيت أحمد على ما يبدو مستعدا للوقف الفوري للقتال إذا تحققت بعض المطالب السياسية و الإجتماعية ، و لذلك حاول إستغلال الظرف السياسي و العسكري الحرج الذي كانت تمر به البلاد لإملاء شروطه و مطالبه التعجيزية على النظام ، و حسب المجاهد لخضر بورقعة في تصريحه لنفس المصدر فإن أهم المطالب التي رفعها آيت أحمد مباشرة و دون وسيط الى الرئيس أحمد بن بلة هي

. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

. إعادة تشكيل القيادة العامة للجيش بمشاركة الولايات الست

. تعيين قائد جديد للجيش تتوفر فيه شروط الكفاءة و الإخلاص

. القائد الجديد للجيش يجب أن يكون من مجموعة ضباط جيش التحرير الأوفياء

. إبعاد العقيد هواري بومدين و ضباطه المعروفين

. توزيع الأراضي على المجاهدين

. الإعلان عن هذه الإجراءات بصفة رسمية للشعب عبر الوسائل المعتادة

فقاطعه بن بلة قائلا بوتفليقة الموجود حاليا بكوناكري سأعزله فور عودته كما تم عزل أحمد مدغري من قبل ، و إذا أحتج بومدين و حاشيته فسيلقى نفس المصير، أما إذا رغب في البقاء وزيرا للدفاع دون التدخل في صلاحياتي فله ذلك ، و أعلن الرئيس نص الإتفاق حرفيا و إلتقط الصحفيون كل ما ورد في الخطاب التاريخي رغم قصره ، و أعطيت الأوامر لبثه عبر أمواج الإذاعة و نشره في الصحف في اليوم الموالي ، و تفرقنا في حدود منتصف الليل ، و عاد آيت أحمد الى منزله بالأبيار، و عدت الى ساحة القتال بكل من الشلف و المدية و تابلاط لأعطي الأوامر بالتحرك الى جبهة القتال مع المغرب ، فيما توجه العقيد محند أولحاج بقواته من تيزي وزو الى الحدود المغربية ، والى هنا إنتهى دور حزب جبهة القوى الإشتراكية من الناحية العملية ، إنشغلنا بتلك الإستعددات للمواجهة مع الجيش المغربي ، و لم نتفطن لتوقيت بث خطاب الرئيس بن بلة الذي تم بعد فوات الأوان ، و كان مفاجأ لآيت أحمد رغم تعهدات الرئيس ، و علم فيما بعد أن هناك بعض الضغوطات تكون قد مورست على الرئيس ، حيث أذاع تصريحا آخر بمضمون مغايرا للإتفاق نصا و روحا ، و إستغل العقيد هواري بومدين سهولة إنقياد بن بلة . و الحديث دائما للمجاهد لخضر بورقعة . و ناور رغم تواجده في قلب الأحداث بمدينة بشار، و زيف موضوع الخلاف الداخلي و أدعى أن محاولة إنفصالنا ـ يقصد زعماء منحدرين من منطقة القبائل . سهلت محاولة الجيش الملكي المغربي لإحتلال بعض المناطق الجزائرية الحدودية

ـ و أهم ملاحظة يمكن تسجيلها حول مطالب المتمردين ، أنها مطالب تعجيزية غير قابلة لتطبيق ، و لم تكن تحمل صبغة سياسية أو إجتماعية او ثقافية ، وكانت تستهدف تغيير التوازنات الكبرى بين الجيش و الرئاسة تمهيدا لتغيير النظـام بطريقة دبلوماسية هادئـة ، و عن كيفية تطورالأحداث بسرعة مذهلة من إنفراج محتمل ، الى تصعيد من طرف السطة التي

فضلت سياسة القبضة الحديدية و رفضت الإستجابة لمطالب المتمردين التعجيزية ، و كيف تحول الزعيم حسين آيت أحمد من مناضل من أجل ـ جزائر حرة ديمقراطية ـ الى متمرد عن النظام الذي ساهم في صناعته و مطارد من طرف مصالح الأمن ، فيقول المجاهد لخضر بورقعة ـ و في وقت ظل آيت أحمد ينتظر تنفيذ وعود الرئيس التي إلتزم بها في إطار إتفاق ثنائي ، أعطى بن بلة أوامر بالقبض على آيت أحمد حيا أو ميتا ـ ، لكن المجاهد جيلالي الغيمة يروي في شهادته لجريدة الشروق ع ٢٢ ـ ديسمبر ـ ٢٠١٣ حقائق أخرى عن النتائج التي اسفرت عنها المفاوضات بين آيت أحمد و الرئيس أحمد بن بلة و يؤكد أن العملية سارت بطريقة عادية و في ١٦ ـ جوان ـ ١٩٦٥ توصلوا الى صياغة البيان الختامي و في الغد أي ١٧ ـ جوان ـ ١٩٦٥ صدر في جريدة الشعب الصادرة باللغة العربية و في طبعتها الصادرة باللغة الفرنسية لوبابل مضمون المفاوضات و النتائج و نص الإتفاق، و قد توصل الطرفان حسب البيان الى النتائج التالية

ـ وقف إطلاق النار

ـ إطلاق سراح المسجونين

ـ عودة العمال المطرودين الى وظائفهم

ـ بالنسبة للمجاهدين الذين قاتلوا في صفوف جبهة القوى الإشتراكية فلهم خيارين إما الإلتحاق مجددا بصفوف الجيش الوطني الشعبي ، أو التقاعد

ـ وعد بامكانية الإعتراف بحزب جبهة القوى الإشتراكية

ـ إطلاق سراح حسين آيت أحمد بعد إختتام مؤتمر الدول الأفروأسيوية الذي كان سينعقد بنادي الصنوبر بالعاصمة من ٢٦ ـ الى ٢٩ جوان ـ ١٩٦٥

لكن وقع الإنقلاب على الرئيس أحمد بن بلة يوم ١٩ ـ جوان ـ ١٩٦٥ و ألغي مؤتمر الدول الإفريقية الأسيوية ، و رفض النظام الجديد منح الإعتماد الى حزب جبهة القوى الإشتراكية ، و بقي حسين آيت أحمد في السجن ـ سجن الحراش ـ و في يوم ٣٠ ـ أفريل ـ ١٩٦٦ هرب حسين آيت أحمد من سجن الحراش و إستقر في منفاه الإختياري بالخارج ثم عاد الى الجزائر سنة ١٩٨٩ و تحصل حزبه ـ جبهة القوى الإشتراكية على الإعتماد من طرف السلطة الجزائرية و شارك في أول إنتخابات تشريعية تجرى بالبلاد

أما السيد محند سعيد آكلي و هو إبن العقيد محند اولحاج ، أقرب المقربين من العقيد عميروش و قائد الولاية التاريخية الثالثة ، فيقدم من موقعه كضابط سابق في الجيش الوطني الشعبي و أحد المهتمين بتاريخ الجزئر الحديث رؤية و تحليل للأحداث التي شهدتها منطقة القبائل سنة ١٩٦٣ تختلف بعض الشيء في عدة تفاصيل و معطيات عن الروايتين السابقتين ، يقول السيد محند سعيد آكلي في شهادته ليومية الشروق ع ٢٣ ـ ديسمبر ـ ٢٠١٣ متحدثا عن الجذور الأولى لما يعرف إعلاميا و تاريخيا بأزمة ٦٢ التي أدت فيما بعد الى دخول البلاد في حرب أهلية ، بعد تمرد حسين آيت أحمد و تأسيسه لحزب سياسي و جيش مواز ، كان هدفه الإستيلاء على السلطة بالقوة او تحقيق أهداف أخرى لا يمكن إلا أن تكون مشبوهة ، لولا أن العقيد محند أولحاج تفطن للمؤامرة و تراجع خطوات كثيرة الى الوراء ، و عاد الى موقعه معززا مكرما كعنصر مهم و فعال في النظام الجزائري ، و شخصية وطنية ذات وزن ثقيل تتمتع الى غاية اليوم بإحترام و تقدير كبيرين من الجزائريين ـ بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في يوم ١٩ ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ برئاسة فرحات عباس ، تعمق الشرخ في صفوف المجاهدين

بين مؤيد و معارض لها الأمر الذي ترتب عنه فتن و مؤامرات ، راح ضحيتها العديد من المجاهدين ، لأن الحكومة المؤقتة جاءت نتيجة لتطور تاريخي إيجابي ، فهي ليست من صنع عباس فرحات أو غيره ، إنما هي محطة هامة في مسار تاريخ الجزائر النضالي و الثوري ، فبقدر ما إستطاع مؤتمر الصومام أن ينظم الثورة الجزائرية و يضع الآليات الكفيلة التي مكنت من مواصلة مسيرتها بنجاح ، كانت كذلك الحكومة المؤقتة آلية مكنت الثورة الجزائرية من أن تواجه وضعا كان لا بد من مواجهته ، من ناحية أخرى فإن فكرة الحكومة المؤقتة لم تأت من فراغ ، و إنما جاءت بعد قرار إتخذه المجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة في شهر أوت سنة ١٩٥٧ ، ثم درس المقترح في إجتماع فبراير ١٩٥٨ ، و في المؤتمر - المغاربي - الذي إحتضنته مدينة طنجة المغربية سنة ١٩٥٨ طرحت قيادة جبهة التحرير الوطني مشروع الحكومة المؤقتة على ممثلي المغرب و تونس، و في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ تم الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ، و كان بيان التأسيس بمثابة برنامج عمل يستند الى . إيديولوجية واضحة المعالم . ثم يمضي السيد محند سعيد آكلي في شهادته لنفس المصدر ليتحدث هذه المرة عن تبلور فكرة الصدام مع نظام بن بلة في ذهن والده العقيد محند أولحاج و يقدم مجموعة من الأسباب و المبررات - كان يستعد بعد الإستقلال للمشاركة رفقة شخصيات أخرى لوضع حد لديكتاتورية بن بلة ووزير دفاعه بومدين ، و إرساء ديمقراطية حقيقية في الجزائر المستقلة ، فانظم اليه كريم بلقاسم بعد تأسيس تنظيم سياسي سمي ب الإتحاد من أجل الدفاع عن الثورة الإشتراكية . و هذا من أجل تنفيذ الخطة المبرمجة ضد الحكومة و قلب نظام بن بلة و تنصيب حكومة الوحدة الوطنية . حتى يتم تمثيل جميع التوجهات السياسية، لكن مباشرة بعد وصول آيت أحمد تغيرت الأمور و تم حل تنظيم الإتحاد من أجل الدفاع عن الثورة الإشتراكية، و تأسيس تنظيم سياسي آخر سمي حزب جبهة القوى الإشتراكية ، و أعلن عنه في مهرجان عام أقيم بمدينة تيزي وزو في يوم ٢٩ - سبتمبر - ١٩٦٣ حيث ردد المواطنون فقرات من الخطاب الذي ألقاه آيت أحمد بالمناسبة . إننا سكان منطقة القبائل ضد ديكتاتورية بن بلة ، و نحن اليوم مجبرون على المضي في طريق الكفاح ، للتمكن من إيجاد حلول للمشاكل التي تثقل كاهل الدولة الجزائرية الفتية برفع السلاح و التوجه الى الجبال من أجل قلب النظام . لكن العقيد محند أولحاج إستجاب لنداء الوطن و قرر وضع حد لحركة التمرد المسلحة و قال قولته المشهورة . الجزائر قبل كل شيء - أما عن السبب الرئيسي و الجوهري الذي دفع بالزعيم القبائلي حسين آيت أحمد لتقديم إستقالته كعضو منتخب عن دائرة العلمة في المجلس الوطني . البرلمان . و التعجيل بإعلان التمرد العسكري ، أو بالأحرى الشروع في تنفيذ الخطة المتفق عليها للإنقلاب على نظام بن بلة ، والتي كانت بمثابة كلمة السر، فيرى السيد محند سعيد آكلي، أن لجوء الرئيس أحمد بن بلة الى صياغة نسخة موازية من الدستور الذي أوكلت مهمة إنجازه للمجلس التأسيسي ، و لقاء أحمد بن بلة مع مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني في قاعة سنما إفريقيا بالعاصمة هو الذي أثار حفيظة حسين آيت أحمد و دفعه الى إتخاذ قرار الإستقالة من المجلس التأسيسي و الصعود الى جبال تيزي وزو، وعن ظروف تأسيس حزب جبهة القوى الإشتراكية و بداية الحرب الأهلية التي أشعل فتيلها زعيم القبائل حسين آيت أحمد ، فيقول السيد محند سعيد آكلي لنفس المصدر تم تأسيس حزب جبهة القوى الإشتراكية بحضور ١٥ شخصا من بينهم كريم بلقاسم ، محمد بوضياف ، محند أولحاج ، ابو بكر بلقايد ، حيث إجتمعوا بمدينة تيزي وزو يوم ٢٥ - سبتمبر - ١٩٦٣، و خلال الإجتماع التأسيسي طلب نائب العقيد محند أولحاج ، السماح له بمغادرة الإجتماع للذهاب في زيارة عائلية إلى العاصمة ، لكنه توجه مباشرة إلى القيادة السياسية أي الرئيس أحمد بن بلة ، و العقيد هواري بومدين ، و قدم لهما تقريرا عن الحدث ، و أخبرهـــــما أن حسين آيت أحمد

و محند أولحاج بصدد تأسيس حزب سياسي ، فأرسل الرئيس بن بلة برقية للعقيد محند أولحاج يطلب منه الإلتحاق بالعاصمة في أقرب فرصة ، أكد له فيها أنهم على دراية تامة بكل التحركات التي تمت ، لكن في يوم ٢٩ ، سبتمبر ، ١٩٦٣ إلتحق عدد من المجاهدين الذين تحت مسؤولية العقيد محند أولحاج بجبال تيزي وزو، و في تلك الأثناء جرت إتصالات حثيثة من عدة أطراف لتطويق الأزمة و إيقاف شبح الحرب الأهلية ، فتم عقد إجتماع بضواحي مدينة الجمعة الصهاريج لإختيار لجنة أو مندوبين عن المتمردين ، تتولى التفاوض مع الحكومة ، فتنقل الى العاصمة كل من عمر أوصديق ، و علي يحي عبد النور، و العقيد محند أولحاج ، للتفاوض مع النظام و طرح الإنشغالات و المطالب التي تمحورت حول عدة نقاط أهمها

. الإفراج عن جميع المعتقلين

. ضمان عودة المفصولين عن عملهم الى مناصبهم

و حسب السيد محند سعيد آكلي في شهادته لجريدة الشروق فإن والده العقيد محند أولحاج كنب في إحدى الوثائق التاريخية التي ما تزال بحوزته، أنه أثناء اللقاء الذي جمع العقيد هواري بومدين وزير الدفاع الوطني ، بالعقيد محند أولحاج لحلحلة الأزمة الأمنية التي إندلعت في منطقة القبائل ، أخبره وزير الدفاع بمستجدات الوضع الأمني مع المغرب الذي قام بخرق الحدود الوطنية والإستيلاء على بعض المدن الجزائرية الحدودية ، و طلب منه المساهمة في صد العدوان المغربي ، و بعد عدة أيام من المفاوضات الماراطونية عاد العقيد محند أولحاج الى معقله بتيزي وزو ، و إتصل بحسين آيت أحمد و أخبره بفحوى لقائه مع وزير الدفاع الوطني ، و طلب منه ضرورة إيقاف التمرد العسكري و تجنيد الجيش لحماية الوطن المستهدف من الجار المغربي ، فحركة التمرد لم تدم سوى . بضعة اشهر فقط . قبل أن يتخلى العقيد محند أولحاج عن الزعيم آيت أحمد إثناء حرب الرمال التي إندلعت مع المغرب ، و إنتهت عملية التمرد بمقتل أزيد من ٤٥٠ مجاهد من الولايتين الثالثة و الرابعة ، و بإعتقال الزعيم . آيت أحمد في أكتوبر ١٩٦٤ و الحكم عليه بالإعدام ، لكنه إستفاد من تخفيف رئاسي للعقوبة من قبل الرئيس احمد بن بلة ، قبل أن يتم التوصل الى إتفاق بين الحزب الحاكم . جبهة التحرير الوطني . و حزب جبهة القوى الإشتراكية على وعد بفتح المجال السياسي أمام الأحزاب بصفة تدريجية ، و تم الإعلان عن بنود الإتفاق و نشر يوم ١٦ - جوان . ١٩٦٥، أي ثلاثة ايام فقط قبل الإنقلاب على الرئيس بن بلة من طرف وزيره للدفاع العقيد هواري بومدين ، و في ٣٠ . أفريل . ١٩٦٦ فر آيت احمد من سجن الحراش في ظروف غامضة . و إضطر للعيش في المنفى بأوروبا

- و شهد شاهد من أهله

شهادة أخرى عن الحدث يقدمها الأستاذ حسين زهوان و هو من مواليد سنة١٩٣٥ تقلد أثناء الثورة منصب ضابط مخابرات الولاية التاريخية الثالثة منطقة القبائل ، و قد تميزت شهادته التي أدلى بها لجريدة الشروق ع . جانفي . ٢٠١٤ بقدر من الموضوعية وأبتعدت كثيرا عن الرؤية العاطفية أو الضبابية التي ميزت بعض الشهادات المتعلقة بهذا الموضوع ، نحاول نقل بعض الفقرات منها بتصرف يسير ، عن دوافع و أسباب خروج آيت أحمد عن الصف و إعلان تمرد عسكري بعد سنة واحدة من إسترجاع السيادة الوطنية ، يقول - دخل آيت أحمد و العقيد محند أولحاج في مناورات سرية إلى غاية سبتمبر ١٩٦٣ عندما أعلن الرئيس أحمد بن بلة عن مسودة الدستور ، كان آيت أحمد و هو عضو في الحزب و البرلمان جاهزا لإعلان المعارضة

، بالسعي لإعتماد حزب جبهة القوى الإشتراكية ، ثم أعلن التمرد عن السلطة إنطلاقا من منطقة القبائل ، الأفافاس كان منطقه الأول هو إطلاق الرصاص ، و قد إستولى أنصاره على أهم المؤسسات و الإدارات الرسمية بتيزي وزو بالقوة ، و قاموا بحرق رئيس دائرة الأربعاء ناث إيراثن داخل سيارته ، أما عن الأهداف الكامنة وراء تمرد آيت أحمد فيرى الإستاذ زهوان أن حسين آيت أحمد لم تكن حساباته دقيقة و محسوبة بشكل جيد ، لقد برر ثورته بسعي بن بلة للإستحواذ على السلطة و تكريس نظام فردي ، وبغياب الديمقراطية ، و قد دفع من جهات أخرى شجعته على التمرد ليكون بديلا عن النظام ، آيت أحمد لم يكن له تصور أو برنامج ، آيت أحمد أشعل النار في منطقة القبائل ، لكنه لم يتمكن من إطفائها ، و يؤكد الشاهد في حديثه لنفس المصدر الطابع الجهوي لهذه الحركة التي إنطلقت من مدينة عين الحمام و فشلت في جر أو إقناع بقية سكان المنطقة ، كما يؤكد على أن النقاش الديمقراطي المفتوح كان مكفولا داخل الأطر النظامية ، المكتب السياسي للحزب ، المجلس التأسيسي و ذكر أنه شخصيا كان يجهر بمعارضته لبعض قرارات و مواقف الرئيس أحمد بن بلة ، و أنه كان يلتقي بشكل دوري مع الرئيس ووزير الدفاع و نخبة من الشخصيات الوطنية ، بمن فيهم حسين آيت أحمد ، و محند أولحاج في إجتماعات المكتب السياسي و يتناقشون في مختلف القضايا الوطنية

ـ قراءة موضوعية للحدث

. تكتسي دراسة و تحليل أسباب و حيثيات و نتائج التمرد الذي قاده الزعيم القبائلي حسين آيت أحمد بعد سنة واحدة من إسترجاع السيادة الوطنية على البلاد ، و في ظروف سياسية و أمنية بالغة الخطورة ، إتسمت بخلافات حادة و صراعات مريرة حول السلطة و سباق محموم على كرسي الرئاسة ، وفي أجواء تميزت بإحياء رفقاء الأمس لكل الخلافات التي كانت مدفونة تحت الأرض و بين الصدور منذ بداية النضال السياسي السلمي ضد الإستعمار الغاشم ، و تجددت هذه الإنقسامات كما لاحظنا في الفقرات السابقة بداية من مؤتمر الصومام الذي تمخض عن نتائج و مقررات كانت مفصلة وفق رؤية مجموعة أو جناح من النخبة السياسية و العسكرية يشكل بطبيعته الجغرافية أقلية قليلة تزعم أنها هي الوريث الشرعي للبلاد ، تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة ، و يمكن وضع تمرد جبهة القوى الإشتراكية مع فجر الإستقلال في إطار الصراع حول الحكم بين أقلية جعلت من البربرية قضية و مشكلة تستعملها كسجل تجاري في سوق السياسة ، مع العلم أن البربرية في الجزائر هي عبارة عن مجموعة من اللهجات كانت سائدة في البلاد في العصر النوميدي الجاهلي ، و بعد الفتح الإسلامي الذي لم يتم بسهولة إحتضن البربر سكان البلاد الأصليين هذا الدين و تعلموا لغته العربية و أصبحوا مسلمين ، و قد أنجبت بلاد القبائل قادة سياسيين كبار دونوا أسماءهم في سجلات التاريخ بحروف من ذهب و قد ساهم المسلمون البربر في الفتوحات الإسلامية بإفريقيا و الأندلس ، و معظم حكام و أمراء الدول الإسلامية التي تأسست بالجزائر بعد الفتح الإسلامي كانوا من البربر، و سنتناول موضوع القضية الأمازيعية في مناسباة أخرى إن شاء الله ، و بالعودة الى موضوع تمرد حسين آيت أحمد مطلع الإستقلال يمكن إستناج عدة حقائق و ملاحظات

ـ مشكلة حسين آيت أحمد مع النظام ، بدأت مع إثارة موضوع الهوية و مطالبة مجموعة من مناضلي الحزب بفدرالية فرنسا ، بمكانة خاصة و متميزة لمنطقة القبائل ، ثم الإعلان عن حزب الشعب القبائلي تجسيدا للأطروحة البربرية أواخر أربعينيات القـــــرن الماضي ، و إن

كان موقف آيت أحمد من الأطروحة البربرية في ذلك الوقت لم يكن واضحا و صريحا و كان مرتبطا بنتيجة الحركة التي إنطلقت من فرنسا ، فإن موقفه المعارض لدعم القضية الفلسطينية كان خطوة في طريق الإنفصال المعنوي عن مواقف الحزب و النخبة الوطنية

. بعد إكتشاف المنظمة الخاصة من طرف مصالح الأمن الفرنسية ، تم تهريب حسين آيت أحمد الى القاهرة و تعيينه ضمن بعثة حزب إنتصار الحريات الديمقراطية رفقة محمد خيضر و الشاذلي المكي،

. بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة و رغم وجوده في السجن الفرنسي مع رفاقه الأربعة الذين إخططفتهم المخابرات الفرنسية ، تم تعيين حسين آيت أحمد وزيرا و ظل محتفظا بمنصبه إسميا على الأقل الى غاية إسترجاع السيادة الوطنية

. إبتداءا من سنة ١٩٦٠ ظهرت معطيات جديدة على الساحة الوطنية ، و برزت نخب سياسية و عسكرية جديدة ، لتغطية الفراغ السياسي و العسكري الذي تركه إستشهاد قادة ميدانيين كبار . مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش ، يوسف زيغود، العربي بن مهيدي ، العقيدين عميروش و سي الحواس ، و إختطاف مجموعة الخمسة التي كانت تمثل العقل المفكر للثورة ، و طبيعة الثورات لا تعترف بالفراغ و لا تتوقف عن الحركة ، فقد برز الى المشهد السياسي و العسكري ما سمي بمجموعة الباءات الثلاث و هم العقداء بوصوف ، بن طوبال، و كريم بلقاسم الذين قاموا بتغطية الفراغ السياسي و العسكري و عملوا على ضمان مواصلة الكفاح المسلح ، من جهة و عدم تضييع أية فرصة للحصول على مكاسب و إنتصارات عسكرية و سياسية ، والإستجابة لأية مبادرة تقترحها الإدارة الفرنسية للتفاوض حول خروج الإستعمار من البلاد و تسليم المفاتيح الى أهلها الشرعيين ، و مضت الثورة في طريقها و أدى التطور الطبيعي للأحداث و متطلبات المرحلة الجديدة ، الى ضرورة توحيد قيادة جيش التحرير و إنشاء هيئة أركان تسند الى شخصية وطنية شابة ، تشرف على إعادة تنظيم الجيش و تأهيله لمواصلة الكفاح المسلح ، و لم تكن قضية الإستقلال مطروحة بشكل جدي رغم وجود محاولات من طرف الإدارة الإستعمارية لجس نبض النخبة السياسية و العسكرية ، لكن شاءت الظروف أن يكون العقيد هواري بومدين قائدا لأركان الجيش ، و هذه المهمة لم يصل إليها عن طريق علاقات شخصية او بطرق ملتوية رغم أنه محسوب تاريخيا على الجيل الثاني للثورة الذي ضمن تواصلا بين الأجيال ، و ملأ فراغا كبيرا حدث في منتصف طريق الثورة ، و نحن إذ نؤكد على موضوع تعيين العقيد هواري بومدين كقائد لأركان الجيش بعد ظهور مؤشرات للعقيدين بوصوف و بن طوبال ، أن الجناح القبائلي في قيادة الثورة و الذي كان يمثله العقيد كريم بلقاسم يسعى لإعطاء بعدا بربريا للثورة من خلال تصرفاته كزعيم سياسي أوحد ، و من خلال تعيناته في لجنة العمليات العسكرية بالشرق و الغرب، و التي إتخذت طابعا جهويا مكشوفا لقي رفضا و مواجهة شرسة مع قادة ميدانيين بشرق البلاد ، دون أن تغيب عن بالهم قضية تصفية الضباط و الجنود الرافضين لمؤتمر الصومام و توصياته و معظمهم من شرق البلاد، نؤكد على هذه الحقائق لأن الصراع بين النخب السياسية الذي بدأ مباشرة بعد ظهور الملامح الأولى لنجاح المفاوضات مع العدو الفرنسي و توقيع إتفاقية . إيفيان . لم يكن صراعا حول المبادىء أو الخطوط العريضة لبناء الدولة ، و لكن جوهر الخلاف بين النخب السياسية و العسكرية ، هو صراح بين جيلين ، جيل القادة الأوائل الذين وضعوا الأسس و اللبنات الأولى للكفاح المسلح ، و الجيل الثاني الذي يمثله العقيد هواري بومدين و مجموعته التي تبلورت فيما بعد في ما سمي ب ـ جماعة وجدة ـ و التي أصبحت منذ سنة تشكل مركز قوة يحسب له ألف حساب ، حيث لم يستوعب المؤسسون ظهور

شخصية العقيد هواري بومدين بهذا الشكل و بهذه السرعة على مسرح الأحداث فجأة ، ليصبح قائدا عاما للجيش و منظرا و محركا لخيوط اللعبة السياسية

- قبل إعلان الإستقلال بشكل رسمي أرسل العقيد هواري بومدين المجاهد عبد العزيز بوتفليقة الى فرنسا و كلفه بعرض فكرة منصب رئاسة الجمهورية على المجاهد السجين محمد بوضياف لكنه و كما ذكرنا في فقرات سابقة رفض الفكرة و تمسك بتحالف مسبق مع العقيد القبائلي كريم بلقاسم ، ومعلوم أن محمد بوضياف محسوب على جناح فرنكوفوني قريب من الأطروحة البربرية ، نفس المشروع تم عرضه من طرف قيادة الجيش على المجاهد السجين أحمد بن بلة الذي تردد في قبول الفكرة أو المنصب و إقترح بدوره تهيئة الظروف لترشيح المجاهد السجين محمد خيضر لمنصب رئيس الجمهورية ، و إكتفى بقبول منصب رئاسة الحكومة ، و رفض الفكرة من طرف المجاهد محمد بوضياف هو في جوهره بداية تشكل كتلة الثورة المضادة ، و تعبير عن مساندة قوية و تضامن مع العقيد القبائلي كريم بلقاسم الذي تم التخطيط لإزاحته من الواجهة العسكرية و السياسية بتدرج و ذكاء و دبلوماسية حريرية ، من طرف رفيقيه بوصوف و بن طوبال بعدما أدركا خطورة تصوراته و تصرفاته و مواقفه على الوحدة الوطنية

- بعد إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي أصبح آيت أحمد نائبا عن دائرة العلمة بولاية سطيف ، و هذا الأمر له دلالة خاصة من حيث الفكرة و النتيجة ، فترشيح آيت أحمد في هذه الدائرة كان هدفه تحرير شخصيته من المنطق الجهوي الضيق ، و فوزه بنسبة تصويت عالية ، يؤكد عدم وجود تمييز عنصري لدى رجل الشارع بين هذه الشخصية الوطنية و تلك إلا بمقدار مساهمة و بلاء كل منهما في النضال السياسي و الكفاح المسلح ، و أن الأطروحة البربرية و مشكلة الهوية لا توجد سوى في أذهان و عقول قلة قليلة من النخبة الجزائرية التي رضعت حليب الثقافة الفرنسية بكل ما تحمله من قيم و أفكار مسمومة ، مع حليب أمهاتهم في المدارس و الثانويات التي كانت تشرف عليها جمعيات الآباء البيض بمنطقة القبائل

- الرئيس أحمد بن بلة قام بمجهود ضخم من أجل إقناع محمد بوضياف و حسين آيت أحمد بإمكانية التعاون من أجل وضع أسس متينة لدولة جزائرية حديثة ، لكنهما رفضا العرض و فضلا سياسة الكرسي الشاغر، كما تم تعيين محمد خيضر أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني ، والمجاهد فرحات عباس رئيسا لأول مجلس تأسيسي ، فيما أنتخب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية ، وإحتفظ بأغلبية ساحقة مؤيدة له شخصا و فكرا و مشروعا و بمجرد قراءة بسيطة لطريقة تقسيم ، كعكة ، الإستقلال بين رفقاء الأمس المتصارعين على الكرسي ، نجد أن مجموعة تلمسان التي يرأسها بن بلة و بومدين قدمت الكثير من التنازلات لرموز الثورة المضادة ، و قامت بإعطاء حصة الأسد لجماعة تيزي وزو بشكل يوحي أن مجموعة العقيد هواري بومدين لم يكن همها الوحيد هو التموقع في السلطة و حكم البلاد ، بقدر ما كان الهدف هو البحث عن الإستقرار السياسي و الأمني الذي يسمح للبلاد بالإقلاع و النهوض و الشروع في بناء الدولة على أسس واضحة ، حيث تم توزيع مقاعد المكتب السياسي على جميع الشخصيات الفاعلة ، و أقصي التيار الإسلامي من التمثيل داخلة ، و تحصلت مجموعة تيزي وزو القريبة من أفكار و طروحات و مواقف الدا حسين ، على منصب الأمانة العامة للحزب ، و عضوية المكتب السياسي ، و بذلك تكون هذه المجموعة اللائكية التي ستقود فيما بعد ثورة مضادة غير مبررة سياسيا و أخلاقيا ضد النظام ، قد نالت النصيب الأكبر و تموقعت بشكل جيد داخل النظام ، أو على الأقل لم تخرج منه خالية الوفاض و كان بإمكانها تقديم إقتراحاتها

و مشاريعها و مناقشة المشاكل المطروحة بكل شجاعة داخل تلك الأطر الرسمية ، لكن مجموعة تيزي وزو التي كان يقودها العقيد القبائلي كريم بلقاسم لم تكن مشكلتها مع النظام هي مشكلة غياب الديمقراطية وحرية التعبير، أو ظهور بوادر نظام ديكتاتوري ، أو الإقصاء و التهميش ، كما لم تكن لها أية مشكلة شخصية مع الزعيم أحمد بن بلة الذي لا يجادل أحد في شرعيته الثورية الثابتة بمنطق التاريخ و الواقع ، بقدر ما كانت لديهم مشكلة شخصية مع قائد الأركان الذي أصبح فيما بعد وزيرا للدفاع و هو العقيد هواري بومدين ، و تتبع مسار علاقة رموز و قادة النضال السياسي أو الكفاح المسلح نتأكد أن نية إقصاء أو تهميش سكان منطقة القبائل من المساهمة في المجهود الوطني نضالا و كفاحا لم تكن واردة في أذهان رواد الحركة الوطنية بشقيها السياسي و الإصلاحي ، و حتى أثناء الثورة و بعد الإستقلال لم تكن نية الفرز بين الإطارات على أساس مناطقي موجودة كفكرة أو كممارسة

- إذا رجعنا الى الأسباب المعلنة من طرف حسين آيت أحمد كمبرر لتمرده على النظام ، و في مقدمتها إعتراضه على اللقاء الذي جمع رئيس الجمهورية في ذلك الوقت مع إطارات من الحزب الحاكم ، في إحدى قاعات السنماء بالعاصمة ، تناول موضوع الساعة و هو التحضير لصياغة دستور جديد ، أليس من حق الرئيس أن يلتقي مع مناضلي و إطارات الحزب في لقاءات علنية أو سرية ؟ أليس من حقه أن يحشد المناضلين و المؤيدين و القيام بحملة إنتخابية بما أن الجميع مناضلين في حزب واحد ؟ هل يكفي مجرد إجتماع رئيس الجمهورية بإطارات الحزب في قاعة سنماء بالجزائر العاصمة ، أن يكون مبررا كافيا لإعلان تمرد عسكري ذهب ضحيته أزيد من ٤٠٠ قتيل و عدد من المفقودين ، و كانت تداعياته السلبية الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية وخيمة على بلد لم يتمكن بعد من تضميد جراحه الغائرة بعد سبع سنوات و نصف من حرب لا هوادة فيها ضد العدو الفرنسي

. المبرر الثاني الذي يقدمه منظروا التمرد العسكري هو غياب الديمقراطية و حرية التعبير و توجه رأس النظام نحو إرساء الديكتاتورية ، و هو مبرر واه و لا أساس له من الصحة و كل الأحداث و مجريات الأمور تذهب عكس ذلك ، فمن المعلوم بالضرورة أن الوضع السياسي للبلاد بعد إسترجاع السيادة الوطنية كان يغلب عليه نوعا من التوازن بين جميع التكتلات و النخب ، و أن الشرعية الثورية التي كانت هي المقياس الوحيد المحدد للمهام و الوظائف و المسؤوليات و الوظائف كانت غطاء و برنوسا إحتمى به الجميع ، و لم تكن هذه المشكلة مطروحة للنقاش و لا أحد كان بإمكانه أن يزايد على أحد بحكم مساهمة الجميع في النضال السياسي و الكفاح المسلح، و إذا عدنا الى قضية الديمقراطية و حرية التعبير و هي مصطلحات مطاطية يمكن أن تأخذ عدة مفاهيم و تفسيرات قد تختلف بإختلاف الظروف و المناسبات و الواقع ، و الجميع يعترف بأن مناقشة القضايا الكبرى و المصيرية بين النخب السياسية و العسكرية أثناء الثورة و بعد الإستقلال سواء في لقاءات القاهرة أو في مؤتمر طرابلس كانت تجري في أجواء ديمقراطية مريحة ، و أن مختلف الآراء قد تم التعبير عنها بشكل يسمح بمعرفة إتجاهات و مواقف مختلف مكونات المشهد السياسي ، و كان من تقاليد الثورة ما يعرف بالإدارة الجماعية التي تعني إخضاع كل القرارات و المواقف للمناقشة والشورى ، والإستماع لمختلف الآراء ، بالإضافة إلى أن الخلافات التي حدثت بين رفقاء الأمس لم تكن في حقيقتها و في جوهرها كما أكدنا سابقا ، خلافات مبدئية أو فكرية أو سياسية ، بقـــدر ما كانت في حقيـــقتها و في

و في جوهرها خلافات حول من يحكم البلاد، و عدم قدرة رموز الثورة المضادة حسين آيت أحمد ، بوضياف ، كريم بلقاسم ، خيضر، عباس فرحات و مؤيديهم إستيعاب التطوارات السريعة التي حدثت في الجيش ، وتحولت القضية الى رفض باطني نفسي للأمر الواقع ، فكان صعود العقيد هواري بومدين الذي يعتبر من الجيل الثاني للمجاهدين و الثوار مفاجأة أربكت هذه المجموعة التي لم تكن تتصور أن يصبح ذلك الشاب الفقير البائس الذي رحل من مدينة قالمة الى القاهرة مشيا على الأقدام و عاش شبه متشرد في شوارع القاهرة ، وإشتبك مع ممثل حزب إنتصار الحريات الديمقراطية محمد خيضر و تبادل معه اللكمات من أجل شقة كان يقيمان فيها هو و زميله الأستاذ شيروف ، هي في الأصل مستأجرة من طرف الحزب ، ثم تدور الأيام و يصبح هذا الشاب الأزهري قائدا لأركان الجيش و صاحب الكلمة الأولى و الأخيرة ، و منظرا للنظام وواضع اللبنات الأولى للدولة الجزائرية الحديثة من دون صخب و لا ضجيج ، و الذين حضروا مؤتمر طرابلس سواء من المؤيدين أو المعارضين أكدوا جميعا أن العقيد هواري بومدين كان يقف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء ، و رغم الخلافات الحادة التي نشبت بين أحمد بن بلة و معاريضه ، إحتفظ العقيد هواري بومدين بهدوئه و صمته ، و لم يتدخل في المؤتمر لتأييد أو معارضة هذا الطرف أو ذاك ، فالمشكلة الأساسية و الجوهرية هي في تقديرنا أن رموز الثورة المضادة كانوا يعتقدون أن عقارب الساعة ستتوقف بمجرد دخولهم السجن الفرنسي ، و أن الزمن سيبقى في مكانه ثابتا ينتظر الإفراج عنهم ، و الزمن لا يتوقف في إنتظار هذا أو ذاك و طبيعة الحياة هي الحركة و السير الى الأمام ، فمشكلة الديمقراطية و حرية التعبير لم تكن مطروحة بالنسبة للنخب السياسية كما ذكرنا بحكم طبيعة التسيير الجماعي للثورة الذي أصبح مبدأ مقدسا أصر الجميع على إحترامه أثناء الثورة و بعد الإستقلال ، فقد تسقط هذه المبررات التي يسوقها حماة الديمقراطية في الماء بمجرد الرجوع قليلا الى الوراء حيث نجد أن كل رموز الثورة المضادة كانوا ممثلين في مختلف مؤسسات الدولة الفتية و أكثر من ذلك فإن زعيمهم محمد خيضر كان يمسك بمقاليد الحزب ، و محمد بوضياف وحسين آيت أحمد كانا يتمتعان بعضوية المكتب السياسي ، الذي يمكنه مناقشة أية قضية دون أن يطلب الإذن أو الترخيص من أية جهة كانت ، كما تفعل جميع الأحزاب السياسية و كل دساتير الدول الشمولية تمنح صلاحيات واسعة للحزب الحاكم الذي يعتبر هو المنظر للسياسة العامة للبلاد ، زيادة على ذلك فقد وضع الرئيس أحمد بن بلة المؤسسة التشريعية تحت تصرف شخصية سياسية محسوبة على المعارضة ، و كان بإمكان الزعيم القبائلي حسين آيت أحمد و مجموعته القيام بإصلاح النظام من الداخل من خلال مؤسستي الحزب و البرلمان ، فإذا كان الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية غير متوفر في أهم المؤسسات السياسية للدولة و هما المكتب السياسي للحزب ، و المجلس التأسيسي ، فالذي يتحمل مسؤولية غياب الديمقراطية هم المسؤولين عن هذه المؤسسات مسؤولية إدارية و سياسية و أخلاقية ، و تسيير المكتب السياسي أو المجلس التأسيسي كما يعرف الجميع ليس من صلاحيات رئيس الجمهورية أو وزير الدفاع ، فالمشكلة الرئيسية إذن هي معارضة آيت أحمد و مجموعته للتوجه العربي الإسلامي الذي حاول نظام بن بلة ترسيمه في الدستور ، وعدم قدرة بعض النخب السياسية من الجيل الأول للثورة على إستيعاب بعض الحقائق الجديدة التي أفرزتها تطورات الأحداث ، و محاولاتهم المتكررة لفرض منطق مغاير للواقع و متناقض مع طبيعة المجتمع الجزائري .

- عبر آيت أحمد عن رفضه لمنطق القوة في حسم الخلافات السياسية بين رفقاء الأمس لكنه إستعمل نفس المنطق في معارضته لنظام الرئيس أحمد بن بلة ، حيث قاد تمردا مسلحا فاشلا و غير مبرر ، وضعه في موقف حرج مع رفيقه في النضال و الكفاح أحمد بن بلة

- بالعودة الى الأيام الأولى التي سبقت إعلان الإستقلال نتذكر أن قيادة الجيش كانت تراهن في البداية على محمد بوضياف ليكون مرشح إجماع لرئاسة الجمهورية بحكم قربه من كتلة البربر أو الإتجاه الديمقراطي ، و قدرته على إحداث نوع من التوازن لا يقصي أية شريحة و يحتوي كل الإتجاهات السياسية التي أعلنت عن نفسها بعد رحيل الإستعمار ، و إن كانت تتفق على فكرتي ، الحزب الواحد و الخيار الإشتراكي ، سواء كان الخيار تاكتيكيا مؤقتا يسمح بوضع أسس متينة للدولة ، ثم يفتح المجال بصورة تدريجية لتعددية طبيعية تفرضها ظروفا إقتصادية و إجتماعية قبل أن تكون مطالب سياسية ، لأن إحتياجات البلاد و العباد في ذلك الوقت لم تكن إحتياجات و مطالب سياسية بالدرجة الأولى ، و رفض الرئيس بوضياف هذا العرض السخي القادم اليه من قائد الجيش ، يعتبر في العرف السياسي و الأخلاقي عدم إعتراف و ترفع كما أن محمد بوضياف رفض تعيينه في المكتب السياسي و رفض على ما يبدو مسؤوليات أخرى عرضت عليه ، بإيحاء و توجيه من صديفه و رفيقه في محموعة الستة ٦ العقيد القبائلي كريم بلقاسم ، و كما تشير بعض المصادر أن وضعية العقيد كريم بلقاسم و موقف النظام منه كانت عاملا إضافيا ساعد على ظهور شبه ثورة مضادة بجناحين ، الأول بقيادة بوضياف والعقيد كريم بلقاسم ، و الثاني بقيادة حسين آيت أحمد و العقيد محند أولحاج ، لمواجهة الثنائي أحمد بن بلة و العقيد هواري بومدين ، و بعد رفض المجاهد محمد بوضياف كل العروض و المناصب التي قدمت له من طرف الرئيس أحمد بن بلة و معظم هذه العروض كانت بطبيعة الحال قد صدرت بعد التشاور مع قائد الجيش إن لم تكن من إقتراحه ، كانت المواقف مقدمة لإحداث نوع من الفراغ داخل النظام و وضعه أمام واقع سياسي متشنج يفتقد الى التجانس و التعاون ، جاءت المرحلة الثانية و هي سلسلة الإستقالات المتتابعة لرموز الثورة المضادة من رئاسة أهم المؤسسات الشرعية الوليدة إستقالة حسين آيت أحمد من عضوية المجلس التأسيسي ، و محمد خيضر من الأمانة العامة للحزب، و عباس فرحات من رئاسة المجلس التأسيسي و هي خطة ماكرة كان الهدف المتوخى منها تجريد النظام من الشرعية و المصداقية ، و إظهاره أمام الرأي العام المحلي و الدولي أنه نظام ديكتاتوري فاشي ، يفتقد لحد الأدنى من التعايش في إطار ديمقراطي ، و واضح من دون شك من هذه الخطة أن مجموعة حسين آيت أحمد أو ما يسمى برموز الثورة المضادة لم تكن تستوعب وجود نظام أحمد بن بلة و العقيد هواري بومدين و بالتالي وجدت صعوبة كبيرة في التعايش و التأقلم معه ، و كانت تتحين الفرص و تتصيد الأخطاء و تنتظر أية مناسبة للإنقضاض عليه و تغييره بالقوة ، و هنا نفتح قوسا لنؤكد على قضية هامة و أساسية و هي أن تطرف مجموعتي بوضياف و آيت أحمد و موقفهما المتشدد من نظام أحمد بن بلة ، هما اللذين دفع النظام الذي يمثل منطق الدولة للتعامل مع هذه المعارضة الوليدة بعنف شديد و إجهاضها في المهد قبل أن تستفحل و تتحول الى غول يكتسح النظام و يبتلع الدولة ، بعد ما يئس النظام من إستيعابها و إحتوائها بمختلف الوسائل و الإغراءات ، فكان من الطبيعي أن لا تبقى الدولة مكتوفة اليدين تتفرج على المشهد دون أن تحرك ساكنا ، و منطق الدول الشمولية الذي يعرفه جيدا الزعيم القبائلي حسين آيت أحمد مع المعارضة هو بطبيعتة لا يبتعد عن خيارين إثنين هما الإستيعاب أو الإبعاد ، فلابد للحياة أن تسير إلى الأمام و ليس إلى الوراء ، و لو تطلب الأمر اللجوء الى القوة بعد فشل خطة الإحتواء و الإستيعاب ، و بعدما تأكد النظام بما لا يدع مجالا للشك و بأدلة رسمية أن محمد بوضياف بخضع في الكثير من مواقفه للعقيد كريم بلقاسم و هو بمثابة واجهته السياسية ، و تطور الأحداث فيما بعد اثبت صحة هذه الفرضية ، حيث كانت المعارضة ترى أن شرعية النظام ناقصة بوجود العقيد هواري بومدين على رأس قيادة الجيش ، رغم إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي بكل شفافية و في إطار الحزب الواحد ، أي من دون أحزاب معارضة يمكن أن تطعن أو تتحفظ على طريقة إجراء الإنتخابات أو نتيجتها ، لكن

الزعيم القبائلي آيت أحمد الذي لم يستوعب ان يعيش ليوم يدخل فيه أحمد ، محمد الى السجن ، نسي أن يتذكر بأن الرئيس أحمد بن بلة هو الآخر لم يكن ينتظر أن يمتد به العمر ليرى رفيقه حسين يرفع السلاح ضد النظام لتسوية بعض الخلافات البسيطة كان يمكن مناقشتها داخل الأطر و المؤسسات الشرعية و الرسمية ، كما كان يمكن حسمها عن طريق الصندوق بعد نهاية عهدة الرئيس المنتخب ، و قد أثبتت الأيام أن حركة التمرد التي قام بها آيت أحمد جاءت متسرعة و كانت إنتحارا سياسيا مبكر للزعيم القبائلي

- إن رفض التعاون مع السلطة و المشاركة في وضع الأسس الأولى للدولة الجزائرية الحديثة، كل حسب موقعه من طرف رفقاء النضال و الكفاح الذين تحولوا فيما بعد الى معارضة النظام ، من خلال محاولة إشعال فتيل ثورة مضادة للنظام الحاكم ، و سلسلة الإستفزازات و المساومات ، كانت كلها عوامل ضاغطة على نظام الرئيس أحمد بن بلة الفتي الذي كان في مواجهة مشاكل و مخلفات ١٣٠ سنة من الإحتلال و سبع سنوات و نصف من الحرب ، تركت ورائها ضحايا و مفقودين و أرامل و معطوبين ، و مجاهدين و مواطنين بسطاء كانوا كلهم في حاجة ماسة لتلبية أبسط ضروريات الحياة ، ناهيك عن فراغ إداري و مؤسساتي نجم عن رحيل موظفي الإدارة الفرنسية و شح في السيولة المالية إضطرت حكومة بن بلة لإعلان حملة وطنية للتبرع بالذهب و المعادن النفيسة لتكوين رأسمال يكفي لتغطية العملة الوطنية السائلة

- يمكن إعتبار التمرد الذي قاده حسين آيت أحمد ضد نظام أحمد بن بلة حلقة جديدة في مسلسل الصراع على الحكم بدأ بعد مؤتمر الصومام بين أقلية تمثل منطقة القبائل و تعتبرها مهدا و ممثلا للأمازيغية ، و بين أغلبية تعتبر أن الشعب الجزائري بأغلبيته الساحقة كان في يوم من أيام الجاهلية ينتمي الى الجنس البربري ، لكن بعد دخول الإسلام تغيرت طبيعة هذا الشعب بإعتناقه للعقيدة الإسلامية ، و تعلمه للغة العربية و أصبح شعبا مسلما - أن هذه الحركة البهلوانية التي قام بها حسين آيت أحمد إتخذت منذ بدايتها طابعا جهويا و فشلت في جر بقية المناطق حولها ، بل إن هذه المحاولة لم تقنع أغلبية سكان منطقة القبائل ، بدليل ان قائد الجناح العسكري لهذ التنظيم العقيد محند أولحاج ما لبث أن إستفيظ من غفوته ، و عاد إلى الطريق الصحيح بمجرد ما إلتقى مع قائد الأركان العقيد هواري بومدين و تخلى بسهوله عن رفيقه و إبن منطقته المجاهد حسين آيت أحمد.

- إن هذه الحركة كانت بمثابة شوط ثان من معركة السيطرة على العاصمة التي جرت فصولها في صائفة ١٩٦٢ بين جيش الحدود ٣٦٠٠٠ جندي بقيادة العقيد هواري بومدين ، و قوات الولايات الثالثة منطقة القبائل و الولاية الرابعة منطقة العاصمة بدرجة أقل ، و التي إنتصر فيها جيش الحدود إنتصارا كاسحا على خصومه من التيار البربري الفرنكوفوني و أصبح هاجس المنهزمين هو التفاوض من أجل ضمان موقع محترم داخل النظام الجديد

- رغم وجود نفس الشخصيات المتصارعة على الحكم في السجن الفرنسي ، من خريف سنة ١٩٥٦ الى ربيع سنة ١٩٦٢ ، لم يتمكنوا من إيجاد ارضية تفاهم أو صياغة مشروع ما بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، يضع الجميع تصوراتهم و أفكارهم و بصماتهم عليه ، خاصة و أن هؤلاء الشخصيات الأربع و هم أحمد بن بلة و محمد بوضياف ، و حسين آيت أحمد ، و محمد خيضر ، مقتنعون من الناحية الإيديولوجية بأن الإشتراكية مع فارق بسيط في التصور ، هي الحل الممكن على الأقل بالنسبة لظروف البلد السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية

- إن إستعمال القوة للإطاحة بنظام فتي جاء بعد حرب مريرة و طويلة مع الإستعمار الكافر، و بعد مفاوضات مارطونية و مساومات متعددة، و مخاض عسير وسط خلافات حادة و صراعات دموية ، هو في حقيقة الأمر تكريس لمنطق القوة الذي يتنافى مع أبسط مقومات الديمقراطية التي تقتضي قبل كل شيء الخضوع الى منطق الأغلبية التي يفرزها الصندوق ، أو الأجماع العام ، و مهما قيل عن طبيعة نظام الرئيس أحمد بن بلة فقد وفر حدا أدنى من الديمقراطية و حرية التعبير على الأقل داخل الأطر و المؤسسات الرسمية بالنسبة للنخبة السياسية و إطارات الدولة ، و كانت فكرة تقاسم السلطة مع الشركاء الآخرين و نبذ سياسة الإقصاء هي صمام الأمان المعول عليه لضمان الأمن و الإستقرار بإعتبارهما اساس التنمية و البناء ، بدليل أن أول رئيس للجمهورية لم يأت فوق دبابة أو محمولا على أكتاف الرجال في تمثيلية ساذجة تتكرر في عدة بلدان عربية و إسلامية ، بل خضع لمنطق الصندوق و الإستفتاء العام و تحصل على نتيجة أبهرت الأصدقاء و الخصوم ، و صوت المجلس التأسيسي بأغلبية ساحقة على برنامج حكومته المنبثق من ميثاق طرابلس ، و التشكيلة الحكومية التي إقترحها تحصلت على تزكية أغلبية الأعضاء ، و كانت المجموعة المعارضة للرئيس و برنامج حكومته لا تتجازو ١١ عضوا من أصل ١٢٢، و إتهام الرئيس أحمد بن بلة بمحاولة تفصيل دستور على مقاسه من طرف شخصية سياسية تعتبر من المؤسسين الأوائل لجبهة التحرير، و تشكل في نفس الوقت جزءا من النظام بحكم شرعيتها التاريخية ووزنها السياسي و عضويتها في أهم المؤسسات الرسمية المكتب السياسي للحزب و المجلس التأسيسي ، مسألة يصعب هضمها أو تقبلها بسهولة ، و لو كان الدا حسين و مجموعته ينتمون الى تنظيم سياسي معارض ، فيمكن تقبل الأمر و النظر إليه بإحترام و تقدير، أما أن يتهم إطار سياسي في حزب حاكم زميله في نفس الحزب برتبة رئيس الجمهورية بمحاولة التأثير على الإطارات الحزبية و السعي لتفصيل دستور للبلاد على مقاسه فهي قضية لم تحدث في أي بلد ديمقراطي أو غير ديمقراطي .

- تعبر خرجة آيت أحمد بشكل صريح عن تدني مستوى التفكير و غياب بعد النظر، و تفضيل المصالح الشخصية عن المصلحة العامة للوطن ، و إنتهاج سياسة المعارضة من أجل المعارضة لإرباك الخصم و إضعافه و تشتيت أفكاره و جهوده ، و جلب إنتباهه نحو قضايا تافهة ، تفقده التركيز على أهم القضايا المحورية و الأولويات التي تتطلبها ظروف البلاد في الجانب الإقتصادي و الإجتماعي، و في النهاية إظهاره أمام الرأي العام المحلي على أنه نظام فاشل لم يتمكن من تحقيق أبسط ضروريات الحياة للمواطن البسيط ، و هي بطبيعة الحال ضروريات مشروعة تتطلب هي الأخرى حدا أدنى من الإستقرار السياسي داخل مؤسسات صناعة القرار و حد أدنى من التوافق و التعايش بين مختلف الكتل التي أعلنت عن نفسها مباشرة بعد وقف إطلاق النار في شهر مارس ١٩٦٢ و أعلنت حالة الطوارىء في قواعدها إستعدادا للإنقضاض على السلطة في سباق محموم كاد يأتي على الأخضر و اليابس .

- إن التمرد الذي قاده آيت أحمد بعد سنة واحدة من إسترجاع السيادة الوطنية ، رغم أنه لم كان يفتقد للتخطيط الجيد و الذكاء الحاد ، و كان أقرب لمناورات القصور الساذجة فهو في البداية و النهاية محاولة فاشلة للأستيلاء على السلطة بالقوة، إتخذت طابعا جهويا مكشوفا وواضحا للعيان ، بل حتى في منطقة القبائل لم يكن هناك إجماع شعبي أو نخبوي عل تأييد هذه المحاولة الإنتحارية بدليل أن عناصر الجيش الوطني لم تجد صعوبة تذكر و لم تواجه بمظاهرات أو إحتجاجات إثناء تدخلها في مدن و قرى منطقة القبائل .

ـ كانت محاولة فاشلة و قفزة نحو المجهول لنحقيق حلم بناء دولة جزائرية أمازيعية فرنكوفونية تعتبر الإسلام و اللغة العربية عنصرين غريبين ، و تعتبر الإسلام دينا غريبا و المسلمون غزاة و محتلين ، يعيشون كمواطنين من الدرجة الثانية تحت حكم أسياد البلاد البربر، الى غير ذلك من الأفكار و الأحلام التي يتبناها أصحاب الأطروحة البربرية الذين يحاولون تسويق مثل هذه الأفكار المسمومة التي لم تعد تنطلي على أي مواطن جزائري يدرك من طبيعة الأشياء و بحكم التاريخ و الجغرافيا ، أن أصل الشعب الجزائري هو الأصل البربري و هو جنس أو مخلوق متميز عن بقية الأجناس و الأعراق الأخرى كالعرب و الفرس و الأتراك ، و أن إستقرار البربر منذ بداية الحياة لم يكن في منطقة القبائل فقط التي تضم حاليا ولايتي تيزي وزو و بجاية ، و أن أهم الأثار البربرية و الشواهد التاريخية وجدت في ولايات قسنطينة و باتنة ، و أم البواقي حيث توجد مدينة مسكيانة مقر الأميرة البررية الداهية و التي تسمى الكاهنة ، التي وقفت في وجه الفاتح الإسلامي و قاومت بشراسة الجيش الإسلامي الذي كانت تعتبره جيشا أجنبيا غازيا هدفه الأول و الأخير هو السيطرة على بلادها و نهب خيراتها و إستعباد أهلها ، كما فعل الغزاة السابقون ، و لو ادركت حقيقة الإسلام كآخر الأديان السماوية الفاصلة لكان لها موقف آخر، كما أن ضريح القائد البربري ماسينيسا يوجد بضواحي مدينة الخروب بولاية قسنطينة ، الأمر الذي يؤكد على الطبيعة البربرية لجزائر ما قبل الفتح الإسلامي و أن العنصر البربري كان متواجدا في مختلف مناط البلاد من أقصى الشرق سوق أهراس و تبسة ، الى أقصى الغرب حيث بلاد توات ، و من الشمال الى الجنوب حيث يقيم الطوارق ، و إن القضية الأمازيعية ليست قضية ذات أولوية و هي مجرد ورقة سياسية تستخرجها بعض الأطراف من حين لآخر لإستعمالها لإبتزاز السلطة و تحقيق مصالح شخصية، و لو فرضنا جدلا بوجود مشكلة تسمى الأمازيغية فهي قضية شعب و ليست قضية منطقة معينة من هذه البلاد ، و الحال أن البربر الذين يشكلون أغلبية ساحقة في المجتمع لا يؤمنون أصلا بوجود قضية سياسية أو ثقافية يمكن تسميتها بالقضية الأمازيغية و يعتبرون أن هذه المسألة قد عفى عليها الزمن بمجرد دخول الإسلام الى البلاد و إعتناقه من طرق السكان البربر على إختلاف لهجاتهم و مكان تواجدهم .

ـ حركة آيت أحمد هي أول تمرد مسلح و خروج على النظام الشرعي ، بمبررات سياسية تخفي تحتها أطماع شخصية و مواقف ثقافية كان من نتاجها المباشرة أو غير المباشرة ، تشجيع الجيش الملكي المغربي على إستغلال الظرف الصعب لغزو البلاد و محاولة إحتلال أجزاء عزيزة منه

. ساهم التمرد العسكري في تشديد الصغط السياسي و الأمني على النظام و تفجيره من الداخل ، و دفع بالجناح القوي فيه المؤسسة العسكرية و الأمنية لوضع حد لتلاعبات سياسية غير منتهية هي أقرب لعناد نساء ضرائر من تصرفات رجال دولة ، و لم يكن امام الجيش في تلك الظروف الأمنية و السياسية الصعبة من حل سوى الإستيلاء على السلطة ، كرد فعل عنيف على عجز المدنيين عن إدارة الصراع بينهم ، و الوصول الى حد أدنى من التوافق السياسي المطلوب ، يسمح بالتعايش و الإلتفات الى القضايا الكبرى التي تنتظرهم ، و هي إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة وتسوية المشاكل الموروثة عن الإستعمار

. توقيت إعلان التمرد لم يترك للزعيم القبائلي أية فرصة لتبرير موقفه المعادي لكل ما هو عربي و إسلامي في هذا البلد ، حيث تزامن مع إعلان مسودة دستور جديد هو حسب العديد من المحللين لم يكن مبررا كافيا لإعلان تمرد عسكري ، كاد أن يدخل البلاد في حرب أهلية ، لو لا تفطن الخيرين و الوطنيين لخطورة هذه المؤامرة الخبيثة على الوطن و مستقبل أبنائـــــه

. على الصعيد الإجتماعي جاء تمرد الزعيم حسين آيت أحمد ليكرس الطابع الجهوي للأكذوبة البربرية ، و يغذي صراعات و يزرع بذور الطائفية التي قضت عليها ثورة التحرير، وقد كان الزعيم القبائلي في البداية يراهن على ثورة قبائلية تطيح بالنظام القائم تنطلق من مسقط رأسه مدينة عين الحمام بولاية تيزي وزو لتعم مختلف أرجاء الوطن ، لكن حياد أغلبية سكان منطقة القبائل و عدم إقتناعهم بجدوى رفع السلاح في وجه نظام فتي لم يتمكن من وضع أقدامه على الأرض ، و لم يعطي فرصة كافية لحل أهم المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية التي خلفتها سنوات الحرب ، قلصت من طموحاته غير المشروعة و غيرت مساره نحو التفاوض من أجل ضمان موقع سياسي و دور أكبر من مجرد عضو منتخب في المجلس التأسيسي

. خطة الزعيم آيت أحمد و مجموعته من الولايتين التاريخيتين الثالثة و الرابعة تعتبر في تقديرنا شوطا ثانيا من المقابلة الأولى التي إنتصر فيها جماعة تلمسان بحكم قوة و بسالة و كفاءة و صمود جيش الحدود ، كان الهدف منها هو الإستيلاء على الحكم بالقوة و تنصيب فريق جديد من الموالين أو المشبثين بشرعية وهمية لحكومة مؤقتة كانت مجرد واجهة مدنية للعقيد القبائلي كريم بلقاسم

. أحدث التمرد العسكري شرخا كبير في النسيج الإجتماعي بين الجزائريين حيث لم يكن الزعيم حسين آيت أحمد بطبيعة الحال يدرك النتائج الوخيمة التي ترتبت عن حركته الإنتحارية و لم يكن يتصور أن الرياح ستسير بما لا تشتهيه سفينته ، كما لم يكن يتصور أن يتخلى عنه رفيقه و إبن منطقته العقيد محند أولحاج الذي فتح باب المعارضة مبكرا بإعتكافه مع جنوده و ضباطه في جبال جرجرة ، و لم تكن حساباته السياسية دقيقة بشكل يسمح له بالمناورة و كان أمامه خيارات كثيرة أقلها إنتظار نهاية عهدة الرئيس المنتخب ، و منحه وقتا كافيا تختبر فيه قدراته و إمكانية على تسيير البلاد ، و تقديم حلول ناجعة للمشكلات العويصة التي كان يعاني منها الشعب الجزائري ، خاصة و أن العقبة الأساسية و الجوهرية قد تم تجاوزها في مؤتمر طرابلس بإتفاق النخب و الكتل السياسية و حتى العسكرية على تبني الخيار الإشتراكي و نظام الحزب الواحد ، كتجربة قابلة للتعديل و الإثراء ، و خيارا تاكتيكيا يسمح للبلاد بالحصول على دعم و مساعدة الدول الإشتراكية

. يمكن إعتبار تنصل آيت أحمد من المجموعة التي حاولت إحياء الأطروحة البربرية سنة ١٩٤٨ و الدعوة الى تقسيم الشعب الجزائري وفق الرؤية الإستعمارية بربر عرب من خلال مشروع حزب الشعب القبائلي ، كان تاكيكيا و مرحليا ، و لم يكن أعلانا صريحا عن تخليه عن تبني الأطروحة البربرية ، بقدر ما كان مجرد تأجيل للقضية و إعطاء الأولوية لقضية الإستعمار، كما يمكن إعتبارها نسخة ثانية معدلة من مشروع عبان رمضان اللائكي الذي حاول تسويقه بعد مؤتمر الصومام ، و الذي تبناه من بعده العقيد القبائلي كريم بلقاسم و حاول جر شخصيات مدنية لتبني أطروحته لكن فشل في تسويقها

. طبيعة و شكل التمرد العسكري الذي إتخذ أبعادا جهوية و شخصية تأكدت من خلال المطالب المرفوعة للنظام ، محاولة من آيت أحمد و المجموعة التي تقف خلفه لتشديد الخناق على الرئيس و الضغط عليه للتنصل من حلفائه من جماعة وجدة ، في محاولة لعزله عن مصدر قوته ، حتى يسهل الإنقضاض عليه من طرف جماعة تيزي وزو في طبعتها الجديدة و المعدلة

ـ تحفظات غير مبررة

. هل صحيح أن الدستور الذي اصدره النظام الجزائري في ٠٨ ـ ماي ـ ١٩٦٣ كان سيئا لهذه الدرجة التي تجعل من شخصية سياسية محترمة تقف له بالمرصاد ، و تعلن تمردا عسكريا لأسقاط النظام برمته ، و ليس مجرد الضغط على السلطة لمراجعة الدستور و تعديل بعض مواده حتى يكون دستورا متوازنا يستجيب لجميع شرائح المجتمع الجزائري المسلم ، و إذا كان دستور ٦٣ الذي لم يعجب الزعيم القبائلي في ديباجته و مضمونه ، فما هو موقف الإتجاهات السياسية الأخرى وطنيين محافظين و إسلامين منه ، بنظرة بسيطة على ديباجة و مواد دستور ٦٣ و هي منشورة على شبكة الأنترانت، نجد أنه يعتبر بمقاييس ذلك الوقت دستورا متقدما بمسافات طويلة على دستور ٧٦ و جاءت مواده مطابقة لبرنامج طرابلس الذي وافقت عليه أغلبية الشخصيات التي حضرت المؤتمر، صحيح أنه مدد من صلاحيات جبهة التحرير الوطني و منحها دورا سياسيا كبيرا في تشكيل و صياغة النظام ، و أغلق الباب بصورة نهائية عن التعددية السياسية التي لم تكن مطلبا جماهيريا بقدر ما كانت تعبيرا عن نزوات شخصية و شطحات في الخيال ، لكنه أعترف بحرية التعبير و بحق تأسيس الجمعيات و أعتبر التعليم و الصحة و السكن حقوقا دستورية توفرها الدولة لكل المواطنين و ليست مزية أو منحة ، أعتقد أن النقطة التي أفاضت الكأس و أغضبت الزعيم القبائلي و جعلته يتخذ موقفا حازما من مشروع دستور٦٣ هي تأكيده في ديباجته و في مواده على الهوية الوطنية الجزائرية العربية ، حيث غلق الباب بصفة نهائية أمام اية أطماع سياسوية للمتاجرة بقضية الإنتماء في سوق السياسة ، و العروبة قد تتخذ اشكالا و معان كثيرة فهي بالنسبة للذاكرة الشعبية مرتبطة عضويا بالإسلام و عندما تذكر العرب فإنك حتما تريد أن تقول المسلمون ، لإرتباط العرب تاريخيا بالإسلام و بحكم إحتضان شبه الجزيرة العربية لآخر الرسالات السماوية التي نزلت على نبي عربي هو محمد ﷺ كما أن القرآن الكريم و هو آخر الكتب السماوية نزل بالغة العربية تكريما لها و لأهلها .

ـ أما عن غياب الديمقراطية و سعي الرئيس أحمد بن بلة الى تكريس النظام الفردي و الديكتاتوري ، فلم تكن حجة قوية و مبررا كافيا لتبرير محاولة مجموعة من الشخصيات تعد على أصابع اليد الواحدة تعتبر أقل من الأقلية في تصوراتها و مواقفها و إمتداداتها الشعبية فرض قناعاتها على الآخرين الذين يمثلون أغلبية الشعب الجزائري من حيث طبيعة النظام . مع بعض التحفظ . و من حيث الأفكار و المنطلقات و التصورات العامة لطبيعة النظام و الدولة و مرجعيتها السياسية و الفكرية ، ليس من خلال إقناع الشعب بأطروحاتهم و أفكارهم و برامجهم ، و لكن بإستعمال أسلوب غير ديمقراطي ، أسلوب همجي يعتمد على القوة و سفك الدماء للإستيلاء على السلطة ، و فرض نظام سياسي و إجتماعي و ثقافي تافه ينبني على أطروحات و أفكار جاهلية تحاول عبثا النبش في مزابل التاريخ من جهة و تخضع للأفكار المسمومة التي زرعتها المدرسة الفرنسية المسيحية في عقول و قلوب بعض المنتسبين الى النخب الوطنية ممن تتلمذوا في مدارس الآباء البيض التي كان يشرف عليها الكاردينال لافيجري بمدن و قرى منطقة القبائل من جهة أخرى .

ـ مشروع الدولة في فكر رموز الثورة المضادة

الثورة المضادة مصطلح سياسي يجسد وصول الخلافات بين شركاء و رفاق النضال و الكفاح الى نقطة اللاعودة ، و بلوغ مرحلة الإنفصال و الإنشقاق ، و غالبا تأخذ هذه الخلافات طابعا شخصيا تنافسيا، تغيب فيه روح التسامح و التضحية و نكران الذات كقـــيم إنسانيـة عالميـة

مشكلة النخب السياسية و العسكرية الجزائرية هي أنها تربت منذ إشتعال لهيب الثورة على مبدأ التسيير الجماعي ، بعدما وعت الدرس جيدا و حفظته من تجاربها المريرة مع الزعامة الفردية ، و لكن إن كان للتسيير الفردي مع وجود الشخصية الكاريزماتية التي يلتف حولها الجميع ميزاتها الإيجابية و السلبية ، فإن التسيير الجماعي للثورة إيجابياته و سلبياته الكثيرة ، منها على سبيل المثال تمييع المسؤليات ، و الحيلولة دون ظهور شخصية كاريزماتية تحوز على إجماع النخبة و الشارع ، كما يحول دون ظهور نخبة سياسية على درجات متفاوتة من الكاريزماتية ، تسمح بالتداول على المسؤوليات و ملأ الفراغ الذي يمكن أن يحصل بفعل الظروف و العوامل الطبيعية وإذا عدنا الى صراع النخبة الجزائرية حول السلطة بعد الإستقلال لإستقراء طبيعة هذه النخب و مكوناتها و مرجعياتها الإيديولوجية ، و تصوراتها عن طبيعة الدولة و نظام الحكم و رؤيتها للجزائر الحديثة ، نجد أنها من حيث الشرعية الثورية التي كانت هي المقياس الأول في التصنيف و الترتيب تقف في صف واحد ، و عند الإختيار يصعب تفضيل هذه الشخصية عن تلك ، أما من حيث المرجعية الفكرية و السياسية فإن معظم رموز الثورة سواء من السياسين أو القادة الميدانيين كانوا متأثرين بالفكر اليساري الذي كان موضة في ذلك الوقت ، و جد معجبين بمختلف تجارب الإشتراكية العلمية في الإتحاد السوفياتي و الصين و يوغوسلافيا و ألمانيا الشرقية و كوبا ، كما تركت المساعدات المادية و السياسية و الدبلوماسية التي قدمتها هذه الدول الإشتراكية للثورة الجزائرية إنطباعا حسنا لدى رموز الثورة ، الذين إعتبروا تلك المساعدات القيمة دينا في أعناقهم لا بد من إرجاعه في يوم من الأيام لهذه الدول الصديقة ، فليس من شيمة الرجل أن يتنكر لمن قدم له يد المساعدة التي كان أحوج إليها في ظروف قاهرة بمجرد ما تنتهي الأزمة ، و لكن هذه الجوامع المشتركة لم تشفع للنخب السياسية في ترك حساباتها الشخصية و التنازل عن طموحاتها الخاصة ، في سبيل الوطن الذي ناضلوا من أجله ، و قاوموا أعتى قوة عسكرية في ذلك الوقت ، الى حين وضع الأسس المتينة للدولة و قيام نظام قوي بمؤسساته و برجاله و بمواطنيه ، حيث لا يهم الشخص الذي يقود سفينة البلاد الى بر الأمان مادامت الغاية واحدة و متفق عليه من طرف الجميع ، و على ما يبدوا فإن رموز الثورة الجزائرية قد تخلوا عن قيم التضحية و نكران الذات و رموها وراء ظهورهم بمجرد ما لمحوا بريق الإستقلال و أشعة شمس الحرية تلوح في الأفق صبيحة يوم ١٩ ، مارس ، ١٩٦٢ و هكذا فإن رؤية النخب السياسية و العسكرية لنظام الحكم و طبيعته و شكل الدولة كانت تختلف من مجموعة وأخرى في بعض التفاصيل و الجزئيات ، و إن كان الخيار الإشتراكي قد شكل قاسما مشتركا و أصبح هاجس الجميع ، و بالرغم من تحالف آيت أحمد و بوضياف و عباس فرحات و خيضر، ضد بن بلة و بومدين ،تحالفا ظرفيا في إطار الثورة المضادة ، فإن هاجس الزعامة و التنافس على الكرسي قد ينسف تحالفهم المؤقت بمجرد هبوب نسمة هواء و لذلك كانت رؤيتهم شكل الدولة متباينة بين

- دولة لائكية مرتبطة بفرنسا و مقيدة بإتفاقية إيفيان ، تحافظ على إستقلال شكلي و ترتبط إقتصاديا و عسكريا و ثقافيا بفرنسا ، فيما يشبه الحكم الذاتي ، يتبنى هذه الرؤية من السياسيين عباس فرحات زعيم تيار الإندماج ، و من القادة العسكريين العقيد كريم بلقاسم

- دولة لائكية بربرية فرنكوفونية إشتراكية ، تعتبر العروبة و الإسلام مسألتان قابلتان للنقاش والجنس العربي المسلم عنصرا أجنبيا ، تتبنى الأطروحة البربرية التي زرعها الآباء البيض بين تلاميذهم ، و هي تزعم بأن الجنس البربري أقرب الى الأجناس الأوروبية الجرمانية

منه الى العرق العربي القادم من المشرق ، و يتزعم هذه المجموعة آيت أحمد الذي أعلن عن هذا التوجه برفضه للدستور الذي أصدره الرئيس أحمد بن بلة سنة ١٩٦٣ لأنه أكد بوضوح على الإنتماء العربي الإسلامي للجزائر، وأعلن في خطاب له بتونس صرخته المدوية الموجه لدعاة البربرية نحن عرب قالها ثلاث مرات ، تأكيدا لعروبة الجزائر و حسما لقضية الهوية العربية الإسلامية ، حيث أصرت المجموعة البربرية على وضع قضية الهوية و الإنتماء العربي للجزائر على طاولة النقاش و الجدل السياسي ، و إعتبرتها قضية هامة و ذات أولوية ، فكيف كان موقف دعاة البربرية ومن يدور في فلكهم من الإسلام كدين و كمرجعية سياسية و فكرية أقرها بيان أول نوفمبر ؟ و عند إدراك طبيعة الصراع بين دعاة الأطروحة البربرية المرتبطين بالغرب ، من جهة و الكتلة الوطنية المحافظة من جهة أخرى ، و مناورات و دسائس حزب فرنسا ، ندرك من دون شك الأسباب التي جعلت النخبة الوطنية المحافظة تؤجل الحسم في موضوع المرجعية الإسلامية للنظام الجزائري التي كانت من بين أهداف ثورة نوفمبر، فإذا كان الإنتماء العربي للجزائر مسألة قابلة للنقاش والتشكيك فالحديث عن المرجعية الإسلامية للدولة الجزائرية كما وضع أسسها الأولى الأمير عبد القادر، و كما تبنتها أدبيات جمعية العلماء المسلمين،و أفكار مالك بن نبي ، يعتبر حديثا سابقا لأوانه قد يفتح أبواب جهنم على أصحابه و سيتهمون بالإرهاب و يوضعون على قائمة المطلوبين

ـ السلطة ... و المعارضة مواقف و نتائج

نعود قليلا الى الوراء لإستعادة أهم الخطوات التي تمت بعد إعلان وقف إطلاق النار في ١٩ ـ مارس ـ ١٩٦٢ و هو التاريخ الذي ألهب العقول و القلوب ، و أشعل فتيل الأزمة و سرع من وتيرة التنافس على السلطة ، بين نخب و شخصيات و تكتلات كانت تتربص و تنتظر هذا التوقيت بفارغ الصبر، بعدما أعدت له العدة اللازمة ، وخططت له على نار هادئة بعقد تحالفات و صفقات سياسية بين مختلف الأجنحة و الكتل التي كانت تحت مظلة جبهة التحرير الوطني ، ذكرنا في الفقرات السابقة أن قرار الحكومة إلغاء هيئة الأركان الذي كان يعني بكل بساطة ، إبعاد العقيد هواري بومدين من قيادة الجيش تم تغليفه و تعليبه في شكل لا يثير الشك أو الإنتباه ، و كان مصدر هذا القرار هو العقيد كريم بلقاسم الذي رأى في صعود نجم العقيد هواري بومدين تهديدا غير مباشر لموقعه داخل النظام الجديد ، و مستقبله السياسي و طموحاته الشخصية في حكم البلاد ، بعدما لمس عزوفا و زهدا في السلطة من طرف زميليه العقيدين بوصوف و بن طوبال ، حيث كان كريم بلقاسم يرى في وجود العقيد هواري بومدين في ذلك الموقع عقبة في طريقه تحول دون تحقيق حلمه الكبير فكانت الرسالة واضحة جيدا بالنسبة لقيادة الأركان و قرئت و إستوعبت بشكل جيد ، فاعتبرت أن قرار إلغاء هيئة الأركان لا يستهدف الهيئة أو المؤسسة بشكل خاص و لكن يستهدف شخص العقيد هواري بومدين الذي كان يتحكم في جيش الحدود ، و يسيطر على مخازن السلاح و الذخيرة ، و يملك ميزانية معقولة قدرتها بعض المصادر ب٥٠ مليار فرنك فرنسي ، تكفي لتسيير مرحلة إنتقالية ، و قد يكون الرقم مبالغ فيه نوعا ما ، و من هنا بدأت المشكلة السياسية التي أصبحت تعرفا تاريخيا و إعلاميا بأزمة صائفة ٦٢ فالسبب الأول للأزمة هو إصرار الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة و بايعاز و ضغط من العقيد كريم بلقاسم على عزل العقيد هواري بومدين من قيادة الجيش ، و كانت محاولة القبض عليه بالأراضي التونسية التي نجى منها بأعجوبة تدخل في نفس المخطط الذي كان يقوده كريم بلقاسم لإستعادة سلطته المفقودة على الجيش و النظام ثم أعلن آيت أحمد عن تأسيس تنظيم سياسي خارج

الدستور المنبثق من برنامج طرابلس الذي حدد قواعد اللعبة السياسية من خلال موافقة جميع الكتل السياسية على مبدأ الحزب الواحد و لو بصورة تاكنيكية مؤقتة ، و خارج القانون الذي لا يعترف بالتعددية الحزبية، ليضع حجرا ثقيلا في حذاء النظام ، ولم يكتف بذلك بل قاد تمردا عسكريا ضد النظام و إتخذ من جبال جرجرة بمنطقة القبائل معقلا لمقاومة النظام ، و إنتهت مغامرته بحصيلة ثقيلة تمثلت في ٤٥٠ قتيل و عدد من المفقودين ، و تم إلقاء القبض عليه مختبأ في حفرة داخل إحدى الكهوف وكان لهذا التمرد تداعيات سلبية عديدة ذكرناها سالفا

- كما قام محمد بوضياف و رفيقه كريم بلقاسم بتأسيس حزب سياسي يساري ، و أعلنا تضامنهما مع حركة حسين آيت أحمد المعارضة للنظام ، و كان موقف محمد بوضياف من نظام أحمد بن بلة منذ البداية متصلبا و غير واضح حيث رفض كل المناصب و المسؤوليات التي أقترحت عليه

- محمد خيضر الذي إستقال من الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني ، أتهم بتحويل أموال الثورة التي كانت تحت تصرفه عندما كان ممثلا للجبهة بالقاهرة ، و إستعملها في معارضة النظام

- و في نفس الوقت نسجل إنسحابا هادئا و من دون ضجيج لعدة شخصيات وطنية سياسية و عسكرية تركت بصمات واضحة على مسيرة الكفاح المسلح ضد المستعمر الكافر، كالعقيدين بوصوف و بن طوبال

- السلطة ... و المعارضة وجها لوجه

أدرك نظام أحمد بن بلة أنه بصدد مواجهة ثورة مضادة تحاول العودة الى نقطة الصفر و الى المربع الأول ، و تتجاهل التطورات السياسية التي حصلت في البلاد ، كانتخابات المجلس التأسيسي ، إنتخاب رئيس للجمهورية ، تشكيل أول حكومة جزائرية في تاريخها الحديث ، و بطبيعة الحال فإن تحركات المعارضة سواء تلك التي أعلنت القطيعة النهائية مع النظام بوضياف ، كريم بلقاسم ، أو تلك التي فضلت التدرج في معارضتها للنظام و إستعمال منابر السلطة و مؤسساتها لتهيئة الأجواء و تسويق أفكارها و طروحاتها و مواقفها ، ثم الإنسحاب التدريجي و وضع النظام أمام الأمر الواقع ، حالة آيت أحمد ، خيضر، عباس فرحات و قبل أن نستعرض طريقة تعامل النظام مع المعارضة التي إتخذت شكلا سياسيا و آخر عسكري ، نحاول تحليل طبيعة الصراع لمعرفة طبيعة مواقف الطرفين، و هل كانت تلك المواقف تعبيرا عن حالة إختناق النخبة السياسية و عجزها عن بلورة قواسم مشتركة و خطوط عريضة متفق عليها ، و برنامج عمل تنفذه حكومة إنتقالية في فترة معينة قد تكون خمس أوعشر سنوات ؟ الواقع يقول أنه من حيث المبدأ كان شبه إجماع قد حصل على ميثاق طرابلس ، رغم نقائصه بإعتباره مجهودا بشريا و إجتهادا جماعيا أو فرديا لا يسلم من السلبيات أو النقائص مهما كانت الأحوال و الظروف ، و كفاءة الشخصيات التي أنجزته ، و بالتالي فإن سيرورة الأحداث و تطوراتها تشير الى أن نظام أحمد بن بلة قام على أساس برنامج طرابلس الذي حدد المحاور الكبرى للدولة الجزائرية الحديثة ، و شرعت السلطة الفعلية في تجسيده ميدانيا و بطريقة تدريجية من خلال الخطوات و الإجراءات التالية

. البدء بتنصيب مكتب سياسي جديد يضم خيرة أبناء الأمة من رموز الثورة و الشخصيات الوطنية مهما إختلفت توجهاتهم السياسية و مواقفهم ، على أمل أن يكون المكتب السياسي للحزب غرفة عمليات سياسية تسهر على إنتاج أفكار و برامج ومشاريـــــع ، و تقتـــرح حلولا

للمشاكل المحتملة ، و مواقفها من الأحداث، و كل متابع منصف و محايد لا يشك إطلاقا في صدق نوايا النظام عندما بطلع على القائمة النهائية لتشكيلة المكتب السياسي التي إرتفعت من ٧ أعضاء في البداية الى١٧ عضوا، تمثل جميع الكتل السياسية و التوجهات الفكرية ، و يمكن تسجيل ملاحظتين هامتين حول تشكيلة المكتب السياسي هي غياب ممثلين عن الكتلة الإسلامية سواء من رجال السياسة أو من النخبة المثقفة و المفكرين ، و في المقابل هيمنة التوجه اليساري على المجلس ، و العملية من دون شك مقصودة كرسالة صريحة أو ضمنية الى الخارج تبعد شبهة ـ التوجهات الإسلامية ـ عن النظام و تسترضي دولا إشتراكية عربية و أجنبية كانت سباقة في تقديم مساعداتها المالية و السياسية و الدبلوماسية للثورة و تبنت مطالبها و رافقتها حتى تحقيق النصر

ـ أن نظام أحمد بن بلة رغم سلبياته و نقائصه العديدة كنظام بشري معرض للوقوع في الأخطاء و الهفوات و سوء التصرف ، خاصة في تلك الظروف السياسية و الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية الصعبة ، فقد جاء الى السلطة عبر قنوات رسمية و شعبية إحترمت فيها أهم قواعد العملية الديمقراطية ، و أجريت إنتخابات المجلس التأسيسي ، و إنتخابات رئاسية، و تم تزكية أعضاء الحكومة و المصادقة على برنامجها بأغلبية مطلقة ١١١ صوت مقابل ١١ صوتا معارضا ، فإلى هنا يمكن التأكيد بكل حيادية و موضوعية ومن دون مجاملة أن نظام أحمد بن بلة بمقاييس ذلك الوقت و إذا وضعنا إعتبارت الظروف و المناخ العام من كل جوانبه ، أن هذه الخطوات كانت سليمة و هي لبنات أولية في بناء الدولة الحديثة كانت جد موفقة ، و كانت تسير في الإتجاه السليم من خلال الشروع في وضع محاور برنامج طرابلس موضع التنفيذ ، لولا إصرار خصوم السلطة من المعارضين من خارج النظام و من داخله كانوا مصرين على إنتهاج سياسة المعارضة من أجل المعارضة ، من خلال تصعيد المواقف و تعفين الأجواء لإفساد عرس النظام و إدخال البلاد في حالة من الفوضى ، تبعثر أوراق النظام و تدخل صناع القرار و الماسكين بزمام الأمور في حالة هستريا و إرباك ، فكيف يتصرف نظام سياسي يملك شرعية شعبية و شرعية تاريخية و تسنده قوة عسكرية و أمنية كانت هي صاحبة الفضل في حسم الصراع و تحييد الخصوم و إخضاع الجميع للأمر الواقع، قوة عسكرية جديدة و شابة بقيادة عقيد شاب يملك كل مواصفات رجل الدولة من خلفية ثقافية أصيلة ، و شرعية ثورية و كاريزماتية عالية، و إخلاص و نكران الذات ،و هي صفات كانت في ذلك الوقت و في تلك الظروف عملة نادرة،إن منطق الدولة في كل زمان و مكان يقتضي مواجهة مثل هذه الخلافات في المهد و الحيلولة دون تطورها، من خلال محاولة إرضاء الخصوم و إحتوائهم داخل الصف و إقتسام ثمرات الإستقلال و إمتيازاته، و هو ما حدث بالفعل من خلال تقاسم المسؤوليات بين الكتل و المجموعات المتصارعة على السلطة بشكل يحافظ على حد أدنى من التوازنات السياسية بين الكتل و المجموعات و المناطق ، حيث كان من نصيب مجموعة تلمسان المحسوبة تاريخيا على الإتجاه الوطني الأصيل ـ العروبة و الإسلام ـ ـ رئاسة الجمهورية و المؤسسة العسكرية ، فيما تحصلت كتلة المعارضة المحسوبة على التيار الفرنكوفوني البربري على حصة الأسد في أهم المؤسسات الرسمية ، المكتب السياسي، الحكومة ، و كانت الأمانة العامة للحزب ، و رئاسة المجلس التأسيسي ، قد آلت الى شخصيتين محسوبتين على الكتلة المعارضة ، و رغم ذلك و حسب عدة شهادات و أصداء و تصريحات لعدة شخصيات وطنية عايشت الأحداث عن قرب و ساهمت في صناعة و بلورة عدة قرارات و مواقف ، فإن التاريخ يشهد للرئيس أحمد بن بلة أنه عمل المستحيل و بذل مجهودات جبارة من أجل إقناع رموز الثورة ، و هم بالدرجـــــة الأولى

رموز الثورة المضادة ، و رفاقه في النضال السياسي ، و الكفاح المسلح ، و في السجون الفرنسية ، بالمشاركة في السلطة من المواقع التي تم إقتراحها في إطار تجربة إنتقالية ضرورية تسمح بالعبور من مرحلة ما بعد الثورة ، الى مرحلة وضع الأسس المتينة للدولة و الشروع في تسوية المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي ورثتها البلاد بعد حرب مدمرة و غير متكافئة دامت سبع سنوات و نصف ، و الأمر يحتاج من دون شك الى إلتفاف الجميع حول القيادة السياسية و ترك الخصومات و الإختلافات السياسية و الشخصية جانبا ، أو تأجيلها الى فترة مقبلة تتغير فيها أوضاع الشعب الجزائري نحو الأحسن شيئا فشيئا ، و تضع الدولة الفتية أقدامها على الأرض ، لكنه فشل على ما يبدو في تحقيق هذا الهدف أمام تصلب مواقف محمد بوضياف الذي كان لا يعترف بالنظام الجديد و سبق و أن أعلن قطيعة تامة معه تضامنا مع رفيقه في مجموعة الستة ٦ التاريخية ، العقيد القبائلي كريم بلقاسم ، الذي لفظه النظام الجديد و وجد نفسه خارج المجال ، و بعد خروج آيت أحمد من النظام وقيادته لتمرد عسكري إلتف حوله رموز المعارضة ، و حاول إستمالة العقيد شعباني قائد منطقة الصحراء الذي إثار عدة قضايا شائكة أمام الشعب ، قبل أن يعبر عنها في الأطر الرسمية التي كانت متاحة أمامه دون أن تتخذ تحفظاته و إحتجاجاته تلك طابع المعارضة للنظام ، و كما سنرى في الفقرات المقبلة كان تعامل نظام بن بلة بشقيه السياسي و العسكري مع تحفظات و مطالب العقيد شعباني راقيا لدرجة كبيرة و حاولا معه بكل الطرق السلمية و الدبلوماسية ، لعزله عن مجموعة المغامرين الذين أرادوا إستمالته لكن دون جدوى ، فماذا يفعل النظام أي نظام أمام تصعيد المواقف و إثارة الفوضى و نشر البلبلة ، و محاولة زعزعة أركانه و قلب أوضاعه رأس على عقب ؟ لقد كان الهدف الرئيسي للمجموعة المعارضة للنظام هو محاولة تفكيكه و زعزعته قبل أن يشتد عوده ، و تشكيل نظام جديد على أنقاضه ، بإستغلال المناخ العام و جذوة الثورة و الكفاح التي ما زالت بعد مشتعلة في قلوب الثوار و المجاهدين ، و إستكمال الشوط الثاني من حرب الولايات التي جرت بين مجموعتي تلمسان و تيزي وزو ، و التي إنتصرت فيها جماعة تلمسان و حسمت الموقف لصالح كتلة القومية العربية الإسلامية التي كان يمثلها بصفة خاصة الرئيس أحمد بن بلة ، و كان مضمون رسالة رموز المعارضة واضحا و قرئت و أستوعب مضمونها بشكل جيد من طرف النظام ، الذي وجد نفسه أمام موقف صعب و أمام أمران أحلاهما مر ، خاصة بعد أن إتخذ الصراع طابعا شخصيا و منحى إنتقاميا و أصبحت السهام موجهة بشكل مباشر للعقيد هواري بومدين الذي كان يقف بقوته العسكرية وراء النظام ، وفي تقديري و حسب المعطيات المتوفرة و من خلال تحليل الوقائع و الأحداث ، فيمكن القول أن الصراع في جوهره هو مواجهة غير مكشوفة ، أو حرب بالوكالة كانت تجري بين العقيد القبائلي كريم بلقاسم الذي كان يحضر نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية أو على الأقل كان يسعى للإحتفاظ لنفسه بموقع هام على رأس المؤسسة العسكرية ، يسمح له بإدارة اللعبة و تحريك خيوط النظام في الإتجاه الذي يريد ، لكن هذه الخطة لم تنجح بعد تفطن رفيقيه ووقوفهما ضده و سعيهما لإزاحته و سحبه من النظام بشكل تدريجي بعد تغيير موازين القوى العسكرية لصالح جيش الحدود ، و تسليم قيادة الأركان الى عقيد شاب سبق للشهيد العربي بن مهيدي أن تبناه وورثه العقيد بوصوف و أعجب بشخصيته و إخلاصه و زهده فوضع ثقته فيه و سلمه مشعل الثورة بعدما شعر بأن مهمته قد إنتهت و قد حان وقت التفرغ للحياة الخاصة بعيدا عن النظام مباشرة بعد إعلان الحكومة الجديدة ، و على ما يبدو فإن خلافا كبيرا بين العقيدين بوصوف و بن طوبال من جهة ، و العقيد كريم بلقاسم من جهة ثانية ،حول هذه النقطة بالذات ، حيث لم يكن العقيد كريم بلقاسم مهيأ نفسيا للإنسحاب

و تسليم المشعل الى قيادة سياسية توافقية جديدة دون أن يكون له موقع يتناسب مع وزنه السياسي و العسكري ، و من هذا المنطلق وجد كريم بلقاسم نفسه وجها لوجه مع العقيد هواري بومدين و كانت محاولة إلقاء القبض على العقيد هواري بومدين في تونس آخر فصول المسرحية التي تم صياغتها و إخراجها بشكل جيد ، و سمحت للعقيد هواري من إستباق الأحداث و الدخول الى البلاد عبر الحدود التونسية لتحضير جيش الحدود للمعركة الحاسمة ، فكانت الرسالة واضحة بشكل جيد و خروج آيت أحمد و المجموعة المتضامنة معه من النظام في ذلك التوقيت بالذات دون أن تعلن عن أسباب مقنعة أو مبررات معقولة ، و تمظهر الصراع جغرافيا في منطقة بعينها ، وبالنظرالى طبيعة الشخصيات التي ألتفت حوله من حيث توجهاتها السياسية و الفكرية ، لم يكن أمام النظام سوى خيار المواجهة و حسم الموقف بإستعمال الصلاحيات الدستورية المخولة لرئيس الجمهورية في مثل تلك الحالات ، لتحييد الشخصيات المعارضة و القضاء على التمرد في مهده و إستعادة الهدوء و الإستقرا للبلاد ، و هكذا تم إلقاء القبض على الزعيم محمد بوضياف و إقتياده الى سجن إنفرادي بالصحراء ، و الحكم بالإقامة الجبرية على فرحات عباس ، كما تم إلقاء القبض على زعيم التمرد القبائلي حسين آيت أحمد مختبأ في حفرة داخل إحدى الكهوف بجبال جرجرة ، في حين تمكنت مجموعة أخرى من المعارضة من الفرار خارج الوطن ، محمد خيضر، كريم بلقاسم و تراجع العقيد محند أولحاج في آخر لحظة عن مواصلة التمرد بعدما التقى بالعقيد هواري بومدين في جلسة خاصة شرح له فيها الموقف الصعب على الحدود الجزائرية المغربية ، بعد دخول عناصر من الجيش الملكي في محاولة لإستغلال الظروف الأمنية الداخلية الصعبة للبلاد و إحتلال بعض المدن

و في نهاية المطاف كانت هذه المعركة التي قادها النظام لتصفية جيوب المعارضة ، تمهيدا لمرحلة جديدة من عمر نظام بدأت ملامحه تظهر مباشرة بعد إجراء المفاوضات بين وفد المتمردين بقيادة آيت أحمد و الرئيس بن بلة ، الذي حاول تقديم تنازلات كثيرة و الإستجابة الفورية لمطالب المتمردين دون أن يحصل على الضوء الأخضر من حلفائه في مخبر صناعة القرار و الموقف ، هيئة الأركان العامة و بدرجة أقل المكتب السياسي للحزب الأمر الذي أعتبر فخا نصب للرئيس من طرف زعيم المتمردين كآخر ورقة بحوزته لتفكيك النظام و دفعه للتآكل من الداخل ، من خلال إدخال جناحيه في مواجهة حاسمة فكانت الفكرة الأولى هي دفع الرئيس الى إجراءات متشددة ضد حلفائه ، عزل وزراء مقربين من العقيد هواري بومدين ، ثم تحييد وزير الدفاع و في هذه الحالة سيكون البديل جاهزا، و هو تعيين وزيرا للدفاع مقربا من جماعة آيت أحمد ، كريم بلقاسم ، أو محند أولحاج على سبيل المثال ، و سيكون مصير وزير الدفاع السابق هو حبل المشنقة أو السجن المؤبد أو النفي على أقل تقدير ، لكن هنالك وجه آخر لنهاية المعركة ربما لم يفكر فيه الزعيم آيت أحمد و مجموعته و هو مدى قدرة الرئيس على تنفيذ وعوده من دون ثمن ، و مدى حاجة مجموعة تلمسان الى الإحتفاظ بشرعية الرئيس أحمد بن بلة ؟ و هل تكون شعبيته العارمة داخليا و خارجيا حصانة له و حائلا دون تحريكه من موقعه بصورة سلمية تحترم فيها تاريخه النضالي ، ووزنه السياسي كرمز كبير من رموز الوطنية و النضال في العصر الحديث ؟ و بطبيعة الحال كان مجرد وعد الرئيس أحمد بن بلة للزعيم آيت أحمد بإمكانية عزل الوزير بوتفليقة و تحييد وزير الدفاع ، خطأ قاتلا دفع ثمنه الرئيس و التجربة الديمقراطية الواعدة التي كان يمكن أن تتطور بشكل إيجابي لو تحلى الإخوة الثوار الكبار بالحد الأدنى من الصفات الإنسانية و تركوا رفيقهم في النضال و الكفاح و السجن يخوض تجربة تسيير الدولة ، حيث كان البديل عن نظام أحمد بن بلة هو هو نظام أكثر ديمقراطية ، لكنه تحول الى نظام شبه عسكري .

ـ إعدام أصغر عقيد في العالم

الطاهر شعباني هو الإسم الحقيقي لأصغر عقيد في العالم ، عرف بإسم محمد و هو من مواليد ٠٤ . سبتمبر ١٩٣٤. ببلدة أوماش بولاية بسكرة حاليا ، في بداية حياته الدراسية فتح عينيه على حفظ القرآن الكريم ، و تعلم مبادىء الشريعة الإسلامية و اللغة العربية ، بزاوية بلدته التي كان يسيرها والده ، إنتقل الى مدينة بسكرة لمواصلته تعليمه الإبتدائي ، و في سنة ١٩٥٠ قرر الإنتقال الى مدينة قسنطينة لمتابعة الدراسة بمعهد الشيخ عبد الحميد بن باديس ، في هذه المدينة الثائرة التي كانت مهدا للحركة الإصلاحية و ملقى لجميع الأفكار و التيارات السياسية ، بدأ الوعي السياسي للطالب محمد ينمو بسرعة و تأثر كثيرا بالمقالات التي كانت تنشرها صحافة جمعية العلماء المسلمين، كما تعرف على العديد من المناضلين الأوائل في الحركة الوطنية بشقيها الإصلاحي التربوي و الثوري ، و بعد إندلاع ثورة أول نوفمبر المباركة لم يتردد لحظة في الإنضمام الى صفوف المجاهدين الأوائل الذي وقعوا بداية الثورة و الجهاد ضد المستعمر الغاصب بأحرف من نار، أهلته خلفيته الثقافية ليصبح كاتبا مساعدا للعقيد سي الحواس بمنطقة الصحراء فأظهر كفاءة كبيرة في الشؤون الإدارية ، دون أن يتخلى عن الروح القتالية التي إكتسبها بالتجربة مع مرور الوقت مما أهله للترقية الى رتبة ملازم ، و في أفريل ١٩٥٨ أصبح ضابطا أول سياسي و في السنة الموالية عين كمسؤول على المنطقة الثالثة للولاية السادسة ، و بعد إستشهاد العقيد سي الحواس في سنة ١٩٥٩ أصبح العقيد محمد شعباني بصفة آلية قائدا للولاية السادسة فقام بتوسيع العمليات العسكرية ضد العدو، و أدرك مبكرا الأطماع الفرنسية و مراوغات جنرالاتها و ساستها ، كما أدرك أبعاد و خيوط اللعبة الإستعمارية التي لا تفهم سوى لغة الرصاص ، فآمن بأن الإنتصار على العدو في الميدان هو السبيل الوحيد لإقناعه بضروة الإنسحاب من هذه البلاد الطيبة.

ـ ملامح شخصيته وخلفيته السياسية

يعتبر العقيد محمد شعباني من الضباط الجزائرين العصاميين الذين تكونوا عسكريا في قمم الجبال و بين كثبان الصحراء ، ينتمي الى فئة الضباط الوطنيين المجاهدين ، ثقافته العربية الإسلامية التي تلاقاها بزاوية بلدته و معهد الشيخ عبد الحميد بن باديس مدرسة الوطنية الأصيلة و محضن المجاهدين الأبطال ، تضعه من غير جدال في صف النخبة الوطنية المحافظة ، التي تمسكت مبكرا بالتوجه العربي الإسلامي الذي كان يمثله في السلطة أنذاك الثنائي أحمد بن بلة و العقيد هواري بومدين ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية تم تثبيته في منصبه العسكري الذي تحول الى وظيفة سامية في الدولة الفتية ، قائدا للناحية العسكرية الرابعة حسب التنظيم العسكري الجديد ، و التي كان مقرها الرسمي بمدينة بسكرة كما إحتفظ بعدد كبيرمن الجنود و الضباط الذي كانوا معه أثناء الحرب

ـ مواقفه السياسية من الأحداث المتسارعة

كغيره من الشباب الجزائري كان العقيد محمد شعباني متأثرا بالمواقف الوطنية للزعيم أحمد بن بلة التي كانت تتناقلها وسائل الإعلام العربية خاصة إذاعة صوت العرب ، التي كانت تعبر عن الثورة التحريرية و تنقل أخبار المعارك و مواقف رموز الثورة من كل الأحداث ، كما تأثر بشعبية بن بلة المتصاعدة على الصعيدين المحلي و الإقليمي بإعتباره مناضلا و ثائرا و قائدا عربيا مسلما ، لثورة وضعت حدا لصراع مرير و طويل بين الهلال و الصليب و أخذت طابعا دينيا إستهدف تحويل أهل البلاد عن دينهم الإسلامي و تمسيحهم ، و أثناء بروز أولى ملامح الصراع الذي قسم التيار الوطني إلى جناحين متوازيين ، جناح متمسك بالإنتمـــاء

الحضاري العربي الإسلامي يمثله بن بلة و بومدين ، و جناح بربري فرنكوفوني لا يتعترف صراحة بالإنتماء العربي الإسلامي للجزائر ، و يتبنى طروحات و أفكار و مواقف مقربة من الغرب ، تمثل في تكتل شخصيات سياسية و عسكرية غير متجانسة . تفتت الى عدة أجنحة ، جناح العقيد كريم بلقاسم بوضياف ، جناح حسين آيت أحمد و العقيد محند الحاج ، جناح عباس فرحات ، بالرغم من وجود قواسم مشتركة تجمع الإخوة الفرقاء كالإ جماع على نظام الحزب الواحد و تبني النهج الإشتراكي كخيار تاكتيكي مؤقت يضمن إنتقال السلطة بطريقة سلسة ، و تجاوز مخلفات قرن و ربع قرن من الإستعمار و سبع سنوات من الحرب ، لكن الخلاف على ما يبدو لم يكن حول المبادىء و الخيارات ، بقدر ما كان حول ثمار الإستقلال و مزايا و منافع شخصية ، و كان جوهر الخلاف حول من هو الفريق أوالجناح الذي يتولى إدارة الدولة بعد إسترجاع السيادة الوطنية، منذ بداية الصراع بين تلك الأجنحة مجتمعة أو متفرقة مع جناح بن بلة بومدين أبدى العقيد محمد شعباني ميلا طبيعيا الى تأييد جماعة تلمسان على حساب المجموعات الأخرى التي حاولت إخفاء طموحاتها الشخصية وراء شرعية الحكومة المؤقتة ، التي ألغتها نصوص إتفاقيات إيفيان التي لم تشر من قريب و لا من بعيد الى آلية الحكومة المؤقتة ، و أقرت تنصيب لجنة مختلطة بين الطرفين لتسيير المرحلة الإنتقالية و الإشراف على إستفتاء تقرير المصير. و حسب ما هو متوفر من معلومات فإن علاقة العقيد محمد شعباني بالثنائي بن بلة بومدين كانت على أحسن ما يرام و بلغت درجة الحميمية خاصة مع أحمد بن بلة ، و كان العقيد محمد شعباني يحظى بالإحترام الذي بلغ درجة الدلال من طرف رموز السلطة الجديدة

ـ مواقف سياسية ... لضابط عسكري

مع ظهور أولى تباشير الإستقلال و إستعادة السيادة الوطنية على أرض الجزائر الطاهرة التي سقتها دماء مليون و نصف مليون من الشهداء الأبرار، لم يقف العقيد الشاب محمد شعباني مكتوف اليدين إزاء ما يحاك ضد هذه الدولة الفتية من مؤامرات ، و أعلن عن مواقف حاسمة و بعث برسائل مشفرة لم تتمكن الحكومة المؤقتة و لا السلطة الجديدة من أستيعابها بشكل جيد ، و قرئت بعض مواقفه على أنها محاولة منه لفرض توجهات سياسية معينة أو إملاءات أو تدخلات في صلاحيات الرئاسة و قيادة الأركان ، و يمكن حصر أهم مواقف العقيد محمد شعباني التي أعلن عنها ، و فتحت عليه النار من كل الجهات فيما يلي

ـ بعد إعلان وقف إطلاق النار بين جيش التحرير و الجيش الفرنسي ، وصلت معلومات خطيرة الى العقيد محمد شعباني تتعلق بقيام مجموعة من الإطارات السياسية ، تزعم أنها مكلفة من طرف الحكومة المؤقتة بعملية تطهير و فرز داخل صفوف المناضلين بشكل مثير للقلق إستهدف بشكل مباشر نخبة من المناضلين والمجاهدين الأوفياء ، و تعويضهم ب غرباء عن الثورة ثبت أنهم كانوا في صف الإستعمار، هذه الأخبار لم يحتفظ بها العقيد محمد شعباني في أرشيفه الخاص ، و قرر إرسال تقرير الى الحكومة المؤقتة ينبهها فيه الى خطورة هذه الأحداث التي ستزرع البلبلة في صفوف الشعب و تهدد وحدته و إنسجامه قبل أشهر من الإستفتاء على تقرير المصير، فكانت محور برقية عاجلة أرسلها العقيد في١٩ . أفريل ـ ١٩٦٢ و هي على ما يبدو محاولة ليست الأولى ولم تكن الأخيرة لإختراق صفوف الثورة ، و زرع العملاء لتشتيت الصفوف و إثارة الفتن بين الوطنيين الشرفاء، و كما يظهر من محتوى البرقية فإن ما قام به العقيد محمد شعباني يعتبر إجراء طبيعي ، يعبر عن مدى يقظته و حساسيته من محاولة زرع العملاء و الجواسيس في صفوف الجيش الوطني و في مختلف مفاصل الدولـــــة

لتشتيت الصفوف و إثارة الفتن بين الوطنيين الشرفاء ، مع إقتراب قطف ثمار الثورة ، و هو بطبيعة الحال موقف مشرف لعقيد شاب متحمس يعتبر نفسه حارسا للثورة و الوطن

ـ قضية العملاء من بوسعادة الى مؤتمر الحزب

هذه البرقية التي أرسلها العقيد محمد شعباني الى الحكومة المؤقتة لم تجد على ما يبدو أية أصداء إيجابية أو سلبية ، و لم تتعامل مع موضوعها الخطير بالشكل المطلوب ، لكن العقيد محمد شعباني لم يسكت و قام بمحاولة أخرى لإثارة الموضوع بشكل آخر و بمضمون مغاير، أكثرخطورة وإثارة من الموضوع الذي تناوله في البرقية الأولى ، في هذه المرة يتحدث صراحة و بصورة علنية و أمام جمهور غفير من المواطنين عن قضية شائكة و معقدة شهدتها الثورة و تتعلق بالضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي الذين إلتحقوا بصفوف الثورة في الربع ساعة الأخير، و هكذا قرر العقيد شعباني إخراج الموضوع من طابعه الرسمي السري الى العلن حيث ألقى خطابا شعبيا في مدينة بوسعادة، أثار فيه قضية تسرب عملاء فرنسا داخل جيش الحدود، و يقصد بهم بطبيعة الحال مجموعة من الضباط الفرنكوفون الذين إلتحقوا بصفوف الثورة في الربع ساعة الأخير، و هكذا تحولت قضية العملاء و قضية الضباط الجزائريين الفارين ممن الجيش الفرنسي الى هاجس يؤرق العقيد الشاب محمد شعباني ، الذي أدرك بحسه الوطني الإسلامي مبكرا مدى خطورة تواجد إطارات سياسية أو إدارية أو عسكرية متحفظ عليها بسبب علاقتها السابقة مع المستعمر ضمن الصفوف الأولى ، أو مندسة في مواقع قريبة من مصدر القرار، و لذلك لم يكتف العقيد شعباني بإعلان موقفه بضرورة الإسراع بفرز و تطهير الصفوف قبل أن تستفحل هذه الظاهرة و تصبح مع مرور الأيام عبئا ثقيلا على الوطن يصعب تحمله أو تصفيته ، و إستغل العقيد شعباني فرصة إنعقاد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني بعد إسترجاع السيادة الوطنية لإثارة موضوع ضباط فرنسا . مطالبا بضرورة تطهير صفوف الثورة من العملاء و المندسين ، و لكن المفاجأة التي أذهلت الجميع أن العقيد هواري بومدين الذي يصنف سياسيا و فكريا في التيار العربي الإسلامي كان أول شخصية عسكرية تطلب الكلمة في نفس المؤتمر لترد على مطالب العقيد شعباني جملة حاسمة ـ من هو الطاهر بن الطاهر الذي يطهر الجميع ؟ ـ حيث تضمنت جوابا شافيا و كافيا لمطالب و تحفظات العقيد شعباني التي ظل يرددها في كل مناسبة ، كما كانت تعبيرا عن إرادة القيادة السياسية في طي هذا الملف و غلقه بصفة نهاية ، و على ما يبدو فقد كان للقيادة السياسية أجندتها الخاصة و موقفها الخاص من هذا الملف و غيره من الملفات الشائكة التي يمكن تصنيفها ضمن إطار . رماد الثورة و مخلفاتها السلبية وقد شكل الموقف من هذه القضية أول صدام علني بين العقيد شعباني الذي يعتبر جزءا من النظام بحكم موقعه الوظيفي على الأقل ، و السلطة الجديدة بشقيها السياسي و العسكري

ـ هاجس التمرد من جديد

قبل إنعقاد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية شهدت الساحة السياسية خلافات حادة بين عدة أجنحة من داخل النظام نفسه، كما أعلنت عدة أطياف أخرى كانت صامتة تترقب إتجاه الأحداث عن معارضتها لتوجهات النظام ، زيادة على مخلفات أزمة صائفة ٦٢ التي تراكمت و شكلت أهم التحديات السياسية أمام النظام الجديد ، في مثل هذه الأجواء المكهربة التي تميزت بالتوجس و إنعدام الثقة بين ثوار الأمس و ظهور منافسة قوية بين أجنحة النظام للتموقع في الصفوف الأولى ، و محاولة كل طرف تحييد الآخر

ـ كان العقيد محمد شعباني بحكم عدة عوامل و إعتبارات ، محور تجاذب عدة أطراف متصارعة على الحكم ، فحاول كل طرف إستغلاله لتقوية موقعه أو إزاحه خصومه ، لكن كيف تحولت علاقة العقيد شعباني الممتازة بالسلطة الحاكمة من درجة الحميمية و الدلال و الإحترام و التقدير المتبادل الى خصومة ، تحولت شيئا فشيئا الى تخوف ثم الى هاجس و شكوك وإحتمالات تمرد عسكري يقوده العقيد الشاب ، قد تتدخل أطراف أخرى لتصب الزيت على النار و تستغله لتصفية حساباتها مع تحالف بومدين بن بلة الذي يحاول مسك جميع خيوط اللعبة بين يدية ، في شهادة الأستاذ شريف مهدي ـ أول أمين عام لرئاسة الأركان في الجزائر بعد الإستقلال، التي أدلى بها لجريدة الخبر ٢٠ ، جانفي ، ٢٠١٢ إضاءة موضوعية للأطوار هذه القضية ، يقول الضابط مهدي ـ العقيد محمد شعباني كانت له صداقة حميمية مع محمد خيضر أحد الزعماء الخمسة و الأمين العام للحزب ، و هذا الأخير إقترحه أولا على بن بلة و قال له إذا أردت أن يكون لك نفوذ داخل الجيش ،عين شعباني قائدا للأركان ، والرئيس أحمد بن بلة قال لشعباني جهز نفسك للأعينك رئيسا للأركان ، لكن شعباني رد عليه نحن قادة الولايات نجتمع و نقرر من يكون قائدا للأركان وإقترح عليه تعيين العقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة منطقة القبائل لهذا المنصب ، لكن بومدين إعترض على تعيين شعباني قائدا للأركان و إقترح بالمقابل العقيد الطاهر زبيري لهذا المنصب قائلا لبن بلة أن الطاهر زبيري نظرا لماضيه الثوري هو الأجدر، على أن يتم تعيين كل من العقيدين ، شعباني و عباس و الرائد بن سالم نوابا لقائد الأركان ، إلا أن خيضر إقترح مجددا على الرئيس بن بلة تعيين العقيد شعباني هذه المرة وزيرا للدفاع مكان بومدبن وزير الدفاع و نائب رئيس الحكومة ، و بعدها وعد بن بلة شعباني بتعينه وزيرا للدفاع ، لكن شعباني قال له لا يمكنني أن أدوس على مسؤول ثوري مثل بومدين ، فقد كان شعباني يحترم بومدين ـ ، و هنا نحاول تفكيك اللغز الأول في قضية الشهيد محمد شعباني ، حيث يتبين لنا كيف حاول المرحوم محمد خيضر إثارة خصومة بين الإصدقاء الثلاثة بن بلة ، بومدين ، شعباني و تفكيك تحالفهم غير المعلن ، بإثارة الشكوك و زعزعة الثقة بينهم ، و إن كان العقيد شعباني تفطن للعبة بحكم غياب أية طموحات سلطوية لديه ، فإن العقيد بومدين قرأ الرسالة بشكل جيد ، و فهم منها أنه هو المستهدف الأول من هذه التحركات التي يديرها من خلف الستار محمد خيضر الأمين العام للحزب ، الذي سبق و أن إصطدم بمعارضة شديدة من طرف العقيد هواري بومدين عندما تم إقتراحه من طرف أحمد بن بلة لرئاسة الجمهورية ، و بالتالي فقد وجد محمد خيضر الفرصة مواتية و حاول إستغلالها لتصفية حسابات قديمة مع العقيد هواري بومدين ، لكن قضية شعباني لم تتوقف مع الأسف الشديد عند هذا الحد و تطورت بشكل سريع ، أخذ طابعا رسميا و إستعجاليا تمثل في قرار السلطة بالإسراع في تفكيك قنبلة موقوتة توشك على الإنفجار في منطقة غنية بالموارد الطبيعية و مفتوحة جغرافيا ، و كانت محل أطماع عدة أطراف خارجية ، حيث كانت السلطة على ما يبدو مضطرة لإصدار قرارات حاسمة و بسرعة تحت ضغط الواقع و متخوفة من إستغلال نفس الأطراف أو أطراف أخرى للعقيد الشاب ، و دفعه للخصومة مع السلطة و إعلان تمرد عسكري جديد ، من خلال النفخ مرة أخرى في قضية العملاء و ضباط فرنسا و تضخيم الموضوع و إستعماله في مواجهة خصومها في النظام ، خاصة و أن الحماس الثوري مازال مشتعلا في نفوس المجاهدين و الثوار ، و أي تحريك أو إثارة لهذ الملف الحساس سيلقى إهتمام و دعما و تعاطفا على الأقل من طرف الجماهير الشعبية ، التي تعرف ما أقترفه عدد من العملاء من جرائم في حق المواطنين الجميع كان يدرك جيدا أن اية محاولة لخروج العقيد شعباني عن الصف و إعلان تمرد عسكري في مثل تلك الظروف ستكون نتائجه وخيمة على تماسك السلطة و على التحالف الوطني ، لذلك شرعت السلطة في محاولات

لإحتواء هذا الموضوع الذي يوشك أن يهدد أركان الدولة إذا لم يتم التعامل معه بكيفية راقية، من خلال تحويل مقر قيادة الولاية الرابعة من مدينة بسكرة الى مدينة ورقلة ، و تم إقتراح شخصيتين عسكريتين لتسيير الناحية الرابعة خلفا للعقيد محمد شعباني ، الذي تم إستدعائه الى العاصمة بعد تعيينه نائبا لقائد الأركان في ذلك الوقت طاهر زبيري ، و هي خطوة ذكية لإبعاد العقيد شعباني من قيادة الولاية الرابعة وعزله عن كل مصادر القوة العسكرية التي كانت تحت يديه ، لكنه رفض الإلتحاق بمنصبه ، الأمر الذي وضع السلطة في مأزق جديد لم تكن تنتظره ، فأوعزت الى شخصيات وطنية مرموقة من أصدقاء العقيد شعباني للدخول في وساطة و مساع نبيلة لثنية و محاولة التأثير عليه لقبول المنصب الذي إقترح عليه ، كتسوية و إستباق لمخاطر محتملة و تطويق لأزمة أخرى داخل النظام ، و عدم الدخول في مواجهة غير متكافئة مع النظام الذي سيعتبر الموضوع من الناحية القانونية تمرد و عصيان ، و عدم تطبيق الأوامر سيفتح المجال أمام الفوضى ، ضمن هذا السياق يقول الضابط الشريف مهدي لنفس الجريدة ـ ذهبت رفقة الطاهر زبيري في سيارة سوداء من نوع ٤٠٣ الى بسكرة بطلب من الرئيس بن بلة و العقيد بومدين ، لإقناع العقيد شعباني بالإلتحاق بمنصبه في العاصمة ، فسألنا شعباني عن من سيعين في قيادة الناحية العسكرية الرابعة مكاني ؟ فقلنا له زرقيني ، فقال والله ما تحشموا أنتم ثوريون و تدعمون واحدا من الجيش الفرنسي يحكم الولاية التي كونتها ، و تمسك بالبقاء في قيادة الناحية العسكرية الرابعة ببسكرة ، وزاره العقيد يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة العاصمة و الرائد لخضر بورقعة ، و على منجلي نائب قائد الأركان خلال الثورة ، و حتى السفير المصري بالجزائر في ذلك الوقت ، و يضيف الضابط مهدي مؤكدا ما ذكرناه سابق من سعي عدة أطراف لإستغلال سوء التفاهم الذي ظهر فجأة بين العقيد شعباني و السلطة بقيادة بن بلة و بومدين ، أن العقيد شعباني إتفق مع محمد خيضر و حسين آيت أحمد على إنشاء ـ تنسيقية الدفاع عن الثورة ـ في ٢٨ ـ جوان ـ ١٩٦٤ و بهذا الشكل يكون العقيد شعباني قد وضع خطوة أولى في صف المعارضة للنظام من خلال إبرام صفقة مع شخصيتين وطنيتين أبدت معارضتها للنظام سواء بشكل خفي و من الداخل بالنسبة لمحمد خيضر ، أو بشكل صريح و علني بالنسبة لأيت أحمد و هكذا يتضح أمامنا اللغز الثاني في قضية الشهيد محمد شعباني ، لكن رغم هذه التطورات السريعة لم يضق صبر النظام و حاولا الثنائي بن بلة بومدين إرضاء العقيد شعباني و الإستجابة لتحفظاته المعلنة للوسطاء من تعيين أحد ضباط فرنسا في نفس الموقع الذي كان يديره ، و تم إقتراح الرائد عمار ملاح كقائد للولاية الرابعة و هو محسوب على الضباط المجاهدين الذين رفضوا منذ الإستقلال طريقة إستيعاب ضباط فرنسا في صفوف الجيش الوطني ، و يتقاسم عدة أفكار و توجهات مع العقيد شعباني ، عن طريقة تعينه في هذا المنصب و خلفيات أخرى لقضية محمد شعباني تقول جريدة الشروق ١٠ ـ أكتوبر ـ ٢٠١١ ذكر عمار ملاح أنه في أفريل ـ ١٩٦٤ عينه بومدين قائدا للناحية العسكرية الرابعة ورقلة ، التي كان شعباني ممسكا بزمامها ، و أشار الرائد عمار ملاح أن بومدين إستدعاه الى مكتبه بعدما لم يلتحق بمنصبه ، و سأله بإستنكار عينت في ورقلة ، لماذا لم تمشي؟ فرد عليه الرائد ملاح حلوا مشكلة شعباني ، فقال له بومدين متوعدا أعطيتك أمرا يطبقّ وأضاف ملاح أنه ذهب رفقة الرائد عبد الرحمن بن سالم ، نائب قائد الأركان و رئيس الحرس الجمهوري الى العقيد شعباني و طلبا منه الصعود الى العاصمة و الإلتحاق بمنصبه في قيادة الأركان ، لكن شعباني رفض ، فأسر إليه العقيد ملاح على إنفراد ، بأنهم سيهجمون عليك ، كما ذكر نفس العقيد بأنه حضر شخصيا رفقة إبراهيم زروال لقاء جمع قائد الأركان الطاهر زبيري بالعقيد محمد شعباني في مدينة القنطرة ، بين ولايتي باتة و بسكرة و إجتمعوا واقفين ، حاول العقيد زبيري إقناع العقيد شعباني بقبول المنصب الذي عين فيه

و تجهيز نفسه للرحيل الى العاصمة ، لكن دون جدوى ، و هكذا فشلت كل الوساطات و المحاولات التي قامت بها شخصيات وطنية و رموز ثورية كبيرة بإيعاز من السلطة ، كما تدخل النظام المصري عن طريق السفير لإحتواء هذه القنبلة ، و إزاء هذه المواقف المتصلبة التي أبداها العقيد شعباني من خلال رفضه الإلتحاق بمنصبه و رفض كل الوساطات التي قامت بها شخصيات وطنية لها وزنها و ثقلها و وساطات عربية ، بعد تسرب أخبار عن لقاءات أجراها العقيد شعباني مع شخصيتن وطنيتين معارضتين للنظام الأولى من الداخل و الثانية من الخارج ، و إتفاقهم على تأسيس جبهة سياسية معارضة ، قد تلجأ لإستعمال القوة معتمدة على جنود و ضباط الناحية العسكرية الرابعة التي كانت تحت قيادة العقيد شعباني ، تلك المواقف المتصلبة و هذه التحركات المشبوهة زادت من قلق السلطة التي كانت منذ البداية متخوفة من محاولات عدة أطراف لإستغلال موقع العقيد الشاب و مواقفه في محاولات لزعزعة نظام هش بطبيعته ، و سلطة فتية قامت على شرعية ثورية مندفعة و قوة عسكرية صاعدة لم تمكن بعد من التحكم في الوضع بالشكل المطلوب ، و هكذا تحولت العلاقة الحميمية التي كانت تجمع العقيد شعباني مع السلطة الجديدة، بشقيها المدني والعسكري بفعل المؤمرات التي كانت تحاك في الخفاء لإثارة المزيد من القلاقل والتوترات ، وإضافة أعباء أخرى الى النظام لعرقلته و إفشال مهمته في إدارة البلاد بعد رحيل المستعمر ، إزاء كل هذه التطورات و بعد نفاذ صبر السلطة تغير موقفها من تحركات العقيد شعباني ١٨٠ درجة و أصبح في نظرها مواطن متهم بثلاث تهم خطيرة .

. عدم تنفيذ أوامر السلطة يعتبر في العرف العسكري تمردا .

. عدم الإلتحاق بمنصبه يعتبر تخل عن المنصب طواعية ، و يعتبر معزولا بشكل إرادي .

ـ مجرد التفكير في تأسيس جمعية أو هيئة لمعارضة النظام يعتبر خيانة وطنية .

هذه الإعتبارات الثلاثة التي إستخلصتها السلطة و كيفت من خلالها تصرفات و مواقف و تحركات العقيد شعباني ، و خلصت الى إعتباره متمردا و خائنا و متآمرا تعتبر مواقف طبيعية إذا وضعنا هذه الإعتبارات في سياقاتها السياسية و الزمانية ، و أخذنا بعين الإعتبار طبيعة الظروف التي كانت تمر بها البلاد بعد سنتين من إسترجاع السيادة الوطنية ، و هي بطبيعة الحال ظروف قاسية و أجواء متعفنة لا يمكن للبلاد أن تتحمل المزيد من القلاقل و التوترات الأمنية والسياسية ، فبالإضافة الى المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية الخانقة ، شهدت سنة ١٩٦٤ و خاصة بعد إنعقاد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر المستقلة ، بداية تصدع التحالف الهش بين الشرعية الثورية التي كان يمثلها الرئيس أحمد بن بلة و القوة العسكرية الجديدة التي أنشأها العقيد هواري بومدين على أنقاض جيش التحرير، من جهة و ظهور خلافات حادة بين الأمين العام للحزب الحاكم محمد خيضر و رئيس الجمهورية أحمد بن بلة من جهة ثانية ، بالإضافة الى إرتفاع أصوات معارضة من مختلف الإتجاهات كان أبرزها موقف النخبة الإسلامية الذي أعلنه بأسلوب دبلوماسي ناعم الشيخ البشير الإبراهيمي ، فالنظام كان إذن على صفيح ساخن و إنفجاره من الداخل كان وشيكا ، و لحماية النظام و تمديد مدة التحالف الهش بين الجيش و أحمد بن بلة وحتى لا يكون التغيير مفروضا من خارج النظام كان الحل الأمثل بالنسبة للنظام هو العلاج بالكي ، و حسم مشكلة تمرد العقيد الشاب محمد شعباني بأية طريقة و في أسرع وقت حتى ، قبل أن نفلت الأمور من يدها و تعم الفوضى و يصبح كل من يسيطر على موقع سياسي أو عسكري مهما كانت طبيعته و قوته ، يملي مواقفه و شروطه على النظام و يفرض عليه أفكاره و قناعاته عن طريق الإبتزاز السياسي .

ـ قرارات عسكرية حاسمة

خلاصة الموقف بالنسبة للنظام من تحركات العقيد شعباني أنه موظف عسكري متمرد ، رفض الإلتحاق بمنصبة الذي عين فيه من طرق السلطة ، و لم يستجب لجميع محاولات الوساطة التي قامت بها شخصيات كبيرة من حيث الوزن التاريخي و السياسي و السن ، رغم صغر سنه و قلة تجربته ، ولم يكتف برفض المنصب و الإنسحاب من الموقع أو من المشهد بصفة عامة ، لكنه حاول الإبتعاد كثيرا عن النظام و الإقتراب أكثر من عدة أطراف حاولت إستغلال مواقفه لضرب نظام فتي لم يتمكن حتى من إلتقاط أنفاسه أو الإسترخاء قليلا ، فلم يكن أمامه سوى تصعيد الموقف من جهته و الحسم في هذه القضية الشائكة ، التي توشك أن تهدد البلاد بحرب أهلية مدمرة ، فكانت رؤية النظام بعد فشل الحل الدبلوماسي إستعمال قوة القانون من خلال إصدار عدة قرارات عسكرية حاسمة، تعطي أرضية قانونية لمحاكمة العقيد شعباني محاكمة عسكرية مغلقة و سريعة و فعالة ، تغلق هذا الملف الذي لم يكن في الحسبان بحكم علاقة العقيد و مواقفه المبدئية من النظام الذي كان أحد أهم أركانه ـ عضوا في المكتب السياسي، عضوا في هيئة الأركان ، قائد ناحية عسكرية ـ و هي مناصب سياسية و عسكرية هامة و مغرية لا يمكن الحصول عليها بسهولة في أي وقت من الأوقات ، و قد جاءت هذه القرارات العسكرية في شكل مراسيم تحصل عليها السيد عبد الرحمن شعباني شقيق العقيد محمد شعباني من مصادره الخاصة و نشرت في جريدة الشروق اليومي ٢٤ . ديسمبر . ٢٠٠٨ مرسوم رئاسي رقم ١ مؤرخ في٠٢ . جويلية . ١٩٦٤ متعلق بإنهاء مهام عضو هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي العقيد محمد شعباني ، مرسوم رئاسي رقم ٢ مؤرخ في ٠٢ . جويلية . ١٩٦٢ متعلق بتجريد العقيد شعباني من رتبته العسكرية و فصله من الجيش

ـ بومدين / شعباني و اللقاء الأخير

يذكر الأستاذ محمد خليفة رفيق درب العقيد محمد شعباني ، حيثيات آخر لقاء جمع بين العقيد هواري بومدين نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع و محمد شعباني ، بمدينة بسكرة قائلا لجريدة الخبر ع ٢٦ . أفريل .٢٠١٣ ـ العقيد هواري بومدين حل بمدينة بسكرة عندما كان السيد محمد خليفة رئيسا للدائرة ، حيث جمعهما لقاء في بيته و دار بينهما حديث لساعات طويلة ، حاول فيه بومدين تحييد شعباني عن السياسيين و قال له أنا أعرفهم جيدا و ليس فيهم ثقة و المستقبل لنا ، لكن شعباني قال له نحترم النظام و لا مجال لتكوين قوة ضد نظام الحكم ، و على ما يبدو أن زيارة وزيرالدفاع لمدينة بسكرة كانت تشكل آخر محاولة يقوم بها النظام لإقناع العقيد شعباني بالإبتعاد عن المناورات السياسية التي تحاول عدة أطراف من داخل النظام و من خارجه القيام بها ، و إستغلاله كوقود لمعركة محتملة يدرك العقيد بومدين بحسه العسكري و نضجه السياسي المبكر و تجربته أنه هو المستهدف الأول منها ، كما يبدو أن العقيد هواري بومدين الذي قام بآخر محاولة للتأثير على العقيد محمد شعباني و إستمالته لصف النظام و تذكيره بدوره و طبيعة مهمته كعسكري ، خرج من هذا اللقاء بإنطباع سلبي جدا، مفاده أن شخصية العقيد محمد شعباني بحكم عوامل السن و نقص التجربة و النضج السياسي تجعلها شخصية غير ثابتة و قابلة للتغيير في تحالفاتها بين لحظة و أخرى ، و هي القضية التي أصبحت تؤرق القابضين بزمام السلطة في تلك الظروف البائسة ، الخوف من إستدراج العقيد محمد شعباني الى مغامرة غير محسوبة العواقب تحاول إستغلال شرعية ثورية موازية لتفكيك النظام و الإستيلاء على السلطة ، أما عن ظـــروف إلقاء القبض

على العقيد شعباني يضيف السيد خليفة لنفس المصدر قائلا ـ و في إحدى المرات إستدعاه بن بلة للإلتحاق بالعاصمة ، و كان مرفوقا ب السيدين الطاهر لعجال و موسى عيساني ، و عند وصولهم لمدينة الأخضرية ألقي عليهم القبض من قبل السيد عبد الرزاق بوحارة بأمر من القيادة العليا للجيش ، و أقتيد الى ثكنة بهذه المنطقة، لكن شعباني طلب من بوحارة تسليمه الهاتف ليتصل ببن بلة ، و قال له تستدعونني ثم تلقون علي القبض ، هناك سيارة أخرى من الولاية السادسة كانت تسير خلفي و جنودي على علم و سيقع التصادم ، فما كان لبن بلة سوى أمر بومدين بإطلاق سراحه ـ لكن هناك رواية اخرى تؤكد أن عملية القبض على العقيد شعباني تمت بعد هجوم نفذته عناصر الجيش الوطني الشعبي على معقل العقيد شعباني ، و أن أحد الأشخاص المقربين منه هو الذي دل ضباط الجيش عن مكان إختفائه ، مما يؤكد أنه تعرض للقبض مرتين ، المرة الأولى كانت مجرد محاولة للضغط عليه بإستعمال القوة ، حتى يتنازل عن عناده و يقبل بالمنصب الذي عين فيه و يبتعد كثيرا عن ألاعيب السياسيين و مناوراتهم و دسائسهم ، التي أوصلته الى قطع خط الرجعة مع النظام ، دون أن تتمكن من إنقاذه على الأقل عندما وصلت رقبته الى حبل المشنقة ، الرواية الثانية و هي ليست تمثيلية هزلية و لكن مشهد كامل من أفلام الكوباي الأمريكية يرويها ضابط في الأمن العسكري كان شاهد عيان و حضر جميع أطوار الملف بحكم وظيفته في الأمن العسكري الأستاذ شريف مهدي لجريدة الخبر ٢٠ . جانفي . ٢٠١٢ مشيرا الى أن علاقة محمد شعباني بالرئيس أحمد بن بلة وصلت في آخر أيامه الى خصومة شخصية و تلاسن و تبادل الكلام القبيح ، حيث رد على الرئيس بن بلة الذي إتصل به هاتفيا و قال له أنت تشبه السياسيين المتعفنين إن لم تكن منهم ، قالها مرتين للتأكيد و هذا ما أغضب الرئيس بن بلة فأمر الجيش بإعتقال شعباني ، و قاد العملية الرائد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الخامسة قسنطينة و نائبه عطايلية ، حيث تحركت القوات المجنزرة و كنت حينها مع العقيد زبيري بباتنة في مقر القطاع العسكري ، و لما بدأت القوات في التحرك ووصلت الى مدينة بسكرة كان شعباني نائما في بيت نائبه عمر صخري ، و حصلت مناوشات طفيفة مع رجال شعباني يوم ٠١ . جويلية . ١٩٦٤ في مدينة القنطرة بالمدخل الشمالي لولاية بسكرة ، قتل فيها جنديان من جنود شعباني الذي لاحقه الجيش فلجأ الى مدينة بوسعادة و معه عمر صخري و قنتار و آخرين ، و هناك ألقي عليه السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى القبض بعد أسبوع من إنطلاق العملية العسكرية ضده و وضعه في سجن بوهران في الزنزانة رقم ٦٢ و كان أول من قبض عليه ضابط يدعى رابح ، ثم جاء العقيد أحمد بن شريف قائد الدرك الوطني و خلفه سيارة دي أس بالاس و وأخرى عسكرية من نوع لاندرو فار ، بداخلها شعباني موثق اليدين و من خلف السيارتين سيارة أخرى بها كلاب ألمانية مدربة

ـ محكمة عرفية خاصة

و حسب نفس المصدر فد صدر قرار بنشكيل محكمة خاصة لمحاكمة العقيد محمد شعباني بقرار مؤرخ في ٣ . أوت . ١٩٦٤ تتشكل من ضباط سامين في المؤسسة العسكرية تحت رئاسة شخصية مدنية فكانت تشكيلة المحكمة العسكرية كما يلي السيد محمود زرطال رئيسا ، العقيد أحمد بن شريف ، الرائد سعيد عبيد ، الرائد الشاذلي بن جديد ، الرائد عبد الرحمن بن سالم، كأعضاء في هيئة المحكمة ، و السيد احمد دراية ممثلا للحق العام ثم صدر أمر رقم ٦١ ـ ٢١١ مؤرخ في٢٨ . أوت . ١٩٦٤ يحدد صلاحيات المحكمة العسكرية ، ينص صراحة في المادة الثالثة منه ، على أن ممثل الحق العام و هو في العادة وكيل الجمهورية أو النائب العام ، و بناء على تكليف من وزير الدفاع ، يقدم قرارا إلى المحكمة ، يحتوي على تكييف الوقائع ، و بيان القوانين الواجب

تطبيقها و أكد أن إجراءات التحقيق غير قابلة للطعن ، و تنص المادة ٤ من نفس الأمر أن المحكمة العرفية تحدد إجراءاتها بنفسها ، و تفصل بعد يومين من إخطارها ، المحاكمة مغلقة و دون مرافعة ، أما المادة ٥ فتنص على أن الحكم الصادر عن المحكمة غير قابل للطعن و الإستئناف و ينفذ فورا ، و عن ظروف المحاكمة كما يصفها شقيق العقيد محمد شعباني ، فجرت في ظروف إستثنائية حشدت لها السلطات كل إمكانياتها العسكرية ، حيث تم تطويق قاعة المحاكمة بعناصر من الدرك الوطني بقيادة العقيد بن شريف ، و في نفس السياق يقول الضابط شريف مهدي ل جريدة الخبر ع ٢٠ . جانفي . ٢٠١٢ - بدأت المحاكمة في ٠١ . سبتمبر . ١٩٦٤ على الساعة الحادية عشر صباحا ووجهت لشعباني عدة تهم هي التعامل مع الإستعمار الفرنسي ، سعيه لفصل الصحراء عن الجزائر ، وقوفه ضد الفرنكوفونية ، و عدم تطبيق أوامر رئيس الجمهورية و وزير الدفاع ، و القيام بعملية إنقلابية ضد الحكم - و أصدرت المحكمة حكم الإعدام الذي أعتبر في نظر من حضر المحاكمة قاسيا و غير منطقي ، وحاولت أطراف عديدة الحصول على عفو أو تخفيف للحكم من طرف الرئيس أحمد بن بلة لكنها فشلت في مسعاها ، لأن علاقة الرجل المحكوم عليه بالإعدام بالنظام قد وصلت الى طريق مسدود و قطعت خط الرجعة الى الأبد ، يقول الضابط السابق في الأمن لعسكري شريف مهدي لجريدة الخبر متحدثا عن مشاعر و ردود فعل الطبقة السياسية و العسكرية و كيف تلقت خبر الحكم بالإعدام على اصغر عقيد في العالم - كانت الساعة تشير الى الحادية عشر ليلا، عندما إتصل بنا السعيد عبيد و كنت حينها مع العقيد الطاهر زبيري في مكتب العقيد هواري بومدين بالمرادية و أخبرنا عبيد أن القرار الذي صدر من المحكمة هو الإعدام ، و نرجو من رئيس الأركان أن يتدخل لدى الرئيس بن بلة لتحويل الحكم الى السجن مدى الحياة ، العقيد زبيري قائد الأركان دخل الى مكتب العقيد بومدين وحده للحديث معه في الأمر، ثم خرجا معا فقال بومدين للزبيري . اترك بن بلة يتحمل مسؤوليته لوحده ، و لكي لا يعتقد أنني طلبت منك أن تتدخل ، فرد عليه الزبيري كيف ؟ هذا رجل ثوري يقصد العقيد شعباني مثقف تسمحوا فيه ، تتخلوا عنه ليحكم عليه بالإعدام ، أما الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد الذي كان عضوا في هيئة المحكمة فيصف أجواء المحاكمة و اللحظات الحرجة التي عاشها رفقة أعضاء المحكمة بعد صدور الحكم مباشرة ، قائلا - لم تستغرق المحاكمة طويلا و بعد المداولة حكم على شعباني بالإعدام بتهمة محاولة التمرد على الحكم و زرع الفتنة في صفوف الجيش ، و بعد النطق بالحكم تلاقت نظراتنا و أنتابني في تلك اللحظة شعور بأن لا أحد منا مقتنع بهذا الحكم القاسي ، لذلك طلبنا من شعباني أن يلتمس العفو من الرئيس بن بلة ، فقال لنا و كان منهارا ، أطلبوه أنتم بإسمي ، كلفنا سعيد عبيد بصفته قائدا للناحية العسكرية الأولى أن يقوم بذلك و يتصل ببن بلة ، لكن بن بلة رفض رفضا قاطعا إلتماسنا ، بل أصر على تنفيذ الحكم كما صدر عن المحكمة ، و لما أخبرنا سعيد عبيد بموقف الرئيس قلت له أطلب العفو بإسمنا نحن الضباط و قل للرئيس إن شعباني مجاهد و رفيق سلاح أمرتنا بأن نحكم عليه بالإعدام فحكمنا بذلك ، و نحن نعتقد بأنه لا يستحق ذلك ، و هو الآن يطلب منكم تحويل حكم الإعدام الى عقوبة سجن ، و لما كلمه سعيد عبيد للمرة الثانية رد عليه بن بلة بنرفزة و تشنج . قلت لكم أعدموه هذه الليلة ، و في ٠٣ . سبتمبر. ١٩٦٤ أعدم العقيد محمد شعباني مع طلوع الفجر ، في غابة قريبة من كاناستال بوهران ، بحضور أعضاء المحكمة و قد لاحظت العدد الكبير لعناصر الدرك الوطني و فهمت أنهم كانوا يخشون أن نقوم بتهريبه قبل تنفيذ الحكم ، و قد دفن العقيد شعباني في مكان مجهول - عن مساهمة بقلم الرئيس الشاذلي بن جديد نشرت في جريدة الخبر ع ، ٠٤ . ديسمبر . ٢٠٠٦ ، و هناك رواية ثالثة تتحدث عن ظروف

تنفيذ حكم الإعدام في العقيد محمد شعباني تتضمن تفاصيل أخرى ، يرويها ضابط الأمن العسكري شريف مهدي لجريدة الخبر قائلا يوم ٠٢ . سبتمبر . ١٩٦٤ ـ و على الساعة ٠٤،٣٠ فجرا ، أخرج العقيد شعباني من سجن سيدي الهواري بوهران بعد أن طوق بوحدات الجيش ، و نقل على متن سيارة من نوع ٤٠٣ سوداء ، و أخذوه الى منطقة كاناستال بوهران ، ثم ربطوا يديه الى الوراء ، و أرادوا أن يضعوا شريطا قاتما على عينيه لكنه رفض فسألوه بودنا أن تطلب العفو من رئيس الجمهورية ، فرد عليهم شعباني . أقسم بالله العظيم لن أطلب منه شيئا عند ربكم تختصمون ، و على الساعة ٠٣ ،١٠ فجرا كانت قد وصلت فرقة الإعدام المكونة من ١٢ عسكريا و أدخلوا الى غرفة بها ١٢ قطعة سلاح ، ٦ قطع بها رصاص حي و ٦ قطع أخرى بها رصاص أبيض وتم خلط الأسلحة بشكل لا يعرف أي منهم طبيعة الرصاص الذي لديه حتى لا يمكن التعرف على صاحب الرصاصة القاتلة ، صبت فرقة الإعدام رصاصاتهم على شعباني على مسافة لا تزيد عن ٣٠ متر على أكثر تقدير، و مع ذلك لم يصيبوه إلا في رجله ، و لكن للأسف الشديد إقترب منه قائد الفرقة و سحب مسدسه الشخصي و أطلق عليه النار فأرداه قتيلا ـ قائد الفرقة الذي قتل العقيد شعباني حسب نفس المصدر هو مصطفى سايس و هو من الضباط القادمين من الجيش الفرنسي ، تمت العملية في الساعة٠٥ و ١٤ د ، و قد ترك مصطفى سايس الجزائر و هو يعيش في بحبوحة بباريس . العاصمة الفرنسية . و لديه الجنسية الفرنسية . الخبر ع ٢٠ . جانفي . ٢٠١٢ لكن الضابط مهدي صرح لقناة النهار الجزائرية في صائفة ٢٠١٣ أن الضابط الذي قتل العقيد شعباني قد أنهكه المرض و هو يسير فوق كرسي متحرك ، و هكذا إنتهت فصول مسرحية الصراع بين العقيد محمد شعباني و السلطة الحاكمة بقيادة أحمد بن بلة ، و لكن قبل التعليق على الأحداث و تحليلها تحليلا موضوعيا محايدا يبتعد عن الذاتية أو الميل الى هذه الجهة أو تلك خدمة للحقائق التاريخية ، نعود لتلخيص قضية العقيد محمد شعباني بشكل موجز حتى لا تهرب منا بعض التفاصيل و الجزئيات ، وتكون الصورة أمامنا واضحة كالمرآة ، فهناك عدة عناصر و معطيات يجب أن نضعها في الحسبان قبل التعليق على القضية و تحليلها

ـ بداية لم يكن موقف العقيد شعباني واضحا بشكل كبير من الخلافات التي ظهرت عشية إسترجاع السيادة الوطنية بين الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة و نائبه العقيد كريم بلقاسم من جهة، ومجموعة وجدة التي كان يمثلها أحمد بن بلة و العقيد هواري بومدين ، و التي كان جوهر الخلاف فيها صراع غير معلن بين العقيدين هواري بومدين الذي يمثل الإتجاه الوطني العربي الإسلامي ، وكريم بلقاسم الذي يتمسك بإديولوجية بربرية فرنكوفونية غير واضحة المعالم

ـ نسجل بأن الحكم بالإعدام على العقيد شعباني لم يكن محل قبول أعضاء المحكمة وكبار الضباط و عدد من الشخصيات المدنية ، و حاول الجميع تخفيف الحكم لكن دون جدوى أمام تصلب طرفي النزاع ، و رفض العقيد بومدين التدخل في صلاحيات الرئيس

و يمكن القول أن العقيد محمد شعباني أختار الوقوف بمسافة واحدة مع جميع مكونات المشهد السياسي و لم يحاول التموقع ضمن هذه المجموعة أو تلك و إحتفظ بعلاقات طيبة مع الجميع ، و لم تكن تعنيه خلافاتهم و صراعاتهم على الحكم ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، بمعنى أن علاقته كانت متكافئة و متساوية مع جميع الأطراف ، سواء تلك التي كانت في السلطة ، أو التي تحولت إلى المعارضة ، و كونه جزءا من النظام ، بحكم موقعه القريب جدا من مفاصل السلطة ، حيث جمع بين عدة مسؤوليات سامية في الحزب و الجيش .

ـ أنه بغض النظر عن الإنسجام الفكري و السياسي بين العقيد محمد شعباني و رموز السلطة المدنية و العسكرية في ذلك الوقت ، يمكن القول أن نظرتهما للواقع السياسي و تداعيات و مخلفات حرب التحرير ، و رؤيتهما الى طبيعة الحلول الممكنة و أولويات المرحلة ، كانت مختلفة نوعا ما ، وبعبارة أخرى فإن هناك شبه إتفاق حول المبادىء العامة ،لكن كيفية معالجة بعض آثار و مخلفات الحرب و تصنيف الأولويات كانت محل خلاف بينهما ، و يتجلى ذلك في موقف الطرفين من العملاء و الحركى ، و الضباط الجزائريين الذين فروا من الجيش الفرنسي و إلتحقوا بالثورة في الربع ساعة الأخير أو ما يعرف بضباط فرنسا

ـ أن العقيد محمد شعباني لم يكتف بعرض وجهة نظره في العديد من القضايا السياسية و العسكرية وحتى الإجتماعية التي كانت مطروحة في ذلك الوقت ، و تقديم إقتراحاته عبر القنوات الرسمية، بل حاول مرار إثارة تلك القضايا الحساسة أمام الجماهير و عرضها على الشارع ، في وقت لازال الشارع يحتفظ بحرارة الثورة و حماسها ، الأمر الذي كان من وجهة نظر النظام يهدد الأمن العام و يفتح باب الفتنة و الإنتقام بين صفوف الشعب ، و أحيانا نجده لا يكتفي بإثارة المشكلة أو عرض الإقتراح للمناقشة ضمن الأطر الرسمية ، بل حاول عدة مرات فرض وجهة نظره و إقتراحاته على القيادة السياسية ، دون أن يسعى لإكتساب أصوات مؤيدة له من خلال عمليات إتصال و كولسة إقناع الأغلبية بالمكتب السياسي و هيئة الأركان ، قبل عرض إقتراحاته ، و بحكم تجربته و علاقته بالسلطة يدرك من دون شك أن تمرير جميع القرارات و الإختيارات الكبرى عبر المجلس الوطني للثورة كانت تمت بهذه الطريقة

ـ لم يقدر بشكل جيد قوة خصومه الماسكين بزمام السلطة و لم يستفد من تجربة الصراع مع الحكومة المؤقتة التي كانت مدعمة بالقوة المعنوية و العسكرية لهذة الولايات ، كما لم يقدر حجم ردود أفعال سلطة جديدة و شابة أنهكتها الصراعات الداخلية و الثورة المضادة التي خرجت من رحم الثورة و تفرقت في عدة إتجاهات ، فالسلطة هي الأخرى ترتكز على قوة مادية و معنوية و تتمسك بشرعية ثورية مجسدة في شخصية الرئيس أحمد بن بلة ، و تدعمها قوة عسكرية متحفزة تستطيع أن تضرب بقوة في أي وقت و في أي مكان

ـ الموقف الطبيعي السليم الذي كان ينبغي إتخاذه من طرف العقيد محمد شعباني عندما وصلت علاقته مع النظام الى طريق مسدودة ، و لم تجد إقتراحاته و تحفظاته صدى لدى السلطة ، هو في تقديرنا إعلان الإستقالة و الإنسحاب بشرف والبقاء في الحياد ، أسوة بموقف العقيدين بوصوف و بن طوبال و ما أدراك من هما في ميزان الثورة ، و هو نفس الموقف الذي أتخذه كل من عباس فرحات و محمد خيضر من الجناح السياسي أو المدني في الثورة

ـ مجرد عقد لقاءات سرية أو علنية بين العقيد محمد شعباني الذي يمثل السلطة بجناحيها المدني و العسكري بحكم عضويته في المكتب السياسي للحزب الحاكم و هيئة الأركان العامة ، مع خصوم النظام كحسين آيت احمد مثلا، يعتبر في تقدير العديد من المحللين ، خطأ سياسي فادح ، و ربما فخ كبير رتبه له رموز الثورة المضادة المتمرسين في فنون السياسة بحكم تجربتهم في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، و في الكفاح المسلح ، و قد تكون لقاءاته بهم عن حسن نية و لمجرد تبادل وجهات النظر حول القضايا التي كانت محل نقاشات و تجاذبات في ذلك الوقت ، لكن في مثل تلك الظروف التي إلتبست فيها الأشياء كان عليه أن يكون حذرا و يعرف أين يضع رجليه ، و يسير مع الإتجاه الصحيح .

ـ أخطاء قاتلة

ـ **الخطأ الأول** الذي إرتكبه العقيد شعباني بالنسبة للنظام الحاكم هو عدم الإلتزام بتنفيذ قرارات السلطة المدنية والعسكرية من طرف ضابط كبير في الجيش و عضو في هيئة الأركان والمكتب السياسي ، و هو من الناحية القانونية إعلان تمرد صريح ـ على السلطة و عدم الإعتراف بها ، و هذه المسالة واضحة بشكل جيد ولا غبار عليها حيث أن العقيد شعباني رفض بشدة ترك وظيفته الرسمية ، رغم كل الوساطات و المحاولات التي قامت بها شخصيات سياسية و عسكرية لها وزنها التاريخي و المعنوي لإقناعه بالتخلي عن منصبه كقائد للولاية الرابعة ، و الإلتحاق بمنصبه الجديد كنائب لقائد الأركان ، و تمسك العقيد شعباني بمنصبه في الناحية العسكرية الرابعة بهذه الشدة يطرح عدة شكوك حول ما كان يدور في ذهنه و ما كان يخطط له ، و هي نفس الشكوك التي تفطنت إليها السلطة الحاكمة في ذلك الوقت ، خاصة أن عملية التغيير في المناصب التي تسمى حاليا حركة ، سواء في المناصب العسكرية أو المدنية تعتبر بالنسبة لأية حكومة مسألة روتينية قد تمليها في بعض الأحيان ظروفا سياسية أو إجتماعية ، أو تغييرا في موازين القوى أو تحضيرا لتغييرات سياسة كبرى ، و من دون شك أن الناحية العسكرية الرابعة أو غيرها من المؤسسات المدنية و العسكرية هي ملك للدولة ، تتولى إدارتها و تسييرها قيادة سياسية و عسكرية ، ومن الطبيعي أن ترى السلطة بحكم تقديراتها و تحليلاتها وحسب المعطيات المتوفرة لديها و نظرا لعدة عوامل إستراتيجية ، أن الموقع الذي يليق بهذا الشخص في هذه المرحلة هو تعيينه نائبا لقائد الأركان ، بغض النظر عن خلفيات هذا التعيين أو الأهداف التي تريد السلطة تحقيقها من وراء ذلك ، و من طبيعة العمل العسكري و من مبادئه الأولى منذ فجر التاريخ و في كل دول العالم ، هو طاعة القيادة و سرعة تنفيذ الأوامر دون مناقشتها ، لأن مجرد مناقشة القرار هو تعبير عن عدم الثقة في القيادة ، والتردد في تنفيذ الأمر هو بشكل أو بآخر شروع في العصيان و التمرد ، و من هنا نقول أن أكبر خطأ إرتكبه العقيد محمد شعباني رحمه الله هو رفض تطبيق الأمر الصادر عن القيادة السياسية بإقتراح من وزير الدفاع بتحويله من قيادة الناحية العسكرية الرابعة ، الى هيئة الأركان العامة كنائب لقائد الأركان ، و رفض تعيين شخصية عسكرية إقترحها النظام لتحل محله و عرقلة تنفيذ أمر بتعيين الرائد عمار ملاح كقائد للناحية العسكرية الرابعة في مكان العقيد شعباني الذي أستدعي لمهمة أخرى ، و هي تهمة ثابتة و موثقة و قضية معروفة تاريخيا بشهادة الوسطاء الضابطين طاهر زبيري قائد الأركان في ذلك الوقت ، والرائد عمار ملاح الذي تم تعينه كقائد للناحية العسكرية الرابعة في مكان العقيد محمد شعباني ، و العقيد يوسف الخطيب قائد منطقة العاصمة التاريخية و أحد الوسطاء ، والرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد رحمه الله ، و بالتالي فإن العقيد محمد شعباني و بحكم ثقافته و تجربته العسكرية وإحتكاكه عن قرب بالنخبة السياسية الموالية أو المعارضة للنظام ، كان يدرك من الناحية النظرية على الأقل طبيعة الخلافات الجذرية والعميقة حول التوجهات الكبرى و التي بدأت مع إنتهاء مؤتمر الصومام ، ثم تحولت الى صراع مرير حول السلطة بين إتجاهين ، و أن وجوده في مواقع سياسية و عسكرية حساسة و قريبة من صناعة الرأي و الموقف ، كان يفترض منه حدا أدنى من التحفظ بالنسبة للقضايا السياسية وإلتزاما بالموقف الرسمي ، و بالإنضباط العسكري و الإستعداد الدائم لتنفيذ الأوامر ، هذا في الحالات الطبيعية و العادية ، أما في الظروف الإستثنائية التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الوقت ، فإن التحفظ و الإلتزام بالخط الذي رسمته القيادة يعتبر واجبا وطنيا

- **الخطأ الثاني** من منظور السلطة هو تكثيف العقيد شعباني للقاءاته مع شخصيات سياسية ثورية معارضة ذات وزن تقيل ، كانت تسعى للإطاحة بنظام بن بلة بأي شكل من الأشكال ، و كانت مستعدة للتحالف حتى مع الشيطان ، فكان النظام يتخوف كثيرا من إندفاع العقيد شعباني و تسرعه بحكم صغر السن ، و كان يخشى من تأثير تلك الشخصيات السياسية المتمرسة على لعبة الكواليس و نسج المؤامرات ، على مواقفه و إستغلاله في صراعها مع نظام بن بلة ، خاصة و أن موقع الناحية العسكرية الرابعة كان و لا يزال يغطى منطقة إستراتيجية و هامة تعتبر هي المورد الرئيسي للجزائر أو مصدر معيشة الجزائريين حتى اليوم

- **الخطأ الثالث** الذي يحسب على العقيد محمد شعباني هو أنه تسرع كثيرا في الكشف عن بعض الأخطاء و الممارسات و التصرفات التي تعتبر من الرواسب السلبية الطبيعية التي تنتجها جميع الثورات ، و هذه القضايا الشائكة لا تعتبر ضمن الأولويات و يمكن تأجيل معالجتها الى حين والإهتمام بالقضايا الأساسية الكبرى ، فقضايا الخونة أي الحركى ، و ضباط فرنسا لا شك أنها شائكة و معقدة ، وتحتاج الى وقت ، و ظروف مناسبة ، وفتح هذا الموضوع في السنة الأولى بعد إسترجاع السيادة الوطنية في ظل الصراعات بين النخبة السياسية على السلطة، يعتبر خطأ سياسي جسيم قد يزيد النار إشتعالا ، و بفتح جبهة صراع جديدة قد تضاعف من متاعب النظام الذي كان يحتاج الى إستقرار سياسي شامل ، يسمح بالشروع في إعادة بناء و تأسيس الدولة و ضمان الحد الأدنى من ضروريات الحياة للمواطن ، و مثل هذه القضايا كان من المفروض أن تطرح ضمن الأطر النظامية والمؤسسات المخولة بصانعة القرارات والموقف ، و كما يعلم الجميع فإن العقيد محمد شعباني كان من الشخصيات العسكرية المحظوظة جدا من حيث المناصب السياسية و العسكرية ، حيث كان عضوا في المكتب السياسي للحزب الذي كان بمثابة العلبة السوداء للنظام و منه تخرج أهم القرارات و المواقف ، كما كان عضوا في هيئة الأركان العامة و هما موقعين يسمحان له بإثارة هذه القضية و طرحها للنقاش بكل حرية و ديمقراطية ، و يترك حرية القرار للمكتب السياسي أو هيئة الأركان العامة ، و كانت أمامه عدة فرص لتمرير مواقفه و قناعاته من خلال إقناع المكتب السياسي أو هيئة الأركان ، بطريقة علنية أو عبر الكواليس ، و إذا لم يكن النجاح حليفه في كلتا الحالتين يكون قد أدى واجبه الوطني في إثارة المشكلة أو القضية و يترك حرية القرار أو الموقف الى السلطة ، التي تكون مسؤولة سياسيا و أخلاقيا أمام الرأي العام ، لكن ما نلاحظه من خلال ما تحصلنا عليه من معلومات حول قضية العقيد شعباني أنه تحول مع مرور الوقت الى عبء ثقيل على أهم مؤسستين في البلاد و هما المكتب السياسي و هيئة الأركان ، كما حصل نوع من عدم الإنسجام بينه و بين ، النواة الصلبة ، للنظام الجديد بن بلة بومدين حول مسائل بسيطة تتعلق بتحديد و ترتيب الأولويات، فالجميع يتفق أن قضية الطابور الخامس قضية شائكة تتطلب بعض الوقت للتفرغ لها و معالجتها ،و هناك أولويات أخرى جديرة بالمعالجة و لا يمكنها الإنتظار كثيرا .

- الحقيقة التي لا يختلف حولها الكثير من الناس أن علاقة العقيد شعباني بالنظام التي كانت أكثر من حميمية تحولت الى النقيض من ذلك بسرعة رهيبة ، فهل كان شعباني مدفوعا من شخصيات سياسية ، تريد إستعماله لتصفية حساباتها مع النظام من خلال دفعه الى الواجهة لزعزعة تحالف هش ، بين سياسي و عسكري بن بلة و بومدين لم يعمر هو الآخر طويلا ، و لماذا لم ينسحب العقيد شعباني و يعلن القطيعة التامة مع النظام و فضل البقاء داخل النظام و مسك العصا و وضع قدما في السلطة و أخرى في المعارضة ، و ظلت مواقفه متأرجـــحة بين

محاولاته المتكررة لفرض وجهة نظره و قناعاته على السلطة ، و التسرع في إثارة قضايا تعتبر عادية و تحدث في كل الثورات ، ومن دون شك كانت السلطة مدركة أكثر من غيرها لخطر . تغلغل الطابور الخامس بكل مكوناته في دواليب السلطة ، والسياسة ، كما يقول الفلاسفة هي فن الممكن ، و عندما تتصادم القناعات و تتناطح الأفكار و المشاريع ، و يتفاوت الشركاء السياسيون في ترتيب سلم الأولويات ، يصبح الجميع أمام حلين لا ثالث لهما ، إما الصبر أي الصمت ، أو الإنسحاب ، و قد ظهر خلاف عميق بين العقيد هواري بومدين الذي كان يمسك بكل خيوط اللعبة السياسية و يحتفظ بقوة عسكرية جيدة ، و العقيد محمد شعباني حول رؤية كل منهما لقضية ضباط فرنسا ، و هذه الإشكالية هي التي فجرت الخلاف بين الطرفين ، حيث ظهرت الى العلن في أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، و الذي أنعقد في ١٦ . أفريل ١٩٦٤ حين أثار العقيد شعباني هذه المشكلة أمام المؤتمرين ، و رد عليه العقيد هواري بومدين بمقولته الشهيرة من هو الطاهر بن الطاهر الذي يطهر الجميع و هي كما ذكرنا سابقا .مقولة جاءت في وقتها لتعلن عن غلق هذا الملف الشائك مؤقتا .لإستحالة الخوض فيه بعمق و تتبع مساره ، كما تعبر عن قدرة السلطة على تسييره و التحكم فيه تدريجيا ،

- لم يستفد العقيد شعباني من تجربة الصراع المرير على السلطة الذي ظهر مباشرة بعد إستشهاد القادة الكبار للثورة من الرعيل الأول مصطفى بن بولعيد ، زيغود يوسف ، العربي بن مهيدي و إختطاف السياسيين بن بلة ، بوضياف ، آيت أحمد ، خيضر ، و الذي إشتد بعد مؤتمر الصومام بين جناحين قويين في الثورة ، و الذي كان خاتمته تعرض عبان رمضان الى عملية إغتيال من طرف رفاقه ، كما لم يستفد من تجربة الصراع المرير بين النواة الصلبة للثورة المشكلة من الباءت الثلاث بوصوف ، بن طوبال ، من جهة و كريم بلقاسم من جهة أحرى ، وكيف تحول كريم بلقاسم الى عبء ثقيل على المجموعة الصغيرة نظرا لطموحاته المبكرة و الكبيرة في السلطة ، و طبيعته الديكتاتورية التي ورثها عن رفيقه السابق - عبان رمضان . حيث لم يجد كل من بوصوف و بن طوبال من حيلة لكبح طموحات كريم الجنونية سوى سحب جميع الصلاحيات و المسؤوليات العسكرية منه تدريجيا و عزله ، من خلال تفكيك لجنة العمليات العسكرية و تأسيس هيئة الأركان و تسليم قيادة الجيش الى العقيد الأزهري الشاب هواري بومدين، و كان في إنسحاب العقيدين بوصوف و بن طوبال من المشهد السياسي مباشرة بعد إنتصار مجموعة تلمسان على مجموعة تيزي وزو ، درس و عبرة لمن يعتبر، لم يضعها العقيد شعباني في عين الإعتبار

- لكن هل قضية محاكمة العقيد شعباني كانت قضية حقيقية مبنية على ملف قضائي واضح و تهم و أدلة ، أم كانت قضية سياسية مفتعلة جعلت من العقيد محمد شعباني كبش فداء ، و ضحية صراعات سياسية حول السلطة بين أقطاب الشرعية الثورية ، و رفقاء الأمس ، أم كانت رسالة شديدة القوة و الوضوح الى خصوم النظام ، و نموذجا يمكن أن يتكرر مع حالات مماثلة و محتملة ؟ إن لم تكن فرصة لتهوئة إختناق داخلي ناتج عن صراع خفي بين رأسي النظام بن بلة بومدين ، و بغض النظر عن كل تلك الإحتمالات ، و الأخطاء التي إرتكبها العقيد ، و التهم التي وجهت إليه ، ألم يكن من حقه الإستفادة من محاكمة عادلة تتوفر فيها كل الضمانات ، ثم أليس من حقه كشخصية وطنية و مجاهد شاب الإستفادة من عفو رئاسي ، أو على الأقل تخفيف الحكم بالنظر الى عدة عوامل سياسية و قانونية و أخلاقية و إنسانية تفرضـــها طبيعة تلك المـرحلة الصعبة التي كانت تجتازها البلاد ؟؟؟؟؟

ـ مخلفات الحرب

بعد إستعادة السيادة الوطنية على الأرض سنة ١٩٦٢ واجهت الحكومة الجزائرية الفتية ، عدة إشكالايات معقدة ، هي بصورة أو بأخرى من مخلفات ثورة الفاتح من نوفمبر العظيمة ، كقضية الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي ، في الربع ساعة الأخير من عمر الثورة، و قضية الخونة أو ما سمي ب الحركى ، و إتهام مصالي الحاج بخيانة الثورة ، و محاولة تشويه تاريخه النضالي و دوره السياسي كأحد رواد الوطنية الجزائرية ، وإبادة أنصاره فيما يعرف بمجزرة ملوزة من طرف عبد القادر الباريكي بأمر من العقيد محمدي السعيد ، و مشكلة الرئيس أحمد بن بلة مع الشيخ البشير الإبراهيمي التي بدأت بمصر مع إنطلاق الثورة و إمتدت الى غاية الإستقلال ، ثم تحولت الى خلافات شخصية دفعت ثمنها جمعية العلماء المسلمين ، لدرجة تجريدها من المشاركة في الثورة ، و التضييق على إطاراتها و حرمانها من ممتلكاتها و من مواصلة مسيرة نشاطها بعد إسترجاع السيادة الوطنية ـ عالجنا عدد منها في كتاب مستقل ـ

ـ ضباط فرنسا

ما سمي بضباط فرنسا هو في حقيقة الأمر قضية شائكة تعد من مخلفات و تداعيات ثورة نوفمبر المباركة ، و قد عرفوا إعلاميا و سياسيا بدفعة لاكوست ، حيث إلتحقوا بالثورة في الربع ساعة الأخير، وحسب ما صرح به الجنرال المتقاعد خالد نزار لقناة الشروق الإخبارية في حصة حول أسباب إلغاء مدارس أشبال الثورة بثت يوم٢٤ . مارس ـ ٢٠١٤ فإن عدد الضباط والجنود الجزائريين الذين فروا من الجيش الفرنسي على مراحل وإلتحقوا بالجيش الجزائري هو ١٥٠٠،لكن الأراء حول تفسير هذه القضية تختلف كثيرا الى درجة التناقض ، و يعتبر العقيد كريم بلقاسم أول مسؤول عسكري و سياسي يتبنى ضباط فرنسا بصفة تلقائية و دون تحفظ لغاية في نفسه ، لكن الذي أخلط أوراق القضية أكثر هو موقف العقيد هواري بومدين من مسألة ضباط فرنسا ، فإذا كان العقيد كريم بلقاسم الذي يصنف من الناحية السياسية و الثقافية ضمن التيار الفرنكوفوني البربري ، الذي تطورت مواقفه لدرجة الدعوة الى تبني القيم الفرنسية والإقتداء بالنموذج الفرنسي العلماني دون تحفظ ، و نبذ كل القيم و المبادى و الثوابت الوطنية و كل مقومات الشخصية الجزائرية ، قد تكون مواقفه و أفكاره قريبة من مواقف ضباط فرنسا الذين رضعوا حليب فرنسا و تشبعوا بقيمها و أفكارها و تأثروا بنموذج الحياة الفرنسية، بحكم ثقافتهم الفرنسية و عدم تمكنهم من الثقافة الأم أي الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة بغض النظر عن موقفهم من الظاهرة الإستعمارية ، فإن موقف العقيد هوري بومدين الإيجابي من ضباط فرنسا هو الذي يحتاج الى أكثر من تفسير و تحليل ، و في تفسير ظاهرة ضباط فرنسا يقول الصحفي و أستاذ الإعلام في جامعة الجزائر عبد العالي رزاقي ـ و الحقيقة التي لا تقال عن هؤلاء الضباط ، هي أنهم من أبناء الباشاغات تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية ثم إلتحقوا بالجيش الفرنسي و حاربوا الى جانبه . يقصد أثناء الحرب العالمية الثانية . و نالوا رتبا عسكرية لقاء هذا التفاني في خدمة فرنسا ، وحين إلتحقوا بالجزائر . يقصد الثورة التحريرية لم يطلق أغلبهم رصاصة واحدة ضد العدو الفرنسي ، ولم تصدر السلطات الفرنسية مذكرات توقيف في حقهم ، و الكثير منهم ما يزال يتقاضى راتب التقاعد من الخزينة الفرنسية . يومية الشروق ١٥ . نوفمبر . ٢٠١٢ ـ أما عن تصنيف مجموعات ضباط فرنسا فيضيف الأستاذ رزاقي نقلا عن الدكتورعبد الحميد براهيمي قائلا ـ يقسم الدكتور عبد الحميد براهيمي فئة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي للإلتحاق بالثورة الجزائرية ، الى ثلاث مجموعات رئيسية هي

أ . مجموعة إلتحقت بجبهة التحرير ما بين سنتي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ و منهم عبد القادر شابو و سليمان هوفمان ، وخالد نزار،و العربي بلخير، و سليم سعدي

ب . مجموعة إنضمت الى جبهة التحرير الوطني سنة ١٩٦١ و منهم محمد العماري ، و محمد تواتي ، و سليمان بوشوارب

ج . مجموعة إلتحقت متأخرة بالنظام الجزائري بعد الإستقلال مباشرة أي في سنة ١٩٦٣ و منهم العقيد جبايلي ، و الرائد بوراس ــ عن كتاب أصل الأزمة الجزائرية ـ و يذهب الأستاذ رزاقي بعيدا في تتبع و تحليل ظاهرة ضباط فرنسا عندما يتحدث في نفس المقال عن تحالف ضباط فرنسا في كل من الجزائر و المغرب و تونس و التخطيط لأقامة أمبراطورية في شمال إفريقيا تخدم المصالح و النفوذ الفرنسي على المدى الطويل ، حسب ما إستنتجه من قراءته لمذكرات الرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد لكن ما الجديد في مذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد ؟ الجديد فيها هو كشفه عن التحالف بين هؤلاء الضباط على مستوى المغرب العربي ، و ظهر ذلك جليا أثناء تشييع جنازة العقيد عبد القادر شابو الذي مات في حادث سقوط طائرة مروحية سنة ١٩٧١، فقد بكاه الجنرال المغربي أولفقير المنحدر من الجيش الفرنسي بدموع حارة ، ويشير الرئيس الشاذلي الى وجود معلومات عن تنسيق بين أولفقير و شابو و جنرال تونسي خدم هو الآخر في الجيش الفرنسي ، لتنظيم سلسلة إنقلابات متزامنة في بلدان المغرب العربي برعاية فرنسا ، و كان هذا المسعى يندرج في إطار خطة مدروسة و بعيدة المدى لحماية المصالح الفرنسية في المنطقة ــ نفس المصدر ـ أما الرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد فله راي آخر في قضية ضباط فرنسا يتسم بنوع من الموضوعية و يحاول وضع هذه الظاهرة في سياقها الطبيعي بعيدا عن التهويل الإعلامي أو الإستغلال السياسي ، فيقول في مذكراته ــ و أريد أن أوضح قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بما لا يدع مجالا لأي تأويل ، أنا لا أعتبر الإنتماء الى الجيش الفرنسي ، يقصد في فترات ما قبل الثورة طبعا ، إهانة أو مساسا بالشرف، و كنت دائما أميز بين من إضطر لسبب أو لآخر لأداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي ، و بين من عرفوا بالفارين من الجيش الفرنسي الذين إلتحقوا بالكفاح المسلح في وقت متأخر، و كانوا سببا في إثارة خلافات كثيرة أثناء الثورة ، فقد كان لدى الكثير من الأصدقاء الذين خدموا في هذا الجيش ثم بعد ذلك وجهوا السلاح ضده حين أدركوا أن لحظة الإختيار قد دقت و أبلوا بلاءا حسنا في المعارك التي خاضوها ضد من كانوا قادتهم في الثكنات الفرنسية ، لقد كنا منذ بداية الثورة نشجع هؤلاء الجنود و ضباط الصف على الإلتحاق بنا ، ووقعت بالفعل عمليات فرار شهيرة ، مثل فرار سالم جوليانوا و قارة عبد القادر، و عملية ثكنة البطيحة مقر الكتيبة الثالثة للرماة الجزائريين التي نفذها في شهر مارس ١٩٥٦ عبد الرحمن بن سالم و محمد الطاهر عواشرية و علي بوخذير و يوسف الأطرش ، هؤلاء إستولوا على كميات كبيرة من السلاح كانت الثورة في حاجة ماسة اليه ، وساعدوا بما إكتسبوا من تجربة الأفواج الأولى من المجاهدين في التدريب و التكوين ، و تحولوا فيما بعد الى قادة كبار في القاعدة الشرقية و منهم من سقط في ساحة الشرف ، لكن الرئيس الشاذلي بن جديد يحاول ربط قضية ضباط فرنسا بمخططات الجنرال ديغول لإختراق الثورة و إثارة القلاقل و الفتن في صفوفها ، لقد حاول الجنرال ديغول إختراق الثورة بكل الوسائل ، و طبق سياسة العصا و الجزرة ، وكانت دفعة لاكوست هي تتويجا لسياسة إختراق جيش التحرير الوطني ، فبعد فرار مجموعة من الضباط الجزائريين من الخدمة في الجيش الفرنسي و إلتحاقهم بالثورة حيث مازالت حرارتها تسري في عقول و قلوب و نفوس المجاهدين و القادة الكبار للثورة بالإضافة الى أن

أغلب الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في ذلك الوقت كانوا من ذوي الرتب العسكرية المتوسطة ، والقلة القليلة التي كانت تحمل رتبا عسكرية كبيرة ، حاول العقيد هواري بومدين الإستعانة بهم لإعادة تنظيم الجيش و منح عددا منهم مراكز حساسة في وزارة الدفاع الوطني و في إدارة أهم مدارس النخبة العسكرية ، و هي إجراءات لقيت تحفظا صامتا و معارضة خافتة من طرف الضباط المعربين و في مقدمتهم العقيد شعباني .

ـ أعـــوان فرنسا أو الحركى

سعت السلطات الإستعمارية الفرنسية منذ أن دنست اقدامها النجسة أرض الجزائر المسلمة الطاهرة الى الإستعانة بأبناء البلد من أجل السيطرة على البلاد و العباد فإنتهجت سياسة الإغراء و التفريق بين السكان الأصليين ، وتمكنت بعد فترة وجيزة و لأسباب عديدة من إستمالة بعض المواطنين من شرائح مختلفة الى صفوفها ، ومن هنا بدأت طاهرة الخونة أو ما يسمى في الأدبيات التاريخية ب الحركى .

ـ الباشاغا .. بوعلام أو الخائن الكبير

لا يمكن الحديث عن ظاهرة الحركى و عملاء الإستعمار الفرنسي من الجزائريين من دون التوقف عند شخصية الباشاغا بوعلام الذي يصنفه المؤرخون كأكبر عميل جزائري للإستعمار الفرنسي ، و حسب ما جاء في جريدة الشروق ١٤ . ديسمبر ـ ٢٠١٣ فإن السعيد بن عيسى بوعلام هو الإسم الحقيقي للباشاغا بوعلام ، من مواليد ٠٢ . أكتوبر ـ ١٩٠٦ بولاية سوق أهراس ، كان نقيبا في الجيش الفرنسي منذ الحرب العالمية الثانية ، تولى عدة مسؤوليات و أصبح نائبا لرئيس المجلس الوطني الفرنسي لأربع عهدات ، عين في سنة ١٩٥٥ في رتبة آغا ثم رقي الى رتبة باشاغا و أصبح يتحكم في ١٤ عرشا ، و في سنة ١٩٥٦ عين مسؤولا عن فئة الحركى بمنطقة الونشريس، في سنة ١٩٥٩ أنتخب رئيسا لبلدية بني بودوانة و مستشارا عاما لمقاطعة الشلف ، و في جوان ١٩٦٠ ترأس جبهة الجزائر الفرنسية التي جمعت حولها في ظرف وجيز ٤٥٠٠٠ منخرط منهم ٢١٠٠٠ من الجزائريين المسلمين ، تحالف الباشاغا بوعلام مع الخائن رقم ٢ المدعو بلونيس و قاما بتأسيس جيش مواز مدعوم من طرف المخابرات الفرنسية ، لإحداث بلبلة في المجتمع و تشويه صورة الثورة الجزائرية في أذهان الشعب ، و في شهر مارس ١٩٦٢ أسس باشاغا بوعلام رفقة مجموعة من الجنرالات الفرنسيين المتقاعدين من حرب الفيتنام ، المنظمة العسكرية السرية التي حاولت توقيف دورة الحياة و تأجيل إستقلال الجزائر من جهة ، و تمديد عمر الإستعمار أطول مدة ممكنة ، بعد ما شعرت أن نتائج المفاوضات بين الجزائر و فرنسا ستنتهي حتما بالخضوع الى الأمر الواقع و التخلي عن حلم ـ الجزائر الفرنسية . الذي لم يعد قابلا للتحقيق ، فظاهرة الحركى هي في حقيقة الأمر تعبير عن تكتل يجمع عدة شرائح من المجتمع الجزائري إستفادت من إمتيازات خاصة في التعليم و التوظيف ، وتأثرت بالحياة الفرنسية وإرتبطت بمصالح إقتصادية كبيرة مع فرنسا ، نظير خدمات تقدمها الى المخابرات الفرنسية ، و قد حاولت هذه الفئة إجهاض أية محاولة للثورة على الإستعمار الفرنسي ، و بعد إندلاع الثورة وقفت الى جانب الجيش الفرنسي ، و قد قام المجاهدون بتصفية عدد كبير من العملاء و الخونة ، لكن بعد الإستقلال تسرب العديد منهم الى الصفوف الأولى ، ومنهم من رحل مع آخر جندي فرنسي عن الجزائرو عدد كبير منهم يعيشون بفرنسا بعدما تحصلوا على الجنسية الفرنسية ، وقد تعاملت الحكومة مع هذا الملف الحساس كامر واقع و حاولت تجاهله نظرا لخطورته و تأثيره السلبي على الأمن العام .

ـ حرب الرمال

الجزائر بموقعها الجغرافي الإستراتيجي الهام و بما حباها الله من خيرات باطنية و ظاهرية ، كانت منذ قديم العصور محل أطماع القوى الأجنبية ، و المتصفح للتاريخ يجد أن هذا البلد الطيب الذي يعتبر همزة وصل بين القارة الإفريقية السمراء و أوروبا ، قد تعرض الى سلسلة طويلة من محاولات الغزو والإحتلال ، كان آخرها الإحتلال الفرنسي الغاشم الذي خرج منها يجر أذيال الخيبة ، لكن عندما يكون الغدر أو الظلم أو الإعتداء واقعا من طرف عدو كافر لا يعرف للمسلم إلا و لا ذمة فقد يكون الأمر مستساغا و مقبولا ، عملا بالقول المأثور الشيء من مأتاه لا يستغرب ، لكن أن يأتي الغدر أو الخيانة من طرف الجار القريب الذي نتقاسم معه كل المقومات الروحية و الإنسانية ، فذلك هو الأمر الذي يحير الألباب ، و هكذا عندما كانت الجزائر الجريحة تخوض حربا غير متكافئة مع عدو إستيطاني كافر، كان الإخوة المغاربة و التوانسة ـ الملك الحسن الثاني و الرئيس الحبيب بورقيبة ـ يتآمران على الجزائر و يناقشان كيفية تقسيم الكعكة بينهما أو على الأقل ضمان حصة الأسد منها ، حيث برزت مطالب مغربية و تونسية في محاولة للعودة الى الحدود التي كانت سائدة في العصور الإسلامية التي سبقت حتى الوجود العثماني في المغرب العربي ، و إن كان المطلب التونسي بالتمدد الى غاية مدينة قسنطينة منذ البداية مطلبا تعجيزيا و غير قابل للتطبيق ، و بقي مجرد أمنيات في الصدور ، فإن النظام المغربي لم يكتف بالحلم و الإنتظار ، و قرر إستغلال الظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها الجزائر بعد إسترجاع السيادة الوطنية مباشرة ، من خلافات و صراعات وصلت درجة التمرد و رفع السلاح ، و كانت أزمة عاصفة كادت تهدد الوحدة الوطنية ، لولا تماسك الجيش الوطني الشعبي بقيادة العقيد هواري بومدين و تحلي النخبة الحاكمة بأعصاب باردة و صبر جميل و قدرة كبيرة على المناورة و التكيف مع موازين القوى ، و هكذا و من دون سابق إنذار قامت القوات الملكية المغربية بإجتياح الأراضي الجزائرية المحاذية للمغرب في محاولة لغزو الجزائر و فرض الأمر الواقع ، و بداية من يوم ٨ ، أكتوبر ، ١٩٦٣ أنفجر صراع عسكري بين الجزائر و المغرب سمي إعلاميا ب ـ حرب الرمال ـ و بقدر ماكانت هذه المفاجأة غير السارة التي دفع إليها ملك المغرب بإيعاز من مخابر أجنبية لا تزال الى يومنا هذا تشرف على صياغة المواقف المغربية و صناعة القرار لإشعال فتيل حرب مدمرة بين الجارتين المغرب و الجزائر، بقدر ما كانت لها نتائج إيجابية على صعيد الوضع الداخلي ، حيث نسي الفرقاء المتصارعون على السلطة كل الخلافات المبدئية و الشخصية و إلتف الجميع حول الوطن المهدد بالغزو و الإحتلال المغربي ، أما على الصعيد الخارجي فقد تضامنت عدة دول شقيقة و صديقة مع الجزائر فكانت مصر عبد الناصر سباقة لدعم قدرات الجيش الوطني الشعبي بالطائرات ، كما وصل دعم لوجيستي من كوبا ، و تمكنت قوات الجيش الوطني الشعبي بقيادة العقيد هواري بومدين من دحر القوات المغربية و إجبارها على التراجع و الإنسحاب ، فكانت حرب الرمال تحديا عسكريا كبيرا واجهه نظام أحمد بن بلة و إختبارا قاسيا لقدرته على إدارة أزمة عسكرية مفاجئة في مثل تلك الظروف العصيبة ، و قد توقفت الإشتباكات بين البلدين في ٢ نوفمبر ١٩٦٣ بعد التوصل الى إتفاق بوساطة منظمة الوحدة الإفريقية ، حرب الرمال كانت تجسيدا ميدانيا للأطماع المغربية الرسمية و أطروحات حزب الإستقلال المغربي الذي يروج منذ إنشائه لحقوق مغربية مزعومة في التراب الجزائري ، ويطالب بإسترجاع عدة مدن من الجنوب الغربي ، و تزامن الغزو المغربي للجزائر مع مفاوضات بين البلدين حول هذا الملف كانت تجري بمدينة وجدة المغربية ، حيث كان هدف هذه الحركة المفاجئة تحسين شروط التفاوض من خلال فرض أمر واقع جديد يمنح النظام المغربي بعض الأوراق التي كان يراها مربحة ، و يمكن ان تساعد على تحقيق أحلامه التوسعية على حساب جارته و شقيقته الجزائر .

ـ مشاهد من الغزو المغربي للأراضي الجزائرية

تعتبر قضية الحدود المصطنعة بين مختلف دول العالم الإسلامي ، قنبلة موقوتة زرعها الإستعمار الغربي بين هذه الدول قبل رحيله عنها ، حتى لا تحاول هذه الدول أن تفكر في الوحدة و العودة التدريجية تحت مظلة الخلافة الإسلامية أيا كانت ، و هذه القنبلة الإحتياطية الموقونة كثيرا ما يلجا إليها أعداء الأمة الإسلامية من اليهود و النصارى ، لإثارة خلافات وهمية بين هذه الدولة أو تلك ، كلما أحسوا بان هناك نية او تخطيطا قد يعيد دول العالم الإسلامي الى عهد الوحدة الجغرافية و السياسية التي من دونها لن تقوم لهم قائمة ، و لكن الإستعمار الخبيث حاول قبل رحيله عن العالم الإسلامي تقديم صكوك الغفران و رسائل إطمئنان الى هذه الدول المسكينة و أقر عدة مبادىء و إتفاقيات ماكرة ، تلزم دول العالم الإسلامي بإحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، كضمان لبقاء العالم الإسلامي المترامي الأطراف مشننا و مقطوع الأوصال ، و قد بدأت الأطماع المغربية التوسعية تظهر الى الوجود أثناء الثورة و إستغلت سلطات المملكة المغربية تواجد قيادات جزائرية رفيعة المستوى فوق ترابها لفتح موضوع الحدود و إثارة بعض المطالب المغربية في الأراضي الجزائرية ، و كان حزب الإستقلال المغربي بقيادة علال الفاسي و هو حزب مقرب و ملصق بالنظام المغربي ، من أوائل التنظيمات السياسية التي لا تخجل و ترفع صوتها عليا للمطالبة بحقوق مغربية مزعومة في التراب الجزائري و تذهب بعيدا في تحديد بغض المدن و المواقع بعينها ، و قد حاولت سلطات المملكة المغربية فتح هذا الملف مع الجزائر أثناء الثورة و بعد الإستقلال مباشرة جرت محادثات بالمغرب بين ممثل عن الحكومة الجزائرية و السلطات المغربية ، و قبل أن تنتهي تلك المحادثات الى شيء ملموس ، و في غمرة الصراع الداخلي بين نظام أحمد بن بلة و رموز الثور ة المضادة العقيد محند أولحاج ، بوضياف ، آيت أحمد ، كريم بلقاسم ، خيضر، و الذي تحول الى تمرد عسكري أخذ طابعا بربريا جهويا فرنكوفونيا كاد أن يدخل البلاد في حرب أهلية ، فوجىء الرأي العام الجزائري و العربي بالجيش الملكي المغربي يتوغل في الأراضي الجزائرية المحاذية للمغرب و يحتل مدينتي حاسي البيضاء و بعض القرى المحاذية لمدينة بشار يوم ٠٩ ـ أكتوبر ـ ١٩٦٣ و في التفاصيل يروي المجاهد والرقيب أول محمد شرادي في شهادته لجريدة الشروق ٢٩ ـ ماي ـ ٢٠١٣ تفاصيل مثيرة نحاول نقل جزء منها بتصرف يسير ـ إن أحداث حرب الرمال سواء تلك التي وقعت بمدينة حاسي البيضاء ، أو تلك التي جاءت كرد فعل عليها بضواحي مدينة بشار، من الأحداث التي يستحي المرء من الحديث عنها ، لأنها وصمة عار بين جارين و شقيقين تربطهما أواصر الأخوة و الدم ، قبل بداية المعركة مع الجيش الملكي المغربي زارنا العقيد هواري بومدين وزير الدفاع الوطني رفقة ضابطين هما بلهوشات و شعباني ، جاؤوا على متن سيارة من نوع ٤٠٣ سوداء اللون يوم ٣١ ـ أكتوبر ـ ١٩٦٣ و مكثوا ساعة واحدة ببني ونيف ، و تفقد وزير الدفاع السلاح و كيفية تموقع الجيش الجزائري لمواجهة الجيش المغربي ، و سأل عن تعداد الفيلق فقلنا له بأن عدد الجنود هو ٤٠٠ عنصر فقال تموت ١٥٠ و يبقى ٢٥٠ ، في اليوم الأول للمواجهة التي صادفت الفاتح من نوفمبر حدث إحتكاك بين الطرفين إستيقظ على دويه سكان مدينة فقيق الذين إعتقدوا أننا بصدد الإحتفال بذكرى أول نوفمبر، فتعالت زغاريد النساء عندهم ، لنتفاجأ عند وصولنا الى المدينة بمكبر الصوت يعلم السكان بعبارات شتم بأن الجزائريين قد هجموا عليكم فدافعوا عن بلدكم ـ أما بالنسبة للإمكانيات العسكرية المغربية التي إستعملها الجيش الملكي في تلك المعارك فيقول المجاهد محمد شرادي الذي شارك في قتال الجيش الملكي المغـربي

أن المغرب كان من حيث العدة أقوى منا ، لقد إستعملوا حوالي ٤٠ دبابة مدعمة بسلاح الجو ، لكننا تفوقنا عليهم بالتكتيك الجيد و حسن التموقع و تمكنا في نهاية المعركة من إعتقال ١١ جنديا من بينهم جندي برتبة مرشح أسبران ، و الإستحواذ على ٧٥ قطعة سلاح من كل الأصناف ، و تمكنا من التوغل داخل التراب المغربي و إحتلال مدينة فقيق المغربية ، و قد فرح الرئيس أحمد بن بلة بهذا الإنجاز ، لكن إحتلال هذه المدينة لم يدم سوى يوما واحدا بعد إنسحاب الجيش الجزائري ، و كانت حصيلة الضحايا من الجانب الجزائري ٩ جنود رحمهم الله ـ أما عن وقف إطلاق النار و تسوية النزاع بين الطرفين فيضيف المجاهد محمد شرادي في شهادته لجريدة الشروق قائلا ـ حين وصول وفد منظمة الوحدة الإفريقية لفت إنتباهي و أنا أتابع الوفد بالمنظار الحربي ، مجموعة من المغاربة كانوا يسيرون خلف أعضاء المنظمة الإفريقية يريدون أن يتحايلوا حتى يثبتوا للمنظمة شرعية مطالبهم في بعض المناطق الجزائرية ، فأمرنا بإطلاق النار ليتنبه أعضاء المنظمة لحقيقة الأمر ، و طلبوا منا أن نلتقي في جلسة صلح و فعلا إلتقينا مع القادة المغاربة ، فتأسف الجميع و أعلن الجميع ندمه و تأسفه و سالني قائد المجموعة المغربية كيف نسمي هذه المنطقة التي تم فيها الصلح هل على بن بلة أم على الحسن الثاني ؟ فقلت له سمها ما شئت ـ أما المجاهد خليفة بن حمو فيروي في شهادته لجريدة الشروق في نفس العدد تفاصيل دقيقة عن الغزو المغربي المباغت للأراضي الجزائرية بعد سنة واحدة من إسترجاع السيادة الوطنية ، حيث لم تتمكن البلاد سلطة و شعبا من إلتقاط أنفاسها ، و لم يتمكن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الذي قاد معارك بطولية ضد الجيش الفرنسي و أجبره على قبول المفاوضات ثم الإنسحاب من الجزائر و مغادرة جنته المفقودة يجر أذيال الخيبة ، من الإستفادة من إستراحة المحارب ، قائلا ـــ أن البداية أو الضربة الأولى بالمصطلح العسكري فقد جاءت من الجيش المغربي الذي أطلق النار على القطار ، الجزائري الذي كان قادما من مدينة بني فكيك في إتجاه مدينة بشار، في الوقت الذي كان الجنود الجزائريون نظاميين و أغلبية من المتطوعين متموقعين إستعدادا للهجوم ، و كانت ضربات الجيش الملكي المغربي قد أدخلت الرغب في نفوس سكان بني ونيف و أجبرتهم على مغادرة منازلهم في إتجاه مدينة بشار ـ و عن لقاء الجنود الجزائريين مع قائد الجيش الوطني الشعبي ووزير الدفاع الوطني العقيد هواري بومدين فيضيف المجاهد بن حمو ـ قدم هواري بومدين الذي كان يقود العمليات الحربية الى بني ونيف ليلة أول نوفمبر ١٩٦٣ للإطلاع على إستعدادات الجيش من حيث العدة و العتاد ، والقى كلمة أمام المجندين من قدماء المحاربين في الحرب الهند الصينية وحتى المتطوعين الذين تم الإستنجاد بهم لصعوبة الظرف الذي كانت تمر به الجزائر بعد سنة و نصف من الإستقلال ـ و يضيف المجاهد بن حمو ـ أن الجيش المغربي باغتنا بإطلاق النار في الساعة الثالثة فجرا، بعد إستماعهم لخطاب العقيد هواري بومدين الذي كان يبث عبر مكبر الصوت ، مما يؤكد أنهم كانوا قريبين من موقعنا ، و في الساعة الواحدة ظهرا كانت عناصر الجيش الوطني الشعبي متموقعة على الجبل ، و شرعت في تنفيذ أوامر القيادة العسكرية ، ورغم تفوق الجيش الملكي من الناحية النظرية تمكنا من الصمود و المواجهة . لكن كان للكلمة التاريخية التي ألقاها الى الشارع الرئيس أحمد بن بلة . رحمه الله . و التي وصفت الإعتداء المغربي على التراب الجزائري في مثل تلك الظروف الحرجة ب . الحقرة . عندما قال موجها كلامه الى الشعب ـ و اللوم الى السلطة المغربية . حقرونا . كان لهذه الكلمة البسيطة ، مفعول السحر و أثرت بشكل إيجابي في القادة و الجنود الجزائريين ، كما كان لها صدى إيجابيا لدى الرأي العام المحلي و العربي و الدولي ، و جلبت تعاطفا عالميا كبيرا مع الجزائر ، دولة و حكومة و شعبا .

ـ الحصيلة ... و التقييم

لم تدم فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة سوى سنتين و تسعة أشهر، قضاها في محاولات متكررة لإحتواء طموحات ، أطماع سياسية لشخصيات وطنية ، لم تقتنع بتقاسم السلطة و المشاركة في الحكم رغم التنازلات المغرية التي قدمها النظام ، بالإضافة الى جيوب توتر أمني في جبال جرجرة ، و جيجل ، و الصحراء ، ورغم ذلك حاول الرئيس بن بلة تطبيق أهم محاور برنامج طرابلس ، وقدم إنجازات سياسية و إقتصادية و ثقافية و إجتماعية ، جديرة بالإحترام و التثمين

ـ الحزب و المنظمات الجماهيرية

خرجت جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي و حركة ثورية من رحم اللجنة الثورية للوحدة و العمل ، و أعلنت عن نفسها بعد قيام الثورة في الفاتح من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، عبر بيان سياسي حدد مبادئها و أهدافها ووسائل الكفاح من أجل إسترجاع السيادة الوطنية بشكل واضح لا غبار عليه ، و بعد مؤتمر الصومام تم صياغة القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني الذي جاء في مقدمته ـ أن جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية للشعب الجزائري في حرب الإستقلال ـ و نلاحظ أن الصياغة أو بالأحرى ترجمة النص من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية لم تكن سليمة . فمن المفروض وضع كلمة . ممثلة قبل كلمة للشعب حتى تستقيم الجملة كما يلي إن جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الممثلة للشعب الجزائري في كفاحه لتحقيق الإستقلال . و في نفس الوقت الذي تقوم فيه بالكفاح التحريري ، فإن جبهة التحرير الوطني تقود ثورة ، و هدفها الرئيسي هو محو النظام الإستعماري و بعث الدولة الجزائرية ذات السيادة و بناء جمهورية ديمقراطية إجتماعية و في هذا الكفاح تعتبر جبهة التحرير الوطني مرشد الشعب و محرك الثورة ، و نلاحظ في هذه الأسطر القليلة من مقدمة القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني المنبثق عن مؤتمر الصومام و بغض النظر عن الصياغة الركيكة التي قد تكون نتيجة لترجمة متسرعة أو غير دقيقة تجاهل تام لمرجعية بيان أول نوفمبر من خلال حذف الفقرة الأخيرة منه التي تنص على أن المبادىء الإسلامية هي الإطار العام للدولة المنشودة كهدف رئيسي من إعلان الثورة ، لكن هناك محاولة لإستدراك هذه الهفوة في الفصل الأول ، باب المبادىء العامة ، المادة الثانية التي جاءت على الشكل التالي ـ إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية حرة ديمقراطية و إجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادىء الإسلامية ـ وتبدو الجملة الأخيرة و كأنها أقحمت في السياق إقحاما من طرف ممثلين عن الجناح العربي الإسلامي الذي كان حاضرا في مؤتمر الصومام ، أو انها أدخلت في صلب النص لإرضاء تيار عريض من النخب السياسية و من الشعب ، أو هي صحوة ضمير متأخرة للجماعة التي فبركت المؤتمر حتى تتمكن من مسك العصا من الوسط ، لإرضاء جميع الأجنحة المكونة للثورة ، فمن خلال تحليل خلفية و مرجعية الأعضاء المؤسسون للحزب من الدائرة الأولى ، و قراءة تحليلية متأنية لبيان أول نوفمبر و القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني ، الصادر عقب مؤتمر الصومام ندرك دون عناء أن الإتجاه الإسلامي كان واضحا بشكل جيد كإيديولوجية و مرجعية أساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ، و في مؤتمر طرابلس حاول أعضاء الحزب تقديم قراءات نقدية و مراجعات متباينة و طالب آخرون بإعتماد إيديولوجية واضحة المعالم تكون قادرة على مسايرة مرحلة ما بعد الإستقلال ، و في هذا المؤتمر عرضت كما ذكرنا في الفصول السابقة فكرة الإشتراكية كمجرد خيار إقتصادي و منهج تنموي ، و هي حسب شهادات العديد من صناع الثورة لم تكن واردة على الأذهان إطلاقا خلال مرحلة الكفاح المسلح ، و لذلك وجد النظام الجزائري برئاسة أحمد بن بلة صعوبة كبيرة في

التوفيق بين الإسلام كمرجعية أساسية للثورة الدولة المنشودة التي بشر بها بيان أول نوفمبر ، و بين الإشتراكية كخيار إقتصادي و تجربة إنسانية مستوردة ، ذات جذور و أصول فلسفية متناقضة مع الإسلام كعقيدة و شريعة ، و مع قيم و تقاليد المجتمع الجزائري المسلم ، و بصعوبة كبيرة وجد منظرو النظام أن الحل الأمثل لتمرير الخيار الإشتراكي المرفوض من طرف شرائح عديدة من المجتمع هو تسويق مصطلح ـ الإشتراكية الإسلامية كمجهود فكري بشري قابل للتكيف مع الأوضاع السياسية و الروحية المحلية ، و الإستفادة من إيجابياته الكثيرة بغض النظر عن مرجعيته الفلسفية المادية الإلحادية .

ـ المجلس التأسيسي

. المجلس التأسيسي الجزائري هو أول مؤسسة تشريعية وطنية تتأسس بالبلاد بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، إلتقت تحت قبته نخبة من الشخصيات السياسية و الفكرية و الثقافية التي كانت تنتمي الى حزب جبهة التحرير الوطني ، و قد حاول النواب إثراء المنظومة التشريعية بجملة من القوانين ، وكانت مهمة المجلس الأولى هي إعداد و صياغة دستور توافقي و متوازن يحمي البلاد من المخاطر الأمنية التي تهددها ، و يسمح بإعادة بناء الدولة وفق أسس سليمة وواضحة ، لكن تجربة المجلس التأسيسي توقفت في منتصف الطريق بعد إنشقاق مجموعة من النواب عن الحزب ، ثم إستقالة رئيسه عباس فرحات و زعيم المعارضة القابئلي حسين آيت أحمد ، في إطار خطة تكسير عظام السلطة و الضغط عليها حتى تنفجر من الداخل ، و من المفارقات التي حصلت في المجلس التأسيسي هي تبني مجموعة من النواب قضية التعريب و مطالبتهم الحكومة بالإسراع في وضع خطة إستعجالية لتعريب الإدارة و المحيط و التعليم .

ـ الحكـــومة

بقراءة عابرة في قائمة أعضاء أول حكومة جزائرية بعد إسترجاع السيادة الوطنية نلاحظ أنها إحترمت بشكل كبير عامل التوازنات السياسية و الجهوية ، بحيث تم تقاسم الحصص بين جماعة وجدة و مجموعة من الوزراء المقربين من الرئيس ، و وزعت عدة حقائب وزارية على سبيل المجاملة و الإحتواء و الإستيعاب ، و يمكن القول أن مختلف أجنحة الثورة تم إستيعابها في هذه الحكومة بشكل كبير، و على سبيل المثال فإن جماعة وجدة أخذت حصة الأسد كما و نوعا ، و عادت إليها أهم الحقائب الوزارية السيادية ، الدفاع الوطني هواري بومدين ، الداخلية أحمد مدغري ، الخارجية الشباب عبد العزيز بوتفليقة ، و عادت وزارتي الزراعة و المجاهدين الى شخصيتين من منطقة القبائل هما عمار أوزقان ، و محمدي السعيد ، و كان التيار الإسلامي ممثلا هو الآخر بكل من توفيق المدني ، و محمدي السعيد ، كما وجدت النخبة المثقفة موقعا لها في الحكومة بحصولها على عدة حقائب وزارية هامة ، عادت لكل من بشير بومعزة و توفيق المدني ، محمد حاج حمو ، عبد الرحمان بن حميدة ، عمار بن تومي ، و بصفة عامة فإن التوجه العربي الإسلامي للحكومة كان واضحا بشكل كبير من خلال كثرة الوزراء المعربين أو مزدوجي اللغة و المحسوبين على تيار العروبة و الإسلام أو من المقربين من هذا التيار ، من الشخصيات الفرنكوفونية كالعقيد محمدي السعيد الذي يمثل منطقة القبائل و في نفس الوقت هو محسوب على الإسلاميين مع أنه غير متمكن من اللغة العربية بحكم ظروف الإستعمار الذي حرمه من تعلمها ، و قد غابت عن هذه الحكومة أهم الشخصيات السياسية التي كانت ترافق الرئيس أحمد بن بلة في السجن الفرنسي ، لأسباب مرتبطة اصلا بعدم إعترافهم بالنظام و تمسكهم بخيار المقاطعة التي تطورت فيما بعد الى معارضة شرسة تجاوزت كل التقاليد المتعارف عليها ، و يمكن حصر أهم إنجازات حكومة بن بلة كـــما يلي

ـ دستـــور 63

أصدر الرئيس أحمد بن بلة أول دستور للبلاد بعد مخاض عسير و صراعات و تجاذبات بين الكتل و الأجنحة ، و ساهم في إعداده و صياغته نخبة من رجال القانون و الفقه الدستوري من داخل الوطن ومن خارجه ، وحسب ما يذكر صديق الثورة المفكر الإسلامي المقرب من جماعة الإخوان المسلمين الراحل توفيق الشاوي ، الذي كان له شرف المساهمة في إثراء أول دستور جزائري و كتابة مقدمته ـ فإن الصراع حول الهوية الجزائرية العربية الإسلامية كان على أشده عند بداية صياغة أولى مواد الدستور، و أن تمرير بعض المواد التي تحدد هوية الدولة و الشعب و تؤكد على الإنتماء العربي الإسلامي كان بشق الأنفس ، حيث وقفت نخبة من التيار التغريبي الفرنكوفوني البربري العلماني بحزم لمنع تثبيت مرجعية بيان أول نوفمبر في الدستور، و إعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع ـ و عند تأمل مواد الدستور و عددها ٧٨ ، نجد أنه كان من المنظور السياسي و القانوني متطورا و واعدا ومبشرا بدولة راشدة و مجتمع سوي ، حيث جاء في ديباجته تأكيد الهوية الجزائرية العربية الإسلامية . إن اللغة العربية و الإسلام كانا و لا يزالا كل منهما قوة فعالة للصمود ، وحسمت المادة ٤ الجدل القائم بين المحافظين و العلمانيين بتأكيد إسلامية الدولة و ضمانها لحرية المعتقد و ممارسة الشعائر، و خصص للحزب الحاكم موقعا هاما كتنظيم سياسي طلائعي و منحه صلاحيات واسعة و سلطة عليا على مختلف مؤسسات الدولة فهو الموجه و المرشد يتولى تحديد سياسة الأمة و مراقبة عمل المجلس الوطني ونشاط الحكومة ، و في مجال الحريات العامة أكد دستور ٦٣ على ضمان الدولة لحرية الصحافة و التعبير و حق تأسيس الجمعيات ، و بالنسبة للجيش الوطني الشعبي ، فقد وضعه الدستور في موقعه الطبيعي تحت تصرف الحزب و الحكومة و يتولى مهامه التقليدية في الدفاع عن الوطن ، و ترك الباب مفتوحا أمامه للمساهمة في المجهود الوطني السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي ، و منح دستور ٦٣ للمجلس الوطني نفس المهام و الصلاحيات الممنوحة لبرلمانات الدول الديمقراطية ، و هو هيئة تشريعية منتخبة عن طريق الأمة و معبرة عن إرادتها الحرة ، يتولى التصويت على القوانين و مراقبة نشاط الحكومة ، و إعتبرت المادة ٣٤ رئيس المجلس هو الشخصية الثانية في الدولة ، و خصص الدستور للمجلس عدة آليات لمراقبة عمل الحكومة منها، الإستماع الى الوزراء داخل لجان المجلس ، السؤال الكتابي ، السؤال الشفوي ، أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فيمثلها رئيس الجمهورية الذي ينتخب عن طريق الإقتراع السري العام لمدة ٥ سنوات ، و يسمح الدستور لكل مواطن جزائري مسلم أصلا بلغ ٣٥ سنة ، ويتمتع بكامل حقوقه المدنية و السياسية ، الترشح للإنتخابات الرئاسية ، ووعد دستور بن بلة بإنشاء عدة مجالس إستشارية عليا، للقضاء والدفاع و الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية ، من غرائب دستور أحمد بن بلة أن المادة ٧٥ منه أشارت الى إمكانية تغيير النشيد الوطني قسما الذي إعتبرته مؤقتا ، و أحالت الى القانون مشروع تحديد كيفية ترسيم نشيد وطني جديد ، و في هذا السياق يقول المفكر الجزائري محي الدين عميمور أن الرئيس أحمد بن بلة أعلن عن مسابقة وطنية لإختيار نشيد وطني جديد و شارك فيها نخبة من كبار شعراء الجزائر، لكن المفاجئة التي لم تخطر على بال أحد ، أن الفائز الأول الذي أختيرت قصيدته لإعتمادها كنشيد وطني جديد كان شاعر الثورة و الوطنية مفدي زكرياء ، لكن رئاسة الجمهورية ألغت المسابقة و غلقت هذا الملف نهائيا و إعتبر الدستور قضية التعريب قضية وطنية سيادية ، و سماها في صلب النـص ، تعميـم إستعمال اللغة العربية ، و بغض النظر عن الظروف السياسية و الأمنيـة

العربية ، و بغض النظر عن الظروف السياسية و الأمنية التي رافقت إعداد و صياغة دستور ٦٣ فيمكن القول أنه بالقياس الى تلك الظروف التي تميزت بصراع مرير على السلطة بين الرئيس أحمد بن بلة ، ، و رفاق النضال و السلاح ، بوضياف ، آيت أحمد ، خيضر ، فيمكن إعتباره نصا متقدما و متوازنا و عند تقييمه نقف عند الملاحظات التالية

ـ أن دستور ٦٣ كنص تشريعي جاء مطابقا لميثاق طرابلس نصا وروحا ، و مؤتمر طرابلس كما يعرف الجميع قد شهد صراعات و خلافات كثيرة حول السلطة و حول طبيعة النظام و حول الهوية الوطنية ، و كانت نقطة الخلاف الفاصلة بين تيار العروبة و الإسلام الذي مثله الثنائي أحمد بن بلة من السياسيين أو المدنيين و العقيد هواري بومدين عن العسكريين، و تكتل السجناء الأربعة مدعوما بفرحات عباس ، و العقيد القبائلي كريم بلقاسم ، و كانوا يدافعون عن جزائر جديدة مقطوعة الصلة بماضيها العريق و تراثها المجيد ، و كما أصر التيار التغريبي العلماني البربري على تجاهل مرجعية بيان أول نوفمبر الذي حدد الإطار العام للدولة الجزائرية المنشودة ، فقد دارت معركة كبيرة بين الإتجاهين أثناء إعداد أول دستور جزائري حول قضية الهوية و المرجعية الإسلامية للدولة الجزائرية و مكانة الشريعة الإسلامية في التشريع ، وبعد جدال طويل و مناقشات حادة تم الوصول الى حلول وسطى إعتبرها التيار العربي الإسلامي إنتصارا مؤقتا و جزئيا على خصومه من التيار العلماني الفرنكوفوني ، الذي لم يكن يعترف حتى بعروبة و إسلامية الدولة و الشعب ، ورفض مجرد الإشارة في الدستور الى أهم مكونات الشخصية الوطنية ، كإعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة و أن الإسلام هو دين الدولة، و كانت حجتهم ساذجة كسذاجة أفكارهم و طروحاتهم المستوردة أو المصدرة لهم من وراء البحر . أن الدولة شيء معنوي غير ملموس فكيف يكون له دين أو لغة ؟ و هذا سؤال غبي يمكن لتلميذ متوسط الذكاء الإجابة عنه بقوله أن أهم مكونات الدولة هي الأرض و الشعب ، فأرض الجزائر تنتمي جغرافيا الى الوطن الإسلامي فهي إذن أرض إسلامية و الشعب الذي يقيم فوقها هو شعب مسلم.

ـ لمح دستور ٦٣ الى ضرورة تجاوز الصراع حول المرجعية الوطنية التي تبناها بيان أول نوفمبر، حتى لا تبقى الدولة أسيرة لجدل سياسي عقيم لا طائل من ورائه ، في ظل حاجة الأمة الى وثبة إقتصادية و إجتماعية سريعة تسمح بإعادة البناء و توفير الحاجيات الضرورية للمجتمع ، و أعتبر أن تبني الدولة لمرجعية أول نوفمبر يعتبر هدفا أساسيا مؤجلا ينبغي الوفاء به ، بعد تحضير الأجواء السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية المناسبة و من الأهداف الأساسية للجمهورية ، الوفاء لتقاليد أمتنا الفلسفية و الأخلاقية و السياسية ، و المطابقة للإتجاه السياسي الدولي الذي أختاره الشعب الجزائري ـ دستور ٦٣ . الديباجة ـ

ـ منح دستور ٦٣ للحزب الحاكم زيادة على وظيفتة الأساسية كحزب واحد قائد و منظم تحديد المحاور السياسية الكبرى ، و مراقبة مؤسسات الدولة ، على إنجاز ما يسميه بأهداف الثورة الديمقراطية و تشييد الإشتراكية ، و بهذا الشكل يكون الحزب الحاكم أمام مهمتين متوازيتين إن لم تكن متناقضتين ، هما تحقيق أهداف الثورة هكذا بشكل مبهم و مفتوح و دون تحديد دقيق للأهداف و لأية ثورة و بأي مفهوم ؟ أهداف الثورة كما نص عليها بيان أول نوفمبر ؟ أم كما جاءت في ميثاق الصومام ؟ أم كما إتفق عليها النخبة السياسية بشق الأنفس في مؤتمر طرابلس ؟ و نلاحظ أن إستعمال مصطلح . الإشتراكية . في الدستور أو مختلف النصوص السياسية الأخرى قد إستعمل بشكل مفرط و في غير محله أحيانا .

ـ إزاء محاولات النخبة التغريبية العلمانية البربرية التشكيك في الإنتماء العربي للأمة الجزائرية وقطع الطريق أمام العودة الى بيان أول نوفمبر الذي نص صراحة على الإطار الإسلامي العام للدولة الجزائرية المنشودة ، أصر دستور ٦٣ على تأكيد إرتباط اللغة العربية كلغة وطنية و رسمية بالإسلام ، حتى يقطع الطريق بدوره عن كل محاولات الفصل المحتملة بين العروبة و الإسلام، كاحد أهم مكونات الشخصية الوطنية بغض النظر عن موقع الإسلام في منظومة الحكم حاضرا و مستقبلا ـ إن الإسلام و اللغة العربية قد كانا ولا يزال كل منهما قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الإستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم ، فيتعين على الجزائر التأكيد بان اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها ، و أنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من الإسلام ـ ديباجة دستور ٦٣ ـ

ـ بصفة عامة و بالنظر الى الظروف السياسية و الأمنية التي صدر فيها دستور ٦٣ و بالنظر الى طبيعة نظام الحزب الواحد ، فيمكن القول انه دستور ٦٣ كان تجسيدا لإتفاق النخبة الوطنية بأغلبية مريحة في مؤتمر طرابلس على أهم المحاور الكبرى للسياسة الوطنية ، و أنه كان بداية خجولة لتأسيس تجربة ديمقراطية شعبية في إطار الحزب الواحد تؤهل النخبة السياسية و المجتمع الى مرحلة الديمقراطية الحقيقية و التداول على السلطة .

ـ أن دستور ٦٣ ظل حبيس جدران مؤسسات الدولة و لم يتم إنزاله الى الأرض و تطبيقه ميدانيا حتى يتمكن المسؤولين و الملاحظين من تقييمه و تدارك نقائصه ، و ليس من قبيل الصدفة أن يقرر الزعيم القبائلي آيت أحمد رفع السلاح و تنظيم تمرد مسلح ضد النظام للتعبير عن رفضه للدستور، و هو شكل متقدم جدا من أشكال المعارضة الديمقراطية لم تعرفها البشرية سوى في الجزائر ، حين تسعى أقلية لا تتوفر حتى على إجماع داخل مسقط رأسها لفرض قناعاتها السياسية و مواقفها و طروحاتها على أغلبية الشعب الجزائري .

ـ أن دستور ٦٣ هو أحد أهم الإنجازات السياسية لنظام أحمد بن بلة ، و قد جاء ليواكب مرحلة سياسية إنتقالية لم تكن المطالب السياسية او حرية التعبير عن الرأي أو الموقف ، تشكل أهم المطالب الملحة للشعب الجزائري الذي كان همه الوحيد هو كيف الخروج من حالة الفقر و البؤس و الجهل التي ورثها عن الإستعمار، و كانت أهم التحديات المطروحة أمام النظام هي مواجهة مخلفات الإستعمار و بناء نظام سياسي توافقي يسمح لجميع رفقاء السلاح بتحمل مسؤولياتهم و المشاركة في بناء الدولة الجزائرية كل حسب موقعه .

ـ أن الدستور هو منتوج بشري يحمل في طياته مواصفات الطبيعة البشرية القاصرة و غير المكتملة ، و بالتالي فإن في كل دساتير الأمم المتقدمة أو المتخلفة تحتمل ثغرات و نقائص قد لا يمكن ملاحظتها سوى بعد وضع الدستور قيد التجربة .

ـ المؤتمر الأول لجبهة التحرير ... و ميثاق الجزائر

. قيل الكثير من الكلام حول مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي عقد في منصف شهر أفريل سنة ١٩٦٤ و سال الكثر من الحبر، و تضاربت التحاليل و الآراء حوله من عدة جوانب

ـ اولا حول ترتيب المؤتمر هل هو المؤتمر الثاني بعد مؤتمر طرابلس ، أم الثالث بعد مؤتمر الصومام ، أم هو أول مؤتمر لجبهة التحرير بعد إسترجاع السيادة الوطنية

. ظروف التحضير تؤكد العديد من الشهادات التاريخية أن ظروف التحضير كانت صعبة

و غير طبيعية ، سواء من جهة النظام أو المعارضة ، فقد حاول الرئيس بن بلة إستبعاد حلفائه السابقين من المشاركة في تحضير المؤتمر، مما عجل بفتح ثغرة عميقة داخل النظام ، فيما كانت المعارضة تسعى جاهدة لوضع عراقيل و حواجز تحول دون تنظيم مؤتمر أراده بن بلة، ولادة جديدة بعذرية جديدة ، و شرعية شعبية تستمد روحها من مناضلين ثوريين ، تسمح له بتغيير موازين القوى لصالحه .

- تختلف الآراء حول موقف المؤسسة العسكر ية من مؤتمر أفريل ٦٤ شكلا و مضمونا حيث تشير معلومات الى موافقة وزير الدفاع العقيد هواري بومدين مبدئيا على فكرة إنعقاد المؤتمر في ذلك التوقيت ، و على مسودة المشاريع و الأفكار و المحاور الكبرى ، و على إسناد منصب الأمين العام للحزب الى أحمد بن بلة بعد إستقالة محمد خيضر ، لكن هناك معلومات أخرى تذهب في الإتجاه المعاكس ، و تعتبر أن بداية التحضير للمؤتمر شهدت خلافات حادة داخل جناحي النظام بين بن بلة و بومدين ، حيث أتهم بن بلة بمحاولة تنظيم مؤتمر للحزب و تفصيله حسب مقاسه ، وتعتبر إستقالة هواري بومدين و جماعته حجة أصحاب هذا الرأي ، و إن كانت تلك الإستقالة الجماعية لم تكن سوى محاولة للضغط على الرئيس من طرف حلفائه لعله يتراجع خطوات الى الوراء عن بعض القرارات التي ضربت مواقع أصدقائه و حلفائه في الصميم .

- الميليشيات المحلية

أهم قضية إستقطبت إهتمام المؤتمرين و شكلت فيما بعد خلافات حادة بين الرئيس المدني ووزير الدفاع ، هي مشروع إستحداث ميليشيات شبه عسكرية تابعة مباشرة لرئيس الجمهورية و لا تخضع لسلطة وزيري الدفاع او الداخلية ، وحسب العديد من الآراء و التحليلات و الشهادات التاريخية ، فإن هذه القضية الخطيرة كانت سببا آخر في توتر العلاقة بين العقيد هواري بومدين و الرئيس أحمد بن بلة ، بالإضافة الى تراكمات و أخطاء و هفوات وقع فيها النظام ، تحسب سياسيا و أخلاقيا على رئيس الجمهورية ، فقد رأى وزير الدفاع في وجود جهاز أمن خارج نطاق الوزارتين المعنيتين بالشؤون الأمنية ، تهديدا لوجوده كقائد عام للجيش ، و تمهيدا لخروج مؤسسة الرئاسة عن سيطرة المؤسسة العسكرية التي قامت بدور كبير من أجل تهيئة الأرضية و الأجواء لأحمد بن بلة ليكون أول رئيس للجمهورية ، وقد أدى الخلاف بين الطرفين حول هذه القضية الى إنقسام المؤتمرين الى ثلاثة أجنحة ، الأول يؤيد فكرة إنشاء قوات محلية تتكفل بمطاردة من تسميهم بأعداء الثورة ، و تقصد بهم في الغالب رموز الثورة المضادة الذين وقفوا حجر عثرة في طريق النظام ، و حناح أخر أيد موقف وزير الدفاع الذي كان يرى بأن وجود قطعة سلاح واحدة خارج سيطرة وزارتي الدفاع أو الداخلية ، يعتبر بداية لحرب أهلية ، و تمخض عن المؤتمر ميثاق الجزائر الذي لم يبتعد كثيرا عن أهم المحاور التي وردت في مؤتمر طرابلس .

- أهم إنـجازات الرئيس أحمد بن بلة

رغم قصر مدة حكمه للبلاد فقد تمكن من تحقيق عدة إنجازات في مختلف الميادين ، أهمها . دستور ٦٣، تأسيس شركتي سوناطراك و سونلغاز، إعتماد الدينار كعملة وطنية ، التسيير الذاتي للمؤسسات ، تدريس اللغة العربية ، ثم تعريب التعليم ، موقفه السلبي من الشيخ الإبراهيمي و جمعية العلماء ، لم يثنيه عن تبني مشروع معاهد التعليم الإسلامي . متوسطات و ثانويات و دعم جمعية القيم الإسلامية ، و إهتمامه بأفكار مالك بن نبي، رفض اللائكية، و على الصعيد الخارجي سعى الى إنضمام الجزائر في كل التجمعات الدولية ، و الإقليمية .

ـ نظام أحمد بن بلة ... نهاية رجل و تاريخ

في الوقت الذي كان الرئيس أحمد بن بلة يسعى ليكون أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني تعقده في أرض الوطن بعد إسترجاه السيادة الوطنية ، محطة تاريخية هامة لتجديد مفاصل النظام ، و إجراء تعديلات شكلية لكنها جوهرية ، تمس أهم التوازنات الكبرى بواسطة تغيير طبيعة التحالفات التي حافظت نوعا ما على بقاء النظام متماسك ، رغم الهزات العنيفة التي تعرض لها سواء من الداخل أو من الخارج ، كان جناح العقيد هواري بومدين و هو شريك فعال في النظام يتوجس من كل خطوة أو إجراء يقوم به الرئيس ، ربما شجعه أحيانا على محاولة التملص أو مجرد الإحساس بالتحرر من ضغوطات محتملة من نفس الجناح ، و كما تقول شهادات و آراء صناع التاريخ الجزائري المعاصر، فإن الجميع كان ينتظر أن تكون سنة ١٩٦٥ هي سنة الحسم لهذا الطرف أو ذاك ، بعدما راجت أخبار و معلومات من خارج ـ القصر ـ حول وصول الخلافات بين الرئيس ووزيره للدفاع الى نقطة اللاعودة ، و إن ظلت هذه الأخبارحبيسة أروقة النظام و تدور في مستويات عليا ، و لم تتسرب الى الشارع ، و أصبح كل طرف ينتظر الفرصة المناسبة لتحييد الطرف الآخر ، بأقل الأضرار و التكاليف ، و دون حصول مضاعفات أخرى تؤثر على طبيعة النظام نفسه و مستقبله ، و يمكن حصر أهم الأسباب التي أدت الى الأزمة الداخلية بين الرئيس و مؤسسة الجيش ، و هي بالنسبة لجناح العقيد هواري بومدين ، جملة من الأخطاء القاتلة التي وقع فيها الرئيس أحمد بن بلة دون أن يشعر ، و كان بعضها تحت ضغط الواقع السياسي و الأمني المعقد ، في النقاط التالية

ـ إصرار الرئيس أحمد بن بلة على إدارة الدولة بطريقة فردية ، من خلال تمسكه بعدة حقائب وزارية بلغت حسب بعض المصادر تسعة ـ ٩ ـ من بينها الداخلية، و الإعلام ، و شؤون الحزب .

ـ شروع الرئيس أحمد بن بلة في تصفية جماعة العقيد هواري بومدين و تحييدهم بطريقة غير مباشرة من مواقع القرار ، وزير الداخلية أحمد مدغري ، وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة .

ـ التفكير في تعيين قائد للأركان دون مشاورة و إتفاق مع وزير الدفاع .

ـ إقصاء جماعة العقيد هواري بومدين من المشاركة في تحضير المؤتمر الأول للحزب .

ـ مشروع الميليشيات المحلية الذي قدمه أحمد بن بلة كورقة هامة في مؤتمر أفريل ١٩٦٤، و أراد من خلاله إحراج المؤسسة العسكرية، ووضعها أمام الأمر الواقع ، و تحويل المشروع الى ، مطلب جماهيري . و هي من دون شك مسالة دقيقة تحتاج الى دراسة و معالجة داخل الأطار الرسمي و هي المؤسسة العسكرية .

ـ الرهان على القاعدة النضالية لحسم صراع خفي مع المؤسسة العسكرية، من خلال بالون إختبار و هو مشروع الميليشيات المحلية .

ـ الشروع في تشكيل تحالفات جديدة مع خصوم النظام السابقين، بداية من محاولة تصفية الأجواء مع التيار البربري ثم الإستجابة لكل مطالبه .

ـ إستجابة الرئيس أحمد بن بلة الى مطلب زعيم المتمردين القبائل ، حسين آيت أحمد القاضي بإجراء تغييرات جوهرية على مؤسسة الجيش ، كان المستهدف الأول منها هو العقيد هواري بومدين ، و عدد من كبار الضباط الموالين له ، و هو ما إعتبره العقيد هواري بومدين مؤامرة على المؤسسة العسكرية تستهدف الإطاحة بالقيادة العسكرية الحالية و إستبدالها بضباط آخرين موالين لجماعة آيت أحمد .

هذه هي أهم الأسباب التي أدت الى تدخل الجيش ،للإطاحة بالرئيس المنتخب أحمد بن بلة ليلة ١٩ . جوان . ١٩٦٥،بعد فشل وساطة بوصوف في تقديم محمد بوضياف كواجهة جديدة للنظام

ـ شاهد من غير أهلها

شارل هنري فافرود هو أحد أصدقاء الثورة الجزائرية الذين عايشوا أجواء الإنقلاب الأبيض الذي أطاح بالرئيس المنتخب أحمد بن بلة ، في شهادته لجريدة الخبر الأسبوعي ، عدد خاص ١٧ ، جوان ، ٢٠٠٦ ، يصف بكل دقة و عفوية لحظات ما بعد الصدمة الأولى ، الأجواء و ردود الفعل التي ميزت الساعات الأولى بعد الإنقلاب ـ شاءت الصدفة أن أكون في الجزائر عند وقوع الإنقلاب ، و حدث ذلك إثناء تصوير مشاهد من فيلم معركة الجزائر للمخرج جيلوبونتيكورفو ، و لما رأى الناس الدبابات و الجنود في الشارع ظنوا بأن وجودها متصل بتصوير الفلم ، كان كل شيء معد بدقة و بعد ٢٤ ساعة عاد كل شيء الى حالته الطبيعية في هدوء و دون إراقة الدماء على نطاق واسع ، فالجماهير لم تنفجر في الشوارع لمناصرة بن بلة و المطالبة بعودته الى السلطة ، فالناس كانوا مصدومين لكنهم لم يتحركوا لنصرة بن بلة الذي كان ظهوره قبل ١٩ جوان ١٩٦٥ كفيلا بتفجير ثورة جماهيرية ــ و من بين الشخصيات الفكرية الأجنبية التي عاشت عن قرب صراع الأجنحة داخل النظام الجزائري على السلطة في السنوات الأولى التي أعقبت إسترجاع السيادة الوطنية ، الكاتب إيرفي بورج الذي ألف كتابا مهما حلل فيه من وجهة نظره طبيعة النظام السياسي الجزائري الفتي ، و تتبع مسار صراع الأجنحة و الكتل داخل النظام يقول في كتابه ـ الجزائر و محنة الحكم ـ نقلا عن الخبر الأسبوعي وبتصرف يسير ـ في ليلة ١٨ الى ١٩ جوان ١٩٦٥ كان الجو هادئا و ناعما جدا ، فصل الصيف في العاصمة تلك السنة كان حارا نوعا ما ، في فيلا جولي كان الرئيس أحمد بن بلة يستمتع بقراءة الصحف والمجلات، ، و يستقبل أصدقاءه و زواره لمناقشة بعض المواضيع المتعلقة بالسياسة العامة للبلاد ، صحيفة الشعب كتبت أن المجلس الوطني سيجتمع غدا أي صبيحة ال ١٩ ـ جوان ـ ١٩٦٥، لحد الان لا توجد أية إشارات أن شيئا ما سيحدث في هرم السلطة ، و أن تضارب المعلومات كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة ، في خضم هذه الأحداث كانت قلة قليلة من الأشخاص العارفين بخبايا السلطة في الجزائر في تلك الفترة مطلعة على ما يجري بالضبط ، وقبل ذلك في اليوم السابع عشر من شهر جوان سنة ١٩٦٥ قال بن بلة في تجمع شعبي أثناء زيارة رسمية قادته الى ولاية سيدي بلعباس ، أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أنه في جزائر اليوم ثورة إجتماعية ، هناك دولة هناك نظام و إدارة متحدة أكثر من أي وقت مضى ، بإمكانها أن تواجه أية مؤامرات تحاك ضدها سواء داخلية أو خارجية ـ

ـ اللقاء الأخير

قضى الرئيس أحمد بن بلة ساعاته الأخيرة في الحكم قلقا متوترا و غير مطمئن ، وكأن إحساسه الباطني كان يوحي إليه بأن حدثا سلبيا خطيرا سيقع بين لحظة و أخرى يغير حياته رأسا على عقب ، و يقضي على مستقبله السياسي ، الكاتب الفرنسي إيرفي بورج يصف بدقة و شاعرية في كتابه المذكور آخر اللحظات التي عاشها الرئيس في سدة الحكم ـ قبل الإطاحة به ظهيرة ال ١٨ جوان ، ١٩٦٥ كان بن بلة بفكر بل شارد الذهن لأنه شعر أن الأمور ليست على ما يرام ، إستقبل الوزير محساس الذي تربطه به علاقة حميمية و ذكريات ، كان الرئيس يتبادل أطراف الحديث مع محساس و الحاج بن علا و علي منجلي ، و في الليل خرج رفقة سائقه الخاص ليتجول في قلب العاصمة ، في حي باب عزون حيث مازالت بعض المقاهي مفتوحة ، وبقي تلك الليلة يتجول بشوارع العاصمة ، من باب عزون الى النفق الجامعي ثم الى شارع محمد الخامس ، و بعدها مباشرة الى فيلا جولي ، قبل سويعات من الإطاحة به و إقتياده الى مكان مجهول فكان ذلك هو اللقاء الأخير بالرفقاء و بالعاصمة .

ـ البداية و النهاية

كان للإتفاق السري الذي حاول الرئيس إبرامه بصفة منفردة مع زعيم المتمردين بجبال جرجرة حسين آيت أحمد، بمثابة النقطة التي أفاضت الكاس ، و أدت الى تصدع أركان النظام ، بعد الهزات الإستباقية التي لم تؤثر فيه بشكل عميق ، و لكنها تركت نتوآت صغيرة ما لبثت أن تحولت الى جراحات عميقة ، بعد ظهور علامات على بداية تفتت تحالف الشرعية الثورية و المؤسسة العسكرية الفتية ، الذي بدأ بمحاولة الرئيس الإبتعاد بشكل تدريجي عن حلفائه والتملص منهم ، و تركيز السلطة بين يديه و إحتكار جميع الصلاحيات ، في خطوة غير مدروسة ضربت بعرض الحائط المبادىء الأساسية التي حافظت نوعا ما على بعض التوازنات الهشة ، المشاركة و التسيير الجماعي و التوافق ، و إقتسام السلطة بين جميع الكتل ، و إقتسام النجاح أو الفشل أيضا

و يمكن حصر أهم الأسباب التي دفعت بالعسكر بقيادة العقيد هواري بومدين للقيام بإنقلاب عسكري ضد الرئيس الجزائري المنتخب أحمد بن بلة في النقاط التالية

ـ يختلف كثير من المحللين و المتابعين لنشأة النظام السياسي الجزائري الحديث حول طبيعة و أسباب الخلاف بين الرئيس الجزائري المنتخب أحمد بن بلة و حلفائه من جماعة وجدة ، ففي حين يرى البعض أن الرئيس أحمد بن بلة المحسوب على كتلة المدنيين داخل النظام ، يرفض بطبيعته المدنية أي تدخل غير طبيعي للعسكر في الحياة السياسية تحت أي ظرف من الظروف ، و أن مشكلته الجوهرية مع العسكر بدأت تظهر ملامحها الأولى عندما حاول الشروع في تمدين النظام و سحب صلاحيات واسعة و غير معلنة من العسكر، و رفض أن يكون الرئيس المنتخب الذي يمثل النظام و الدولة رهينة بين أيدي مجموعة من الضباط ، و بالتالي فقد كان ضحية سعيه لتمدين النظام و تحييد العسكر، فيما يرى آخرون أن إغراءات السلطة و البريستيج و الشعبية العارمة ، و الدعم الإقليمي و الدولي ، كانت عوامل مغرية للرئيس بن بلة ، و حولته من شخصية خجولة و مترددة الى شخص طموح يحلم بمنافسة كبار الشخصيات العالمية ، مما ولد لديه عشقا مجنونا للسلطة جعلته لا يفرق بين الخصوم و الحلفاء ، وأصبح يتصرف مع الجميع بعقلية الملك و السلطان و ليس بعقلية و أفكار رئيس مدني منتخب وصل الى رئاسة الجمهورية بمساعدة من العسكر، و بقراءة بسيطة للأحداث التي أعقبت المؤتمر الأول للحزب ، نجد أن الرئيس قد فتح أبواب الصراع مع جميع مكونات المشهد السياسي ، و فتح النار على الجميع فلم يكتف بتحييد معارضيه من رموز الثورة المضادة ، بعد فشل سياسة الإحتواء ، وإقصائه لعدد من رموز جمعية العلماء المعارضين لسياسته ، بل تجاوز كل الخطوط الحمراء و شرع في تصفية حلفائه السابقين منم جماعة هواري بومدين التي أوصلته الى السلطة .

ـ فبداية تصدع التحالف السياسي الذي تشكل بين الرئيس المنتخب أحمد بن بلة الذي يمثل الشرعية الثورية و الشعبية ، و العقيد هواري بومدين الذي جمع بين الشرعية الثورية و شرعية الميدان ، أثناء التحضير للمؤتمر الأول لجبهة التحرير و الذي أنعقد في ١٦ . أفريل . ١٩٦٤ حيث رأت جماعة العقيد هواري بومدين أن طريقة و ظروف تحضير المؤتمر و الوثائق و جدول أعماله ستفرز لا محالة توصيات و قرارات تجعل من هذا المؤتمر، مفبركا من حيث الشكل و بعض النتائج ، بحيث تصب في معظمها لصالح تكريس السلطة في يد الرئيس ، و بعبارة أدق سيكون الجميع أمام مؤتمر معد بشكل جيد نصوصا و توصيات على مقاس الرئيس أحمد بن بلة ، فجماعة وجدة وجدت نفسها خارج المجال فتحفظت على الطريقة التي إعتمدها الرئيس في التحضير لهذا المؤتمر الحاسم بإعتباره أول مؤتمر تعقده جبهة التحرير الوطني داخل الوطن

الوطن ، وكان منتظرا منه تصحيح بعض الإختلالات التي ظهرت في الميدان ، و توضيح الرؤية بشكل جيد و مراجعة أو تعديل بعض النصوص و الخيارات الإقتصادية و الإجتماعية ، التي لم تحقق النتائج المرجوة منها و بطبيعة الحال إصدار قرارات تاريخية هامة و جريئة ، تصب في إتجاه تلطيف أجواء الإحتقان التي ميزت الساحة السياسة منذ صعود أحمد بن بلة الى الواجهة ، و إحتواء الأصوات الغاضبة و إشراكها بشكل فعال في السلطة بأي شكل من الأشكال ، و كانت هذه نظرة العقيد هواري بومدين الذي عرف فيما بعد بإجادته لعبة التوازنات و الإستفادة من كل الكفاءات الوطنية ، و نبذ سياسة الإقصاء و التهميش ، و لكن في إطار رؤية سياسية توافقية و في إطار مشروع سياسي و إقتصادي ينطلق من أرضية مؤتمر طرابلس ، التي نالت تزكية أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة ، لكن و على ما يبدو فإن رؤية الرئيس أحمد بن بلة لطبيعة المؤتمر و النتائج المرجوة منه كانت تذهب في إتجاه معاكس لنظرة حلفائه من جماعة وجدة ، التي تيقنت أن كل المؤشرات توحي بما لا يدع مجالا للشك ، أن الرئيس بن بلة يسعى للخروج من المؤتمر منتصرا على جميع خصومه من خارج النظام ، و سيتفرغ لتصفية حساباته المتأخرة مع خصومه من داخل النظام و بصفة خاصة مجموعة وجدة و أذرعها العسكرية و المدنية المدسوسة في مفاصل النظام

ـ الأمر الثاني الذي كان يؤشر لبداية نهاية شهر العسل بين الرئيس المنتخب أحمد بن بلة و حلفائه من العسكر و الموالين لهم من جماعة وجدة ، هو تلك الخطوات التصعيدية و الإستفزازية التي إتخذها الرئيس و إستهدفت بصفة مباشرة تصفية النظام من الأسماء المقربة أو المحسوبة على وزير الدفاع هواري بومدين ، وزير الداخلية أحمد مدغري ، وزير السياحة أحمد قايد ، المدير العام للأمن الوطني طيبي العربي ، وقد واجه حلفاء الرئيس هذه الخطوات التصعيدية بهدوء حذر و صمت مريب ، و لم يبد أي طرف أي تعليق أو تحفظ ، لكن جاءت الطامة الصغرى التي لم تترك أي مجال للتفكير أمام جماعة بومدين فتأكدوا أن ما يقوم به الرئيس هو حملة لتصفية حلفائه الواحد تلو الآخر، و ستكون خاتمة مسلسل تصفية محموعة وجدة هو التضحية بالعقيد هواري بومدين شخصيا ، فكانت محاولة إبعاد عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية و التلميح بتعيين الطاهر زبيري قائدا لأركان الجيش دون مشورة وزير الدفاع الذي كان في زيارة رسمية لمصر، قد فسرت من طرف العقيد بومدين بأنها تجاوزات خطيرة لحدود و صلاحيات الرئيس و إخلال تام بمبدأ الشراكة بين العسكر و الرئيس .

ـ و في المقابل سعى العقيد هواري بومدين الى إيجاد بدائل أخرى غير مكلفة سياسيا و أمنيا للحد من طموحات الرئيس ، و القضاء على بذور الفتنة في مهدها قبل أن تنتقل شرارة الصراع مع المعارضة أو رموز الثورة المضادة الى بيت النظام و تفجره من الداخل ، فكان اللقاء الذي تم مع محمد بوضياف بوساطة من العقيد بوصوف رسالة أخرى للرئيس أحمد بن بلة تتضمن إشارة واضحة بأن الجيش جاهز لإيجاد بديل آخر تتوفر فيه كل الصفات و الشروط المطلوبة لتبوا منصب رئيس للجمهورية بحسب مقايس و ظروف ذلك الوقت ، من خلال التفكير في إستمالة المجاهد محمد بوضياف و إذابة الجليد و الفتور الذي ميز علاقته بقيادة الجيش و تحضيره كواجهة مدنية للعسكر ، في حالة إصرار الرئيس على مواصلة مسلسل تصفية حلفائه أو تغير أستراتيجيته هو الآخر نحو بدائل و تحالفات أخرى تبدو غير طبيعية و غير قابلة للعيش أو التعايش و الإستمرار ، لفك الخناق المضروب حوله من العسكر ، و التحرر من ضغوطاته الشديدة و هل كان العقيد بوصوف يسعى من خلال ترتيب لقاء قمة بين الرجلين ـ بومدين و بوضياف لفتح منافذ و أفاق أخرى أمام نظام مهدد بالإنفجار من

الداخل بين لحظة و أخرى ؟ أم هي محاولة لإيجاد بديل أو وجه سياسي تتوفر فيه كل شروط و مقاييس الواجهة السياسية للعسكر ، يتم تقديمه كبديل أو عجلة إنقاذ لنظام بدأ يتآكل من الداخل و يوشك أبناؤه على الإنقضاض على بعضهم ، حيث وصلت علاقة الرئيس بوزير الدفاع و محيطه الى نفق مسدود و أصبحت تشبه علاقة القط و الفار، كل واحد يخطط للقضاء على الآخر، أم أن لقاء القمة بين العسكري أو العقيد الأزهري الشاب الذي يعتبر نفسه أبا شرعيا و مؤسسا للدولة الجزائرية الحديثة و مسؤولا مسؤولية معنوية على حمايتها من أعدائها في الداخل كما في الخارج ، والسياسي المحنك الذي يعتبر نفسه أبا شرعيا للثورة ، و القضية محل خلافات كثيرة بين المؤرخين و المهتمين ، إنطلقت شرارتها الأولى من فكرة سياسية و برنامج عمل يتضمن أهدافا واضحة ، و كان رجال السياسة سباقون لإعلان الكفاح المسلح ، و معظم رجال الثورة و قادتها الميدانيين كانوا في البداية مناضلين في أحزاب و تنظيمات سياسية و لم يتخرجوا من مدارس عسكرية ، و من دون شك فإن الهوة التي تعمقت بين السياسي و العسكري مباشرة بعد مؤتمر الصومام ظلت في إتساع و دون حسم ، و من هنا كان لقاء القمة بين العقيد بومدين و المجاهد بوضياف مجرد لقاء لتسجيل موقف دون أن يثمر عن نتائج تذكر بعد تصلب الطرفين و تمسكهما بمواقفهما ، و بعد هذا اللقاء بدأ اليأس من إستقامة السياسيين و إمكانية التعايش معهم في إطار تقاسم معقول للسلطة مع العسكريين يتسلل الى عقل و قلب الرجل القوي محمد بوخروبة الذي كان يمسك بكل الخيوط و يدير لعبة السياسة من خلف ستار، و هو الذي أشرف على صياغة النظام الجديد و تخييط و ترتيب الأمور خاصة و أنه يجيد بمهارة لعبة الكواليس و تحريك الشخصيات ، بدءا من مؤتمر طرابلس الى غاية ظهور فكرة الإستيلاء على السلطة و الإنتهاء من صداع قصة السياسي و العسكري التي تشبه الى حد كبير حكاية الدجاجة و البيضة التي حيرت العلماء و الفلاسفة ، و في حقيقة الأمر فإن مشكلة السياسي و العسكري و أيهما أولى بشرف القيادة هي قضية لا وجود لها في تراثنا السياسي العريق ، و هي من الأفكار المدسوسة التي سعت أطراف و مخابر أجنبية لزرعها في صفوف الثوار و الساسة قبل مؤتمر الصومام ، لفبركة صراع وهمي غير منتهي و غير محدود و لا طائل من ورائه ، وفي كثير من الأحيان تتحول السياسة الى حرب من نوع آخر تستعمل فيها مختلف الأسلحة المعنوية الممكنة ، و الحرب هي الأخرى قد تتغير تدريجيا في شكلها و طبيعتها من القصف بمختلف الأسلحة الى الجلوس في طاولة المفاوضات مع العدو ، و بالمختصر المفيد يمكن القول أن هناك تكامل و ترابط عضوي بين السياسي و العسكري بشكل يصعب تفكيكه و حاجة السياسي الى العسكري لا تقل عن حاجة العسكري الى رجال السياسة ، و في التاريخ الحديث تجارب سياسية ناجحة قادها عسكريون سابقون ، و في تاريخنا الإسلامي القديم و الحديث هناك تكامل بين السياسي و العسكري و كل الخلفاء و الأمراء الذين تركوا بصمات ناصعة في التاريخ العالمي جمعوا بين السياسة و إمارة الجيش ، و أقرب مثال إلينا حتى لا نذهب بعيدا هو مجموعة ال ٢٢ حيث كانوا مناضلين و سياسيين، ثم إمتزجت الفكرة بصوت الرصاص و لم يعد ممكنا التفريق بين السياسي و العسكري سواء أثناء الثورة أو بعد الإستقلال ، و في تراثنا السياسي و الفكري هناك تكامل و ترابط شديدين بين السياسي و العسكري لدرجة يصعب تفكيكهما، و من الأمور البديهية أن مهمة العسكر قديما و حديثا هي الخضوع لأوامر السياسيين و إحترام صلاحياته الدستورية و هنا تصدم الرؤيتين و يجد العسكري نفسه محاصر بين رغبة الرئيس المنتخب في التحرر التدريجي من حصار العسكر و لذلك لم يتوصل الطرفان ، بومدين و بوضياف لقواسم مشتركة بينهما ، يمكن الإنطلاق منها لبلورة إتفاق ثنائي يساهم في تجاوز الكثير من الصعوبات التي تحيط بالنظام ، حيث كانت رؤية السياسي محمد بوضياف و مواقفه مغايرة تماما لرؤية و موقف العقيد بومدين ، و طبيعته المدنية تفرض عليه كغيره من السياسيين نوعا من الحساسية و الحذر و رفض أي دور محتمل للعسكر في السياسة ويمكن إعتبار لقاء العقيد

العقيد هواري بومدين مع المجاهد محمد بوضياف الذي كان يحضر نفسه لإستلام السلطة في إطار تحالف إستراتيجي بين العقيد القبائلي كريم بلقاسم و كتلة الإندماجيين و الفرنكوفون ، لكنه إصطدم بقبة هيئة الأركان التي تمكنت من حسم الموقف لصالح كتلة الأغلبية التي تمثل التيار العربي الإسلامي بمختلف تفرعاته ، رسالة تحذير وجهها حلفاء الرئيس أحمد بن بلة و إشارة ضمنية توحي بإمكانية التخلي عنه في أية لحظة لكن فشل اللقاء بين بومدين و بوضياف الذي إستغله العسكري لسبر أغوار مجموعة المعارضة و التعرف على مخططاته ومطالبها و رؤيتها الى طبيعة النظام ، و هي نفس الأفكار و الطروحات التي كان يتغنى بها زعيم المتمردين بمنطقة القبائل حسين آيت أحمد وسبق و أن رفعها الى رئيس الجمهورية ، و تتمحور حول ضرورة إجراء تغييرات راديكالية على مؤسسة الجيش بإبعاد العقيد هواري بومدين و فريقه من واجهة المؤسسة العسكرية ، خاصة ما سمي بضباط فرنسا و هي كلمة حق أريد بها باطل ، و حجة إستعملتها المعارضة لتشويه سمعة المؤسسة العسكرية ، بالنظر الى أن مشكلة ضباط فرنسا هي مسألة موروثة من فترة قيادة العقيد كريم بلقاسم للجيش ، و هو الذي تبنى هذه المجموعة من أجل الإستفادة من خبرتها في تأطير الجيش و إستعمالها لطمأنة الغرب و لتحقيق مآرب أخرى ، و يمكن حصر أهم الأسباب التي التي أدت الى إنفجار نظام الرئيس أحمد بن بلة من داخله في النقاط التالية

- تحول في شخصية و طبيعة الرئيس أحمد بن بلة نتيجة لإغراءات السلطة و إمتيازت البريستيج و رغبته في التحرر من ضغط العسكر ، في محاولة لتمدين النظام و إضفاء نوع من الإستقلالية على مختلف مؤسسات الحكم

- إحساس الرئيس شيئا فشيئا بأنه مجرد واجهة و رهينة لدى ضباط الجيش، و أنه مجرد موظف بدرجة عالية مهمته تنفيذ أوامر مجموعة وجدة ليس إلا

- شروع الرئيس أحمد بن بلة في تحضير مؤتمر للحزب على مقاسه و دون إشراك حلفائه في مجموعة وجدة التي تعتبر بمثابة القاعدة الصلبة للنظام بحكم ، سيطرتها على أهم مؤسسة و هي الجيش ، الأمر الذي فسر على أنه محاولة لجس نبض هذه المجموعة و تحسس رد فعلها ، في إنتظار الخطوات التصعيدية الأخرى.

- تركيز السلطة في يدية و سيطرته على مختلف الهيئات و الحقائب الوزارية ، رئاسة الجمهورية و الحكومة ، الأمانة العامة للحزب ، وزارة الداخلية ، وزارة الإعلام ، و بعض المصادر تؤكد سيطرة الرئيس على تسعة ٩ مسؤوليات

- شروعة في عزل الوزراء المحسوبين على مجموعة وجدة أو ما نسميه ب كوطة العقيد هواري بومدين في الحكومة واحدا بعد الآخر ، و كانت آخر حلقة في مسلسل تصفية مجموعة وجدة هو نزع حقيبة الخارجية من الوزير عبد العزيز بوتفليقة و تعيينه مستشارا برئاسة الجمهورية، بمعنى وضعه تحت مراقبة مساعدي الرئيس

- سعي الرئيس أحمد بن بلة لبناء تحالفات جديدة و إستغلال ظروف الغزو المغربي للبلاد و تمرد مجموعة آيت أحمد لفتح صفحة جديدة مع المعارضة السياسية ، من خلال الإستجابة لأهم مطالب المعارضة ، خاصة فيما يتعلق بإمكانية إبعاد العقيد هواري بومدين من وزارة الدفاع ، و تصفية مجموعته من الحكومة و كافة الهيئات و المواقع الإستراتيجية ، و تقديم وعود غير قابلة للتنفيذ في الواقع ، كموضوع إعتماد أحزاب سياسية الذي يتطلب تعديل الدستور و تغيير طبيعة النظام ، و هذه المسائل تحتاج الى مؤتمر إستثنائي و توافق داخل الحكم لا يستثني مؤسسة الجيش ، التي لم تكن مستعدة لتبني مثل هذه المغامرة الصعبة في مثل تلك الظروف

و تسجد هذه الخطوات في جوهرها تحولا جذريا في طبيعة تفكير الرجل و في طريقة إدارته للعبة السياسية ، و تؤشر على رغبته في الإنفراد بالحكم و إزاحة كل يقف في طريقه

من الحلفاء أو من المعارضة ، فالرئيس أحمد بن بلة بداية من سنة ١٩٦٥ ليس هو نفس الرجل بشخصيته المتواضعة و أفكاره الجامعة ، و طريقة إدارة الدولة في السنوات الأولى للإستقلال كانت بطبيعة الحال تخضع لحد أدنى من الديمقراطية و الشورى ، و كانت أهم القرارات المصيرية تصدر عن المكتب السياسي الذي كان يضم مجموعة خيرة من الشخصيات الوطنية ، و كان النقاش يصل في بعض الأحيان الى حد التلاسن و رفع الأيدي ، و لكن مهما كانت سلبيات التسيير الجماعي كثيرة فإن إخضاع دولة فتية كالجزائر الى تسيير فردي يتحول تدريجيا الى نظام ديكتاتوري على الطريقة الستالينية ، هو الذي أثار مخاوف جماعة وجدة و الموالين لها من العسكر و المدنيين ، تقول المصادر و الشهادات التاريخية التي تناولت هذه الفلترة الحرجة من التاريخ السياسي الجزائري الحديث ، أن الرئيس احمد بن بلة كان يثق في وزير دفاعه العقيد هواري بومدين ثقة عمياء ، و لم يكن يتوقع منه أي خروج عن الصف أو النظام ، و في الإتجاه المعاكس كان العقيد هواري بومدين بداية من أواخر سنة ١٩٦٤ يضع أمامه عدة مخططات و سيناريوهات لمواجهة مرحلة خطيرة بدت معالمها تتضح شيئا فشيئا ، و لم يكن أمامه سوى خيار واحد ، و هو الإستيلاء على الحكم لفترة إنتقالية معينة يتم الرجوع بعدها تدريجيا الى نظام مدني بخلفية عسكرية ، و كل الخيارات المدنية الأخرى التي كانت متاحة أمامه و كانت تصب في إتجاه تمديد عمر النظام بواجهة مدنية جديدة لم تصل الى مداها بعد فشل المساعي التي قام بها العقيد بوصوف من أجل تقديم محمد بوضياف كبديل عن الرئيس أحمد بن بلة ، الذي وصل نظامه الى حالة من الإختناق و الإنسداد بعدما وضع نفسه بين كماشة المعارضين من خارج النظام و من داخله ، و بدل أن يستقوى بحلفائه من جماعة وجدة ، و هكذا بدأت معالم الصراع على النفوذ تتضح بين الرئيس أحمد بن بلة ووزير دفاعة هواري بومدين مباشرة بعد عزل الوزير عبد العزيز بوتفليقة عن حقيبة الخارجية ، و تعيين قائد جديد للأركان دون مشورة وزير الدفاع الذي كان في زيارة رسمية الى مصر، كانت هذه الخرجة الجريئة من الرئيس أحمد بن بلة هي آخر خطوة تسبق التحرر من قبضة العسكر و من ضغوطاتهم و تدخلاتهم في كل كبيرة و صغيرة من أمور الدولة ، و في نفس الوقت كانت آخر طلقة تحذيرية يسددها الرئيس في ظهر حلفائه قبل إطلاق الرصاصة الأخيرة التي ستستهدف زعيم مجموعة وجدة و قائدها و منظرها العقيد هواري بومدين ، و كما تقول المصادر و بعض الشهادات التاريخية فقد كانت سنة ١٩٦٥ في نظر المتابعين لمشهد الصراع بين الرجلين هي سنة الحسم ، و كان الجميع ينتظر بشغف نهاية المعركة و كل يتكهن بإنتصار ها الطرف على ذلك ، سنة الحسم بمفهوم سياسي تعني أن الصراع تحول بشكل سريع من صراع طبيعي بين سلطة و معارضة الى إستعراض للعضلات و التمرد عن السلطة المركزية و صراع بين جناحي النظام الحاكم ، جناح مدني يمثله رئيس الجمهورية و مجموعة قليلة من الموالين له و جناح عسكري يمثله بطبيعة الحال وزير الدفاع العقيد هواري بومدين ، الذي حسم موقفه بعد إجرائه مشاورات ماراطونية مع كبار ضباط الجيش ، و شخصيات سياسية مدنية تمثل إتجاهات مختلفة ، إتفقت حميع الآراء و بصورة ضمنية غير معلنة على حتمية الإسراع في تحييد الرئيس أحمد بن بلة و عزله عن السلطة ، قبل ان تستفحل الأمور و ينقض عليهم ، فكانت مجموعة وجدة أمام أمران أحلاهما مر ، فإما الصبر و إنتظار زوار الليل الى غرف نومهم ، و إما المبادرة بتنحية الرئيس عملا بالحكمة الشعبية التي تقول ، يجب أن نتغذى بخصمك ،قبل أن يتعشى بك ، فكل المؤشرات كانت توحي بأن الرئيس

أحمد بن بلة سيضحي بما تبقى من حلفائه من جماعة وجدة في أقرب فرصة ممكنة، بعدما يضمن بدائل جديدة و حلفاء آخرين ، و لو تطلب الأمر تغيير طبيعة النظام و تقديم تنازلات مبدئية تسمح له بالإستمرار في الحكم بشكل آخر ، بعيدا عن حلفائه السابقين ، لكن كيف توصلت مجموعة العقيد هواري بومدين الى الحسم في موقفها من الرئيس أحمد بن بلة و توقيع قرار إبعاده و عزله عن الحكم ؟ العديد من الكتابات و الشهادات التي تناولت هذه الجزئية الهامة في تاريخنا السياسي عالجت الموضوع بكثير من الإثارة و التشويق ، و من حسن حظ التاريخ السياسي الجزائري ، أن هذه اللحظات التاريخية الحاسمة قد تم تسجيلها على الورق بكل تفاصيلها و جزئياته ، بلغت درجة تصوير الحدث و كأنه مشهدا سينمائيا مثيرا من مشاهد أفلام الرعب ألأمريكية ، العقيد الطاهر زبيري آخر القادة التاريخيين للولاية الأولى ، مهد الثورة و الكفاح ، منطقة الأوراس ، و قائد أركان الجيش في تلك المرحلة هو الذي قام بتنفيذ عملية الإطاحة بالرئيس المنتخب و تسليم السلطة الى هيئة عسكرية إنتقالية إستمرت لمدة عشر ١٠ سنوات كاملة ، هو أحسن من يروي تفاصيل تلك تلك الأجواء العصيبة التي سبقت الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة ، من لحظة إتخاذ القرار الى لحظات تنفيذه في تلك الدقائق المعدودة من ليلة ١٩ جوان ٦٥ التي كانت كافية لتضع حدا و فاصلا بين عهدين متميزين من تاريخ الجزائر الحديث ، يقول الطاهر زبيري في حديث أجرته معه جريدة الخبر الأسبوعي ، في ، شهر جوان ٢٠٠١ و أعادت نشره في عدد خاص ـ قبل أن نفترق في المطار بعد إستقبالنا لبومدين الذي كان عائدا من القاهرة ، إلتفت إلي بومدين و قال لي سنأتي الى بيتك في حدود الساعة الثامنة مساء ، و وصل بومدين و شريف بلقاسم ثم إلتحق بهما مدغري و بوتفليقة ، كانوا خمسة و أنا سادسهم ، و قدم كل واحد منا تقريرا خاصا حول الوضع العام الذي تعيشه البلاد ، و قيمنا السياسة المتبعة من قبل أحمد بن بلة ، بومدين كان صامتا يستمع للتقرير تلو الآخر ليقول فيما بعد ، إن هذا الرجل يريد أن نترك له البلد ، ثم إلتفت نحوي وطلب معرفة رأيي فقلت له إننا نملك إطارات ورفقاء علينا أن نعرف أراءهم كي نصل بعد مشاورتهم الى نتيجة ، وقد وافق على هذه الفكرة ، وبعد ستة أيام إلتقينا مرة أخرى هذه المرة في بيت بومدين الكائن بمقر وزارة الدفاع الوطني سابقا حوالي شهرين قبل الإنقلاب ، و قدم كل منا تقريره الخاص بعدما أجرينا عدة لقاءات مع أصدقائنا لمحاولة معرفة آرائهم بطريقة غير مباشرة بشأن الأوضاع السائدة وكان بومدين قد إلتقى بعدد من الشخصيات السياسية المدنية ، محساس و بشير بومعزة ، و قررنا خلال هذا اللقاء أن نستولي على الحكم و نطيح بأحمد بن بلة من أجل إعادة تنظيم مؤتمر جبهة التحرير الوطني على أسس قانونية ، و إجتمعنا فيما بعد عدة مرات في بيت طيبي العربي الذي كان مجاورا لبيت بومدين ، و بعد ثماني أيام من إتخاذ قرار الإنقلاب إنضم إلينا مجموعة أخرى من الضباط ، سعيد عبيد ، العقيد عباس، محمد الصالح يحياوي ، ولم يعلم مسؤولو الولايات او المدير العام للأمن الوطني إلا بعد ٢٤ ساعة فقط قبل تنفيذ الإنقلاب ــ أما المجاهد أحمد محساس و هو شخصية سياسية و ثورية مثيرة للكثير من الجدل فيقول من موقعه كمناضل و كاتب ، كان شاهدا في هذا الحدث الكبير الذي غير مجرى التاريخ و الحياة السياسية في الجزائر ـ إعتقدنا أن التحالف بين بن بلة و جماعة وجدة سيؤدي الى إنصهار بين التيارين ، و لكن ذلك لم يحدث لأن بن بلة أراد التحلل من الجماعة التي جاءت به الى السلطة ، و لما أرد إبعاد بوتفليقة شعرت الجماعة أنها مستهدفة لامحالة ، للأسف الخلافات هذه لم يتم كبحها خاصة و أنها تزامنت مع عدة مشاكل أخرى طرحت بعد الإستقلال مثل الخيارات المتبعة ، تنامي المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية ، طريقة التسيير الذاتي ، كيفية التعامل مع الأملاك الشاغرة ، و عدد منها كان

موضوع خلاف بين الطرفين مثل التسيير الذاتي الذي لم تكن جماعة وجدة متحمسة له ، وفي عام ١٩٦٥ عندما تجددت الخلافات و كان لابد من التحرك من أجل فعل أي شيء ، حاولت مع بعض الإخوة القيام بوساطة لتفادي الصدام ولكننا لم ننجح . أتذكر أن بن بلة جاءني و قال لي هناك خلافات مع الجيش ، حدث ذلك قبل أسابيع من الإنقلاب، كنت أعرف بأن هناك مشاكل بفضل علاقاتي مع عدد من ضباط الجيش ، كانت هناك مشاكل مع الجيش فهذا معناه أن هناك مشكلا حقيقيا لأن الجيش هو القوة الحقيقية في البلاد ، و إقترحت عليه عقد إجتماع للمكتب السياسي لمناقشة الوضع وسماع الطرفين و إن لم يحل المشكل نعقد دورة طارئة للجنة المركزية ، و إن لم يجد ذلك نذهب الى مؤتمر إستثنائي و يمكن لكل طرف أن يشرح وجهة نظره و يقدم مطالبه ـ لكن الرئيس حسب نفس المصدر لم يستجب للإقتراح و لم يتحمس له ، ـ لأنه كان قد إتخذ القرار ، و القرار الذي يكون قد إتخذه الرئيس أحمد بن بلة هو من دون شك إبعاد مجموعة وجدة و إعادة تشكيل النظام بكل مفاصله ، بما في ذلك إجراء تغييرات راديكالية على مؤسسة الجيش و إمكانية فتح المجال السياسي أمام المعارضة في إطار تحالفات جديدة تسمح بإستمراره في الحكم ــ أما السيد محمد يوسفي الذي أشتغل مديرا عاما للأمن الوطني في عهد الرئيس أحمد بن بلة، و الذي كان بحكم وظيفته مسؤولا عن تأمين حياة الرئيس ، فيصف بكل دقة و شفافية وشاعرية تلك اللحظات القليلة الحاسمة ، يقول السيد يوسفي في مقال نشر في نفس العدد من جريدة الخبر الأسبوعي يوم ١٩ ، جوان ، ١٩٦٥ ـ و في الساعة الواحدة و النصف صباحا ، سمع طرقات عديدة قوية و عنيفة على باب مدخل شقته ، نهض بن بلة إرتدى لباسه و إتجه نحو الباب ليفتحه ، سال من بالباب ؟ أجابه صوت رئيس الأركان العقيد زبيري ، فتح الباب بكل ثقة و شاهد العقيد زبيري و العقيد عباس ، و الرائد بن سالم من قيادة الأركان ، و سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى ، و عبد القادر شابو الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني ، و دراية الذي أصبح بعد ذلك مديرا عاما للأمن الوطني ، يدخلون الواحد تلو الآخر، ظن بن بلة أن شيئا خطيرا قد حدث، و ما أن بدا يعبر عن دهشته حتى قال له الزبيري مرتبكا ـ وبكلمات تكاد تكون غير واضحة خليط من اللغة العربية و اللهجة العامية سي أحمد مجلس الثورة نحاك . أي عزلك من الحكم ، عندك خمس دقائق باش تلبس حوايجك و تبعنا و ما كلاش تقاوم ــ أي لديك خمس دقائق لإرتداء ثيابك ، و تتبعنا دون أية محاولة للمقاومة ـ أدرك بن بلة من هذا الكلام أنهم خانوه ، و بهدوء و عزة نفس لم ينطق بكلمة ، نزل صامتا عبر الطوابق الأربعة محاطا بالضباط الستة ، و أرغم على الإنتظار في حجرة بالطابق الأرضي ، قبل أن يضعوه في سيارة ذات دفع أمامي إتجهت الى وزارة الدفاع الوطني ، و عند الساعة الثانية صباحا حملته سيارة أخرى الى مكان سري تابع للناحية العسكرية الأولى ، تم تنفيذ الإنقلاب بسهولة ، و أعقبته عدة إعتقالات في صفوف أصدقاء بن بلة و مساعديه المقربين ، و كان صباح اليوم الموالي ليس كأي صباح ، كان يوم ١٩ جوان ١٩٦٥ يوم سبت و كانت الدبابات التي يشرف عليها سليمان هوفمان تصوب مدافعها نحو المحاور الأساسية للمدينة ، و لم تثر إهتمام الناس ، و إنتشرت شائعة تقول بأن الدبابات و الجنود إستقدموا لتصوير مشاهد من فلم معركة الجزائر، قررت مجموعة صغيرة أن تلتقي العقيد بومدين ، وأن تعمل ما في وسعها للحصول على ضمانات بخصوص مصير بن بلة ووزرائه و أصدقائه المعتقلين ، و شكلت وفدا يتكون من السادة لبجاوي محمد ، الزبير بوعجاج ، محمد مرزوقي ، من فدرالية الجزائر العاصمة لجبهة التحرير ، محمد أومزيان الأمين العام العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين ، مجيد بن ناصر مسؤول شبيبة جبهة التحـــرير الوطني ، هواري موفق رئيس الإتحـاد الوطني للطلبة

للطلبة الجزائريين ، و أغلبهم كانوا أعضاء في اللجنة المركزية ، إستقبلهم العقيد في مقر وزارة الدفاع الوطني و إستمع الأعضاء الستة للوفد الى شروحات بومدين ، أكد لهم بصوت هادىء و متزن بأن القصد ليس تغيير التوجه السياسي ، لكن القصد هو تنحية إنسان تحريفي ، و أطلعهم العقيد على مؤامرة موجه ضد وزير الدفاع الوطني و ضد مساعديه الرئيسيين ، وإستطرد قائلا إن محاولة تنحية بن بلة لعبدالعزيز بوتفليقة هي مجرد بداية لعملية أوسع و مقدمة لتصفية الفريق العسكري ، و أدان بعبارات عنيفة ديكتاتورية بن بلة وكشف العقيد أنه وجد نفسه بلا خيار آخر، إما التنحي أو التمرد ، و ذكرهم أنه رفض أن يكون عضوا في لجنة المؤتمر، وعرض عليهم خلافاته مع محمد خيضر و مع بن بلة بشأن أحمد مدغري و عبد العزيزبوتفليقة، وختم بومدين كلامه قائلا لقد تحملنا مسؤوليتنا فتحملوا مسؤولياتكم ، يستحيل الرجوع الى الوراء ، إنسحب الوفد تحت هذا التهديد المبطن ، و فهم الوفد أن الأمور تجاوزت الجميع و كان الكثير يخشى من عملية تصفية حسابات واسعة النطاق ، لكن ذلك لم يحدث حيث كانت سياسة العقيد تعتمد على العفو عن الراضخين ، و كبح جماح المتشددين ، بعد البلبلة التي أحدثها إنقلاب ١٩ ، جوان ، ١٩٦٥، وبعد تجاوز المفاجأة الأولى صحا الشعب بعنف في وهران ، و في عنابة أطلق الجيش النار ، قمعت المظاهرات بسرعة و قالت وكالة الأنباء الفرنسية أن عدد القتلى عبر التراب الوطني بلغ ٥٠ قتيلا ، في ٢٨ ـ جزان ـ ١٩٦٥ أكد الرائد سليمان هوفمان الناطق الرسمي بإسم مجلس الثورة بكل ثقة في النفس ، أ، الهدوء يسود البلاد كلها و الإرهاب لا مكان له في الجزائر و بهذه الحركة الإنقلابية التي سماها منفذوها و مخرجوها ب التصحيح الثوري ، أسدل الستار على مرحلة هامة من التاريخ الحديث للجزائر ـ و مهما تختلف الآراء و تتعدد التفسيرات و التحاليل حول فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة ، و مهما كانت المواقف و الأحكام التي تطلق حول الطريقة التي أدار بها بن بلة لعبة التوازنات و تسيير الدولة في تلك الظروف الخانقة، و طريقة إخراجه من النظام من كرسي الرئاسة مباشرة الى سجن الحراش ، وهي طريقة غير مقبولة قانونيا و شرعيا و أخلاقيا و إنسانيا ، مهما كانت أخطاء الرئيس الذي كان مجرد مظلة أو واجهة مدنية لمجموعة وجدة ، التي ورثت مجموعة الباءات الثلاثة و كانت تؤدي نفس الأدوار و المهام و تعتبر نفسها وريثا شرعيا وحيدا للجزائر ، التي ساهم في تحريرها أزيد من مليون و نصف مليون شهيد ، و مهما كان تعاطفي و إحترامي و تأثري بشخصية العقيد هواري بومدين، كواحد من أبناء جيل الإستقلال فإنني أود التأكيد بكل مرارة أن الدموع تكاد تنهمر و اليد تكاد ترتجف ، و القلم يكاد يتوقف و يعجز عن الكتابة و ترجمة الأفكار و الآراء عندما وصل الى هذه النهاية الدرامية لرجل شامخ شموخ جبال الأوراس و جرجرة ، و شخصية سياسية و ثورية كاريزماتية ، كانت ضمن الرعيل الأول الذي خطط للثورة ورافقت مسيرتها من التأسيس الى الإستقلال عبر عدة محطات تاريخية بارزة ، من المنظمة السرية، الى القاهرة ، ثم الى زنزانة السجن الفرنسي ، فدخول مدينة تلمسان كالفاتحين الكبار و نشوة الإنتصار المزدوجة ، على الإستعمار الفرنسي و على أذنابه الحالمين ببقائه في شكل آخر عبر ما سمي بإتفاقية إيفيان ، الرئيس أحمد بن بلة و هو في سن ال ٤٩ لم يكن متزوجا لأنه لم يجد وقتا كافيا يخصصه لأسرته الصغيرة فقد شغلته في شبابه قضية الوطن المحتل من طرف الإستعمار الفرنسي ، فكان من أوائل المناضلين في الحركة الوطنية ، و أول رئيس للمنظمة السرية التي كانت بمثابة الذراع العسكري لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، و بعد إندلاع الثورة جعل من القاهرة قاعدة خلفية لدعمها عسكريا و سياسيا و دبلوماسيا و إعلاميا ، أحمد بن بلة رغم أخطائه كان رجلا وطنيا عاشقا للغة العربية رغم فرنكوفونيته و داعما لكل مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية و ظل وفيا لمبادئه حتى آخر يوم من حياته ،

الفهـــــرس

المقدمة: ص:3

الباءات الثلاث ... أو حكومة الظل ..... ص: 5

مؤتمر طرابلس ..... ص: 17

الإرث المـر ص:27

خطوات في الطريق ص:38

آيت أحمد و التمرد المسلح ص:40

إعدام أصغر عقيد ص:65

مخلفات حرب ص:79

حرب الرمال ص:82

الحصيلة و التقييم ص:85

أحمد بن بلة ، نهاية رجل و تاريخ ص:91

كتـاب : رمـاد الثورة

قـــــــــراءة موضوعية فـي مخلفات ثـورة التحرير

الكـاتب

محمد رباعة ، من مواليد 21 . أكتوبر ـ 1963 بقرية القراح . القرزي . بلدية أولاد رحمون ، ولاية قسنطينة ، صحفي محترف و كاتب عصامي ، درس في ثانوية الحياة الجديدة ، و جامعة العلم و الإيمان ، متزوج و أب لأربع أطفال ، مقيم منذ أواخر سنة 2004 ببومرداس ، يسير حاليا دار القبس للنشر الإلكتروني ، ومديرا للنشر و التحرير لمجلة القبس السياسية الثقافية الإلكترونية . من مؤلفاته . الإتصالات السرية بين العرب و إسرائيل ، إسرائيل من الداخل ، أمريكا الوجه و القناع ، رماد الثورة ، السلطة الجديدة و الثورة المضادة . الشموخ و التحدي ، و كتب أخرى تنتظر النشر .

من الكتاب

قضى الرئيس أحمد بن بلة ساعاته الأخيرة في الحكم قلقا متوترا و غير مطمئن ، وكأن إحساسه الباطني كان يوحي إليه بأن حدثا سلبيا خطيرا سيقع بين لحظة و أخرى يغير حياته رأسا على عقب ، و يقضي على مستقبله السياسي ، الكاتب الفرنسي إيرفي بورج يصف بدقة و شاعرية في كتابه المذكور آخر اللحظات التي عاشها الرئيس في سدة الحكم ـ قبل الإطاحة به ظهيرة ال ١٨ جوان ، ١٩٦٥ كان بن بلة بفكر بل شارد الذهن لأنه شعر أن الأمور ليست على ما يرام ، إستقبل الوزير محساس الذي تربطه به علاقة حميمية و ذكريات ، كان الرئيس يتبادل أطراف الحديث مع محساس و الحاج بن علا و علي منجلي ، و في الليل خرج رفقة سائقه الخاص ليتجول في قلب العاصمة ، في حي باب عزون حيث مازالت بعض المقاهي مفتوحة ، وبقي تلك الليلة يتجول بشوارع العاصمة ، من باب عزون الى النفق الجامعي ثم الى شارع محمد الخامس ص 96